

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٥٨

الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة نغيما ندونغ	(غابون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألبانيا	السيد ستاسولي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة طنطاوي
	أيرلندا	السيدة إيسباس
	البرازيل	السيد جارديم أوليفرا
	الصين	السيدة جوي دان
	غانا	السيدة نسواه
	فرنسا	السيد سامسون
	كينيا	السيدة محمد
	المكسيك	السيدة فالاسكيس مونيوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة أوكللي
	النرويج	السيدة ترانوي
	الهند	السيد سيتيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوريل

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تعزيز قدرة المرأة على المجابهة وتعزيز قيادتها كطريق من طرق تحقيق السلام في المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740)

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون

لدى الأمم المتحدة (S/2022/743)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



22-64257 (A)



استُؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

ثالثاً، يجب علينا أن نهى بيئة آمنة وتمكينية لجميع بناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان وقائدات المجتمع المدني والصحفيات والمدافعات عن المساواة بين الجنسين للاضطلاع بعملهن الذي لا يقدر بثمن، بما في ذلك بمنصرة دورهن وإسماع أصواتهن وإبداء الهجمات عليهن وترهيبهن والانتقام منهن بسرعة وبشكل لا لبس فيه وكفالة التمويل الكافي والمستدام والمرن حتى يتمكن من الاضطلاع بعملهن الهام بأمان واستقلالية.

رابعاً، ما زلنا ندعو الأمم المتحدة نفسها إلى مناصرة العمل الهام الذي تضطلع به بناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان، فضلاً عن الداعيات إلى المساواة بين الجنسين، وإلى توفير كل الحماية والدعم اللازمين للمعرضات للخطر وإلى وضع بروتوكولات واضحة للكيفية التي يتعين أن تستجيب بها جميع كيانات الأمم المتحدة.

خامساً، ندعو مجلس الأمن إلى كفالة أن تقدم جميع عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة الدعم إلى بناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان المعرضات للخطر وأن ترصدته وتقدم تقارير عنه، وأن تدعم إسهامات المجتمع المدني المستقلة في عمل المجلس دعماً كاملاً وتيسره.

سادساً، يجب علينا أن نمنع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والتمييز وأن نستجيب لها، مثلاً بأن نكفل حصول الناجيات على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وعلى العدالة المراعية للمنظور الجنساني بحاسبة مرتكبي تلك الأعمال. وسنواصل حث مجلس الأمن على مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب بكل الوسائل المتاحة له وعلى إدماج العنف الجنسي المتصل بالنزاع وتطبيقه كميّار للإدراج في قائمة نظم جزاءات الأمم المتحدة.

وأخيراً، نلتزم بتقديم دعم أكبر للنساء والفتيات اللاتي يخضعن للتشريد القسري ويتعرضن لخطر عنف وتمييز متزايد.

ومن الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي الآن على سد الفجوات بين الالتزامات العالمية المحددة في قرارات المجلس - التي وصلت إلى ١٠ الآن - بشأن المرأة والسلام والأمن وتحقيقها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. وسينبه وميض الأضواء المثبتة في أطواق الميكروفونات المتكلمين كي يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة أونيل (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): إنني ممتة للدعوة إلى الإدلاء ببيانات منفصلين اليوم. سيكون البيان الثاني باسم كندا، والأول باسم ٦٤ دولة عضواً في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وهي شبكة غير رسمية تمثل جميع مجموعات الأمم المتحدة الإقليمية الخمس والاتحاد الأوروبي.

إن النساء والفتيات يعملن بشجاعة في أفغانستان وأوكرانيا والسودان وميانمار وهايتي واليمن، والعديد من البلدان الأخرى، من أجل بناء السلام وتشكيل مستقبل بلدانهم. إنهن يبرهن - في خضم عودة قوية للعسكرة وكرهية النساء - على تصميمهن وقدرتهن على الصمود وقدراتهن، معرضات أنفسهن لخطر كبير على سلامتهن. غير أن النساء والفتيات في السياقات المتأثرة بالنزاعات بصفة خاصة ما زلن مستبعدات من عملية صنع القرار ومستهدفات بالتمييز والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني.

وقد أوضحت القيادات النسائية ما يجب أن يفعله المجتمع الدولي. ونعيد، بوصفنا ٦٤ دولة عضواً، التأكيد على سبعة التزامات. أولاً، يجب علينا أن نحمي ونعزز الاستقلال الذاتي لجميع النساء والفتيات وحقوقهن الإنسانية.

ثانياً، يجب علينا أن ندعو إلى مشاركة المرأة وقيادتها الكاملتين والمتساويتين والفعاليتين والهادفتين وندعمهما على جميع المراحل والمستويات وفي جميع العمليات السياسية وعمليات السلام، ونكرر دعوتنا للأمم المتحدة إلى أن تكون قدوة يحتذى بها بجعل مشاركة المرأة في عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة شرطاً.

(تكلمت بالفرنسية)

سأخاطب المجلس الآن بالنيابة عن كندا.

(تكلمت بالإنكليزية)

معالجة طائفة أوسع من المسائل الأمنية. ونعيد الالتزام بالتعاون القوي الذي يمكن التنبؤ به مع المجتمع المدني وممثلي الشعوب الأصلية والعمل معا لتعميم النهج المناهضة للعنصرية في عملنا. ونحن مصممون على الوفاء الكامل بتمكين بناء السلام من النساء بكل تنوعهن، مع الاعتراف بأن الدعم المقدم لهن وللحركات النسائية هو أحد أعظم الإسهامات التي يمكن أن نقدمها لمنع نشوب النزاعات العنيفة. ونحن ملتزمون أيضا بالعمل معهن ومع جميع الدول الأعضاء لمنع ومعالجة الهجمات والأعمال الانتقامية التي يتعرضن لها.

(تكلم بالإنكليزية)

في العام الماضي، أبلغت مجلس الأمن بأن كندا مصممة على التفكير ومواصلة العمل بتواضع، وأنا نريد أن نتكلم عن نجاحاتنا، ولكننا عقدنا العزم أيضا على أن نتشاطر تحدياتنا علنا (انظر S/PV.8886). وبتلك الروح، أجرت وزارة الدفاع الوطني تقييما مستقلا للحواجز التي تحول دون المشاركة المجدية للمرأة في القوات المسلحة الكندية في عمليات السلام. ولهذا الغرض، استخدمنا المنهجية التي وضعت من خلال مبادرة إلسي لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. وفي الشهر الماضي، نشرنا النتائج على الملأ.

وسنواصل تعميق العمل الذي نقوم به داخل مؤسساتنا، وبعد تجديد مبادرة إلسي لمدة خمس سنوات أخرى، سنواصل العمل مع الشركاء على الصعيد العالمي لضمان وجود بيئات متقبلة واستتصال الممارسات الضارة والسلوكيات غير المقبولة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة بلدان ميكتا، وهي المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا. ونود بوضوح أن نعرب عن تقديرنا للرئاسة الغابونية على عقد مناقشة مجلس الأمن اليوم بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتشكر مجموعة بلدان ميكتا أيضا الأمين العام على تقريره الأخير (S/2022/740)، الذي يقدم تقييمات وتوصيات قيمة بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

يساور كندا قلق بالغ إزاء تراجع المكاسب التي تحققت على مدى أجيال في مجال حقوق المرأة وإزاء محاولة طالبان محو المرأة من الحياة العامة في أفغانستان - وقد أشارت إليه زهرة نادر صباح اليوم بـ "الفصل الجنساني"؛ وإزاء الهجمات على المتظاهرات السلميات الشبابات في كثير من الأحيان في إيران والسودان؛ وإزاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في إثيوبيا وهايتي وميانمار وكجزء من غزو روسيا غير القانوني لأوكرانيا؛ وإزاء جرائم قتل الناشطات في مجال المناخ وإزاء حملات التضليل الخطيرة التي تستهدف بناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان.

وبينما نفكر في هذه المناقشة في الطرق التي تتغلب بها النساء والفتيات، بكل تنوعهن، على الحواجز الهائلة، ينبغي أن نعترف بقدرتهن على الصمود ونشكرهن على ذلك. ولكن لا بد أن نكون واضحين أيضا في أن تركيزنا الأساسي يجب أن ينصب على معالجة العوامل التي تتطلب منهن التحلي بالمرونة في المقام الأول.

وتفخر كندا بالعمل مع مجموعة واسعة من الشركاء في جميع أنحاء العالم لدعم التغييرات المنهجية. وننظر أيضا في ما يمكن أن نقوم به على الصعيد الداخلي. فكندا، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، بصدد وضع خطة عملها الوطنية المقبلة. واستعدادا لذلك، سعى شريكنا الرئيسي في المجتمع المدني، شبكة المرأة والسلام والأمن في كندا، إلى الحصول على مدخلات من جميع أنحاء بلدنا. ومن بين التوصيات، دعنا الشبكة إلى التركيز على "السلام" في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإلى إضفاء منظور نسوي بصورة أكبر على مصطلح "الأمن".

(تكلم بالفرنسية)

إن نداءات هذه الشبكة تكتسي أهمية لنا جميعا فيما يتعلق بتوجيه خطتنا القادمة. ونعمل على توسيع نطاق التركيز الوطني من خلال

الصمود. إن احترام وحماية وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان وسلامة ورفاه جميع النساء والفتيات أمر أساسي لتحقيق السلام والتنمية اللذين يتسمان بالقدرة على الصمود والاستدامة. ولذلك، تظل مجموعة بلدان ميكتا ملتزمة بالنهوض بمشاركة المرأة وتوليها أدوارا قيادية بصورة كاملة ومنصفة ومجدية في جميع مراحل عمليات السلام والأمن وعلى جميع مستوياتها. ونعتقد أن تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا أمر حاسم لمنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الخارجة من النزاع المسلح وتعزيز قدرة النساء والفتيات على الصمود في وجه مخاطر الأزمات في المستقبل.

وعلى نفس المنوال، تعترف مجموعة بلدان ميكتا بالدور الرئيسي الذي يؤديه المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة والنساء من العاملات في مجال السلام وحفظه السلام، فضلا عن المدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة، في تعزيز السلام والأمن، ولا سيما على الصعيد المحلي. ويساورنا قلق عميق لأن نرى أن النساء من بناء السلام والصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان وقيادات المجتمع المدني النسائية، كما أبرز تقرير الأمين العام، يواجهن تحديات متزايدة، بما في ذلك التهديدات الخطيرة لسلامتهن وحريتهن. ونرحب بتوصيات الأمين العام، ونحن ملتزمون بعكس مسار ذلك الاتجاه المقلق جدا.

وتود مجموعة بلدان ميكتا أيضا أن تؤكد من جديد دعمها لاستراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة واستراتيجية إدارة عمليات السلام للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، والتي كان لها أثر كبير على زيادة عدد النساء الممثلات في قيادة الأمم المتحدة، وكذلك في عمليات السلام.

وتؤكد مجموعة بلدان ميكتا، بوصفها مجموعة فريدة عبر إقليمية من البلدان في مختلف القارات، التزامها الثابت بالمضي قدما في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واستعدادها للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى بينما نهض بهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وعندئذ فقط يمكننا حقا تحقيق مجتمعات شاملة تسمح بإحراز التقدم في إرساء

قبل أكثر من عقدين من الزمن، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أرسى الأساس لتوجيه الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبذلك، وضح المجلس للعالم أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، وعلى الرغم من القرارات اللاحقة وبذل قصارى الجهود، لم يكتمل تنفيذ تلك الخطة. وقد تفاقم التقدم البطيء بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وظهرت جائحة موازية من العنف المكثف ضد النساء والفتيات، واستمر العاملون في المجال الإنساني في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم في الإبلاغ عن معدلات متزايدة وحالات مروعة على أساس يومي. وبينما لدينا إطار معياري متين، نرى للأسف أن تنفيذه يوضع جانبا خلال الأوقات المضطربة التي تتسم بالحروب أو الانقلابات العسكرية أو الاستيلاء على السلطة بالقوة، وخلال الأزمات الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو غيرها من التهديدات.

وقد أوضحت لنا جليا الأحداث الأخيرة في بلدان مثل أوكرانيا وأفغانستان وميانمار أن المكاسب الهشة التي تحققت في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن معرضة بسهولة لخطر الانتكاس، وأنه يمكن انتهاك حقوق النساء والفتيات وحريتهن الأساسية ورفاههن وإفلات مقترفي تلك الانتهاكات من العقاب. ولا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاع مشكلة عميقة ومستمرة، حيث لا يزال يستخدم كعنصر تكتيكي روتيني للحرب في حالات النزاع المسلح. ويشكل الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي انتهاكات بغضه لحقوق الإنسان، تؤثر بشكل رئيسي على النساء والفتيات. ولذلك، يتحتم تنسيق جهودنا الرامية إلى الوقاية وتعزيز المساواة وتوسيع نطاق هذه الجهود.

وتسلط مجموعة بلدان ميكتا الضوء على ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الوطنية لضمان اتباع نهج يركز على البقاء، ونعتقد أنه ينبغي تقديم المساعدة الشاملة، بما في ذلك توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، إلى الضحايا والناجين من جميع أشكال العنف الجنسي والإنساني.

والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من أولويات مجموعة ميكتا في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرة النساء والفتيات على

المسلحة الأوكرانية ويصل العدد الإجمالي للنساء في القوات المسلحة إلى ٥٠.٠٠٠ ويدافع أكثر من ٥٠.٠٠٠ منهن عن بلدنا على الخطوط الأمامية. وهذا مثال ملموس على مدى أهمية دور المرأة في الدفاع عن وطنها.

إن لتعزيز القيادة النسائية في جميع أنحاء العالم أهمية حيوية، وهناك العديد من السبل للقيام بذلك. وأود أن أذكر مبادرة السيدة الأولى لأوكرانيا، السيدة أولينا زيلينسكا، بشأن عقد مؤتمرات القمة السنوية للسيدات والسادة الأوائل على النطاق العالمي بوصفها محفلا أقاليميا لقوة الإقناع الرامية إلى تعزيز الحوار والإسهام في بناء مستقبل سلمي. ولا شك أنها أداة فعالة حقا.

كما نرحب بالمساهمات الهامة في تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها التي قدمتها السيدة سيما بحوث المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والسيدة برامبلا باتن الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والسيدة ناتاليا كانيم المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ولا يزال التزام أوكرانيا بدعم المرأة ثابتا. وما برح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يكتسيان أهمية بالنسبة لبلدنا. إن أوكرانيا أول دولة عضو في الأمم المتحدة تعتمد خطة عمل وطنية ذات صلة في ظل ظروف الحرب. وتعتزم تحديث خطة عملها الوطنية الثانية قريبا، بما يجسد عواقب العدوان الروسي حيث تستهدف القوات الروسية في أوكرانيا النساء باستمرار. ووفقا للممثلة الخاص باتن، فإن أعمال الاغتصاب والاعتداءات الجنسية المنسوبة إلى قوات موسكو في أوكرانيا تشكل جزءا من الاستراتيجية العسكرية الروسية. لذلك أقامت أوكرانيا شراكة مع الأمم المتحدة لمنع جميع أشكال العنف الجنساني والتصدي لها، بما في ذلك العنف الجنسي لضمان تحقيق العدالة الناجزة بواسطة مساءلة الجناة. وربما يصبح نموذجا للجبر والتعويض لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع.

أود أن أشيد اليوم بجميع النساء اللواتي ضحين بحياتهن لإحلال السلام في بلدانهم. ويحدث ذلك في جميع أنحاء العالم، بل يحدث ذلك

السلام والأمن وصونهما، ودعم حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيدة هايوفيشين (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر رئاسة مجلس الأمن، غابون، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة. وبينما يؤيد وفد أوكرانيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن والاتحاد الأوروبي، أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

نعرب عن تضامننا القوي مع جميع النساء والفتيات اللواتي يظهرن في هذه اللحظة بالذات شجاعة وقيادة لا تصدق في بلدانهم على الرغم من كل التحديات والصعوبات التي كثيرا ما تهدد حياتهم. وفي أوكرانيا، شهدنا أن السلام والأمن يمكن أن يكونا هشين، ولكن من لا يزالون أقوياء ويمكن التعويل عليهم بشكل لا يصدق هم الناس، رجالا ونساء؛ فلا يمكن أبدا هزيمهم. وخلال سبعة أشهر من مقاومة الأمة الأوكرانية بأكملها للحرب الروسية ضد بلدنا، ظلت النساء في أوكرانيا يشكلن مستقبلهن القريب. والواقع أن القدرة على الصمود الآن في أوكرانيا لها وجه أنثوي بشكل خاص.

وعلى الرغم من التحديات التي يشكلها الدمار وتغير الحقائق الاقتصادية، تتظم النساء الأوكرانيات صفوفهن بطرق تسهم في السلام والأمن. فهن يتولين القيادة ويتخذن قرارات مدروسة دفاعا عن مجتمعاتهن وأمتهم في كل من الأدوار القتالية وغير القتالية. وهن في الخطوط الأمامية لضمان التعليم المستمر للأطفال في بلدنا، ومعالجة مسألة الوصول إلى التكنولوجيا والحصول على الرعاية الصحية البدنية والنفسية والحماية الاجتماعية لشعبنا. وهن يتحملن وحدهن المسؤولية عن رعاية أنفسهن وأطفالهن وأفراد أسرهن المسنين. فكل واحد منهن تنفذ مهمة إنقاذ فردية لإنقاذ أحبائهن. وهن أيضا في الخطوط الأمامية للدفاع العسكري،

لقد زادت مشاركة المرأة في قطاع الأمن والدفاع في أوكرانيا زيادة هائلة، حيث تعمل أكثر من ٣٨.٠٠٠ امرأة بصفة عسكرية في القوات

الناشطات واحتجازهن تعسفاً، وأن يدعو الدول الأعضاء إلى منع تدفق الأسلحة إلى ميانمار تلبية لنداء الجمعية العامة في قرارها الصادر في العام الماضي (قرار الجمعية العامة ٧٥/٢٨٧).

كما نشعر بالجزع إزاء تزايد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الموثق في عام ٢٠٢١. وبالمثل فإن التقارير التي تفيد بالاسترقاق الجنسي من قبل أعضاء الجماعات المسلحة مروعة بشكل خاص. وفي حين يؤثر العنف الجنسي والعنف الجنساني بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، فإن الرجال والفتيان مستهدفون على وجه التحديد في السياقات من قبيل الاحتجاز وتجنيد الأطفال. وغالبا ما يُستخدم ذلك سلاحا من أسلحة الحرب ولمهاجمة السكان المدنيين كما هو موثق أيضا من قبل "مشروع جميع الناجين في أفغانستان وسورية" من بين حالات أخرى.

ويساورنا القلق على وجه الخصوص من خطر الاستغلال الجنسي والاتجار بالنساء والأطفال الفارين من أوكرانيا بسبب العدوان الروسي. ويجب أن يشمل التصدي الفعال للاتجار بالبشر أيضا الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والمالي على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦). لقد نفذت "مبادرة التمويل من أجل إنهاء الرق والاتجار" التي أطلقتها ليختشتاين منذ أكثر من ثلاث سنوات أنشطة هامة في مجالي الوقاية والشمول المالي. وفي هذا السياق، تعاونت المبادرة مع وحدات الاستخبارات المالية في أوروبا الشرقية لتعزيز تدابير الشمول المالي الأوروبية. ونتيجة لمبادرة الشمول المالي المشتركة مع المبادرة تواصل أكبر ثلاثة بنوك في ليختشتاين فتح حسابات مصرفية بدون رسوم للاجئين الأوكرانيين. وليس هذا سوى مثال واحد على الأثر الذي يمكن أن يحدثه القطاع المالي في منع أنشطة الاتجار والرق والتصدي لهما، فضلا عن تمكين النساء اللائي يمثلن غالبية الضحايا البالغ عددهم ٥٠ مليون ضحية في جميع أنحاء العالم.

وتظل المساءلة عنصرا أساسيا للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، فضلا عن الوقاية. لقد عززت آليات العدالة الجنائية الدولية جهودنا الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب بشكل كبير، بما في

يوميا بقدر ما يحدث الآن. لذلك فإن أقل ما يمكننا فعله: نبذ اللامبالاة والتصرف وتحقيق العدالة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختشتاين.

السيدة أوهري (ليختشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نجتمع في وقت يتسم باضطراب وتوتر هائلين في جميع أنحاء العالم، حيث زادت النفقات العسكرية التي غالبا ما تكون على حساب الإنفاق الاجتماعي. وانخفض تمويل المنظمات النسائية علاوة على انخفاض مشاركة المرأة في مفاوضات السلام. ولم تعد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على المسار الصحيح لتحقيق التكافؤ بين الجنسين على جميع المستويات بحلول عام ٢٠٢٨.

إن من الواضح أن هذه الاتجاهات تسير في الاتجاه الخاطئ وتحول دون تحقيق الأهداف المحددة في قرارات مجلس الأمن بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن هذه الاتجاهات ضارة للغاية، بالنظر إلى الأدلة الوافرة على أن المساواة بين الجنسين تمهد طريقا عمليا لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام: لا سيما وأن مشاركة المرأة الكاملة الفعالة وعلى قدم المساواة في عمليات حفظ السلام قد ساهمت في تحسين تنفيذ الولايات، وأن إشراكها في محادثات السلام أمر لا غنى عنه للتوصل إلى اتفاقات سلام دائمة، فضلا عن الأهمية الحاسمة لمساهماتها بوصفها وسيطة وصحفية ومدافعة عن حقوق الإنسان للتغيير السياسي.

ويساورنا القلق بصفة خاصة من العنف المتزايد ضد المدافعات عن حقوق الإنسان عند دفاعهن عن السلام والديمقراطية وسيادة القانون من بيلاروس إلى أفغانستان. ولا بد من إدانة مقتل مهسا أميني في إيران - التي تعتبر رمزا لآلاف الذين احتجوا سلميا من أجل حقوقهم وحياتهم - بأشد العبارات. ويجب علينا أن نتكلم بصوت واحد لدعم احترام حقوق الإنسان والإعراب عن التضامن وحماية أولئك الذين خرجوا إلى الشوارع للاحتجاج على القمع المنظم لحقوق المرأة منذ مقتل مهسا.

ونطلب أيضا إلى مجلس الأمن أن يعتمد نصا يبعث برسالة قوية لإنهاء العنف ضد السكان المدنيين في ميانمار، بما في ذلك قتل

والمصالحة وعزز قدرات المشاركين على القيادة بوصفهم بناء سلام في مجتمعاتهم المحلية.

وسوف تستعرض الفلبين الدروس المستفادة من خطة عملنا الوطنية من الجيل الثالث بشأن المرأة والسلام والأمن. وستعزز هذه الدروس صياغة النسخة المقبلة من خطة عملنا الوطنية. وما زلنا مصممين على التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لأننا نعلم أنها أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام للجميع. ونشجع الدول الأعضاء على وضع خطط عملها الخاصة وتبادل الممارسات الجيدة وتعلمها، فضلاً عن العمل مع جميع أصحاب المصلحة. وفي الوقت نفسه لا نقلل من شأن التحدي الذي نواجهه في حل النزاعات والمسار الشاق أمام المضي قدماً. ومع ذلك، لا توجد طرق مختصرة للسلام. ولا يمكننا الوصول إلى السلام إلا إذا كانت للمرأة مكانة متساوية في القيادة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): تشكر لكسمبرغ الرئاسة الغابونية لمجلس الأمن على عقد المناقشة المفتوحة اليوم. كما تشكر نائبة الأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي، والسيدة زهرة نادر على إحباطتهن.

وتؤيد لكسمبرغ تأييداً تاماً البيانات التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي، ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية، وأود أن أضيف بضع نقاط بصفتي الوطنية.

على الرغم من كل الجهود المبذولة لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ إطلاقها قبل ٢٢ عاماً، لا تزال المرأة مستبعدة في كثير من الأحيان من عمليات السلام. وعلى الرغم من تهميش النساء، فإنهن يخاطرن بحياتهن ويتعرضن للتهريب والانتقام والعنف البدني في سعيهن إلى اتخاذ إجراءات على أرض الواقع لضمان السلام والازدهار في مجتمعاتهن. ولدعمهن، نقترح التركيز على ثلاثة مجالات عمل - العدالة، والتعليم، ودعم الجهود الإقليمية والوطنية.

ذلك من خلال الأحكام غير المسبوقة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بشأن العنف الجنسي والجسدي. وربما يكون الدور الرائد لنظام روما الأساسي بنهجه الذي يراعي الفوارق بين الجنسين مصدر إلهام للمحاكم الوطنية والإقليمية، فضلاً عن آليات المساءلة ذات الصلة. ونشيد على وجه الخصوص بالمنظور الجنساني الفعال للآلية الدولية المحايدة والمستقلة، ونشيد بإطلاق استراتيجيتها الجنسانية مؤخرًا. فهي تسهم في توفير فهم أكثر شمولاً لأنماط الاضطهاد وتساعد في تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سوريا من قبل جميع الأطراف.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تشكر الفلبين نائبة الأمين العام أمينة محمد ومقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المفيدة جداً.

إن السلام ممكن ويصبح أكثر دواما بمشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة. والفلبين دليل على ذلك. فعلى مدى عقود ظل السلام بعيد المنال في جنوب الفلبين. ولكن مهدت عملية السلام بقيادة النساء والتي عقدت حواراً شاملاً بمشاركة جميع أصحاب المصلحة الطريق إلى ما يعرف الآن بمنطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة. وأنشأ أحد القوانين الأولى التي أقرها برلمان بانغسامورو لجنة المرأة في بانغسامورو. وأطلقت تلك اللجنة المكلفة بالنهوض بحقوق المرأة ورفاهها خطة عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن. وتكمل خطة العمل الإقليمية تلك خطة العمل الوطنية الزامية إلى تحسين توظيف المرأة والسلام والأمن في منطقة بانغسامورو.

كما عملت وكالات الأمم المتحدة في الفلبين مع تلك اللجنة لوضع خطة العمل الإقليمية. لقد كانت الشراكة بين الأمم المتحدة وحكومة البلد مفيدة في تنفيذ أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ففي العام الماضي دخلت الحكومة في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنظيم حلقات عمل قيادية مع المقاتلات السابقات وأسر المتمردين السابقين. ووفر هذا التدريب منبرا لمناقشة مسائل العدالة

إن دعم لكسمبرغ لتعزيز دور المرأة كعامل للسلام جزء من سياستها الخارجية السنوية وخطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ويمكن للمجلس أن يعول على التزامنا المستمر بدعم النساء والفتيات اللواتي لولاهن لما أمكن تحقيق السلام والأمن والرخاء واللاتي ينبغي أن تكون قدرتهن على الصمود قدوة لنا جميعاً.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة مالطة.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر غابون على عقد المناقشة المفتوحة السنوية لهذا العام، وأشكر مقدمات الإحاطات على بياناتهن.

وتؤيد مالطة البيانين اللذين أدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

لا يزال العديد من النزاعات والأزمات في جميع أنحاء العالم يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ولا يمكن تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دون المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات، بكل تنوعهن وفي جميع جوانب السلام والأمن. وتتوه مالطة بالشجاعة الكبيرة للعديد من النساء المعرضات للخطر، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان، والعاملات في مجال بناء السلام، والنساء المعوقات، اللاتي لا زلن يقدمن مساهمات نشطة وملموسة لمجتمعاتهن. إنهن قائدات ذوات أهمية قصوى للتغيير، ومع ذلك ما زلن يواجهن عقبات جنسانية.

وقد أدت الحرب الروسية على أوكرانيا إلى تشريد ملايين النساء والفتيات، مما جعلهن عرضة بشكل خاص للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ولا تزال النساء الشجاعات في ميانمار يواجهن مخاطر العنف الجنسي والإعدام التعسفي والتعذيب في سعيهن إلى الديمقراطية. وفي أفغانستان، أدت سياسات طالبان الرجعية إلى انتكاسة لحقوق النساء والفتيات وانتهكت وهددت أفراد مجتمع الميم، استناداً إلى ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية. وفي سورية، لا يزال ملايين النساء والأطفال يعيشون في ظروف إنسانية كارثية. وفي إثيوبيا، لم تخضع

أولاً، فيما يتعلق بالعدالة، تتعرض النساء والفتيات لخطر غير مسبوق من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، يجب ضمان إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى القضاء على نحو سليم ومأمون. ونرحب بتوصية الأمين العام بتعزيز الدعم المقدم للمدافعات عن حقوق الإنسان ومساءلة مرتكبي العنف الجنسي في حالات النزاع. ويساور لكسمبرغ القلق إزاء ارتفاع حالات العنف الجنسي والجنساني الذي ترتكبه القوات المسلحة الروسية في حربها العدوانية على أوكرانيا. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على تلك الجرائم.

ثانياً، فيما يتعلق بالتعليم، يمكن أن تظهر عوائق أمام مشاركة المرأة في سن مبكرة إذا حُرمت الفتيات من التعليم الكافي، بما في ذلك نتيجة لانعدام الأمن. وفي ذلك الصدد، تؤيد لكسمبرغ جهود النيجر، التي أطلق رئيسها للتو مبادرة المدارس الداخلية للفتيات من أجل تزويدهن بتعليم يسهل الوصول إليه وآمن وجيد ومستدام. وتكرر لكسمبرغ تأكيد التزامها بتهيئة بيئة مدرسية آمنة بروح إعلان المدارس الآمنة الذي نشجع جميع الدول الأعضاء على تأييده.

وأخيراً، وفيما يتعلق بدعم الجهود الإقليمية والوطنية، فإن النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة له آثار خطيرة على سلامة النساء والفتيات، ولا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ومن الأهمية بمكان العمل جنباً إلى جنب مع الشركاء الإقليميين والوطنيين لتعزيز حقوق النساء والفتيات. وتقخر لكسمبرغ بدعم عمل السيدة بينيتا ديوب، مبعوثة الاتحاد الأفريقي الخاصة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، الذي يهدف إلى حماية النساء والفتيات في منطقة الساحل من العنف الجنسي والجنساني، بالشراكة مع مركز البلدان الأفريقية للمساواة بين الجنسين والسلام والتنمية. وفي مثال آخر، ساعد ضابط شرطة من لكسمبرغ نُشر مع بعثة الاتحاد الأوروبي للشرطة وسيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة على إطلاق شبكة من الفلسطينيات الأفراد في الشرطة المدنية في أيار/مايو.

تقرب من موعد شغل مقعدنا في المجلس، تفخر مالطة أيضاً بالانضمام إلى بيان الالتزامات المشتركة الذي قادتته في البداية الرئاسات المتتالية لأيرلندا وكينيا والمكسيك. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة إبراز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والقضايا الجنسانية على نطاق أوسع.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر غابون على تنظيم المناقشة السنوية المفتوحة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أيضاً أن أعرب عن شكري لجميع مقدمات الإحاطات اللاتي تكلمن في وقت سابق اليوم. ومن المهم دائماً التذكير بدور أفريقيا في طرح موضوع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن.

وتعمل مصر على نطاق واسع لتوسيع وتعميق الشراكات دعماً للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخاصة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، استضافت مصر في حزيران/يونيه نسخة الثالثة من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين، المعنونة "أفريقيا في عصر المخاطر المتتالية والضعف المناخي: مسارات لقارة مسالمة وقادرة على الصمود ومستدامة"، حيث شهدنا مناقشات ثرية ومداولات متعمقة. واختتم المنتدى بالتأكيد مجدداً على الحاجة إلى تمويل مرن ومستدام للمبادرات التي تقودها النساء والشباب والتي تهدف إلى التصدي للمخاطر المتعلقة بالسلام والأمن وتغيير المناخ وكيفية بناء القدرة على الصمود الاقتصادي، فضلاً عن الاستفادة من الدور الحاسم للمرأة في بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاركتها الهادفة في صنع القرار والعمل المناخي وجهود بناء السلام.

وتحرص مصر على النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال اتباع نهج شامل يوائم الجهود في جميع مراحل إحلال السلام المتواصلة من أجل تعزيز فعاليتها وتأثيرها، وهو أمر وثيق الصلة بجهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا الصدد، تفخر مصر بدعم القرار المتعلق بعمل الأمم المتحدة بشأن

الأطراف المسؤولة عن العنف الجنسي للمساءلة، بينما لا يزال النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية يخلف أثراً مدمراً على النساء والفتيات.

ولا تزال النساء في طليعة الاحتجاجات المطالبة بالتغيير، كما رأينا في إيران والسودان واليمن. وينبغي أن تعزز نضالاتهن اليومية تصميمنا على العمل ودعم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ويتعين على الدول الأعضاء أن تكفل دعماً سياسياً متسقاً وواضحاً وقوياً للمرأة. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بالحاجة إلى مضاعفة الجهود لإنهاء الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة عندما يتعلق الأمر بالتحقيق في حالات التهريب أو الهجمات أو الأعمال الانتقامية ضد منظمات المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان.

إن لمحو الأمية والتعليم أدواراً محورية في تعزيز قدرة المرأة على الصمود والقيادة. إن المبادرات التي تقودها النساء غالباً ما تجعل المجتمعات المحلية أكثر قدرة على الصمود في وجه النزاعات. ويناقش أحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740) الأثر الجنساني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، يمكن للمنظمات التي تقودها النساء أن تقود استراتيجيات لمعالجة تلك الآثار، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي. ونشجع الدول الأعضاء على تأييد إعلان المدارس الآمنة، الذي يمكن أن تسهم التزاماته في تيسير مشاركة المرأة في صنع القرار على جميع المستويات. لا تزال خطط العمل الوطنية تشكل أداة حاسمة بالنسبة للبلدان لإعطاء الأولوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياساتها الوطنية والخارجية. وفي عام ٢٠٢٠، أطلقنا خطة عملنا الأولى، مؤكداً من جديد التزامنا بتعزيز السلام والأمن. وخلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، تهدف مالطة إلى دعم مشاركة المجتمع المدني المنتظمة والمتنوعة والمستقلة في أعمال المجلس.

وكما يشير تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن أيضاً، حدثت زيادة في عدد النساء اللاتي يقدمن إحاطات في المجلس. وإذ

جدول أعمالنا، والتي تشمل بصورة متزايدة تحليلاً للمشاكل المحددة التي تواجهها المرأة في حالات النزاع المسلح.

قبل بضعة أيام، شاركت في منتدى بشأن أثر النزاع المسلح على حياة النساء والفتيات. وقد سمعت مباشرة عدداً من الشهادات التي تخطر القلب عن العنف الضاري العبيث الذي يحصد الأرواح ويطفئ الأمل. وسنسى جاهدين كل يوم إلى تعزيز الالتزام الذي تعهدت به إكوادور في هذا الصدد بضمان الاحترام الكامل لحقوق النساء والفتيات. ويجب أن نتخذ إجراءات عملية حتى لا يعاني الضحايا في صمت، مع تمكينهم من إسماع صوتهم في مجلس الأمن.

وقد كان موقف إكوادور بشأن هذه المسألة ثابتاً على مر السنين. لا يمكن أن يظل المجتمع الدولي غير مبال بأصوات آلاف النساء والفتيات اللاتي يطالبن بالعدالة في مختلف مناطق النزاع. وتوفر تعددية الأطراف حيزاً لإبراز هذه المسائل والاستماع إلى الضحايا، وتعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودعمه، وتحليل النزاعات من منظور كلي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون تعددية الأطراف قدوة يحتذى بها عندما يتعلق الأمر باحترام حقوق الإنسان وأن تعمل كحليف لتعزيز النظم الوطنية للمساءلة والعدالة وجبر الضرر لضحايا الجماعات المسلحة.

وتكرر إكوادور تأكيد تأييدها للنداء الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر، إلى جانب الأعضاء الحاليين وغيرهم من الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، بأن تتراجع طالبان عن القرار المتخذ لمنع الفتيات من الالتحاق بالتعليم الثانوي. فلفتيات الحق في التعليم، وللمرأة الحق في المشاركة في جميع مجالات الحياة العامة. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن النساء والفتيات من التمتع بحقوقهن وأن يسمح لهن، من خلال تلك الحقوق، بتحقيق آمالهن وأحلامهن.

ويجب أن يعمل المجلس عن كثب مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتشجيع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسنعزيز تلك الجهود خلال عضويتنا في المجلس للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

الاستغلال والاعتداء الجنسيين، الذي تعتمد الجمعية العامة سنوياً منذ دورتها الحادية والسبعين، وأخرها القرار ٣٠٣/٧٦ الذي اعتمد في ٢ أيلول/سبتمبر. فذلك القرار يشجع على اتباع نهج على نطاق المنظومة لتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقاً بشأن القضاء على هذه الأعمال الشنيعة.

وكان فخامة رئيس جمهورية مصر العربية من أوائل القادة الذين انضموا إلى مبادرة منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة. ويشكل إنكفاء الوعي بالاستغلال والاعتداء الجنسيين جزءاً لا يتجزأ من التدريب الشامل الذي تتلقاه القوات المصرية قبل نشرها في عمليات حفظ السلام.

وتحرص مصر على التأكيد على الأهمية الحاسمة لضمان التوازن اللازم في تنفيذ الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهي الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والانتعاش، مع ضمان الملكية الوطنية لزام الأمور ومراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل بلد يشهد نزاع مسلح أو خارج منه.

وفي الختام، تدعو مصر إلى تجديد الالتزامات السياسية والأخلاقية بمواصلة دعم المرأة وتمكينها في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك من خلال الاستثمار في قدرة المرأة على الصمود والقيادة. فالمرأة هي العنصر الأساسي للتغيير خلال الفترة الانتقالية من النزاع إلى مرحلة التنمية. وتمكينها أمر لا بد منه لإيجاد مجتمع سليم البنية ومتماسك يسعى إلى تحقيق السلام المستدام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد إسبينوسا كانييساريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ على غرار المتكلمين الآخرين اليوم بتهنئة غابون على قيادتها بوصفها رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أسلط الضوء بصفة خاصة على التركيز الموضوعي والمتعدد الأبعاد المطبق على مختلف جوانب المسألة المدرجة في

إن بناء السلام يتطلب الاعتراف بمختلف المسائل والتحديات التي تواجهها المرأة بجميع أنماط تنوعنا، وخاصة من يعيشون منا في نزاعات مسلحة وسياسية وثقافية وبيئية. وستسهم حكومة كولومبيا، التي تضم نائبة الرئيس فرانسيس ماركيس مينا، وهي امرأة كولومبية من أصل أفريقي، وأنتمي أنا للحكومة التي أمثلها، وأنا امرأة من السكان الأصليين لشعب أرواكو، في الاعتراف بوصول النساء المنتميات إلى أقليات إلى السلطة وضمان وصولهن إليها - ليس الأقليات الإثنية فحسب، بل الأقليات المتعلقة بنوع الجنس، والميل الجنسي، والأقليات الإقليمية ومن مختلف الأجيال.

وبوصفنا نساء، فإن لدينا المعارف والمهارات اللازمة للتوسط وحل النزاعات بين الجهات الفاعلة المسلحة وغير المسلحة بطريقة سلمية وناجحة ومستدامة. ولهذا السبب، تلتزم حكومة بلدي بتنفيذ تدابير إيجابية لضمان المساواة بين الجنسين في عمليات بناء السلام وتوطيد السلام. وهي ملتزمة تحديداً بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم من خلال نهج متعدد القطاعات يحترم الهويات المختلفة للمرأة.

وتحرز حكومة بلدي تقدماً سريعاً في وضع خريطة طريق وفي تطبيق خطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتفق مع الأمين العام على أن خطط العمل الوطنية لا تزال تشكل أداة رئيسية لإعطاء الأولوية للقضايا المتصلة بالمرأة والسلام والأمن في السياسة الوطنية والخارجية. وفي تلك العملية، نتلقى دعماً عملياً ولوجستياً من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تيسير الحوار مع منظمات المجتمع المدني وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وبالإضافة إلى ذلك وإلى زيادة تمثيل المرأة في انتخابات هيئتنا التشريعية، فإن عملنا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية يتجسد بالفعل، من بين أمور أخرى، في حكومة قائمة على المساواة بين الجنسين ووضعنا لسياسة خارجية مناصرة لقضايا المرأة، مع اتباع نهج كفيل بإحداث تحول من منظور جنساني.

أود أن أختتم ببياني بالتأكيد على التقدم الذي أحرزته كولومبيا في أحد المجالات التي أبرزها الأمين العام في تقريره. فالنساء الكولومبيات

إن الوجود المتزايد للمرأة في عمليات حفظ السلام وتعزيز مشاركتها في عمليات تسوية النزاعات سيؤدي إلى نتائج إيجابية، ويعزز القدرة على الصمود، ويشجع مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي الأدوار القيادية في المناطق التي ابتليت بالجماعات المسلحة.

وأخيراً، وتمشيا مع المبادئ التي يدافع عنها بلدي بقوة، وقعت إكوادور على بيان الالتزامات المشتركة بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، الذي نواصل دعم تنفيذه بحزم خلال سعيينا إلى تعزيز وجود المرأة ومشاركتها. وفي هذا الصدد، نؤيد البيان الصحفي الذي أدلى به صباح اليوم والذي يدعو الوفود الأخرى إلى الانضمام لذلك المسعى.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): تعرب

كولومبيا عن تقديرها للجهود التي يبذلها مجلس الأمن، والرئاسة الغابونية على وجه الخصوص، للإقرار بأهمية القيادة النسائية في إيجاد حل سلمي للنزاعات وتحقيق السلام.

تولي حكومة الرئيس بيترو أوريجو الجديدة الأولوية لوضع سياسات وبرامج تتبع نهجاً جنسانياً شاملاً، مع مراعاة احتياجات ومصالح جميع النساء في حالات النزاع، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية والريفيات والمندردات من أصل أفريقي، واللاتي يعانون بشكل غير متناسب من آثار جميع أشكال العنف.

وستصاغ سياساتنا وبرامجنا الجديدة للسلام وتنفيذ بمشاركة المرأة، بما يكفل تمثيلنا السياسي، وحقنا في حياة خالية من العنف، وممارسة استقلالنا الذاتي للبت في المسائل المتعلقة بأجسادنا وجميع مجالات حياتنا الأخرى. وعلى نحو ما يشير الأمين العام في تقريره (S/2022/740)، نعتقد أن ضمان حقوق المرأة، بما في ذلك صحتنا وحقوقنا الجنسية والإنجابية، شرط ضروري لكي تعيش المرأة وتتمكن من الإسهام في تحقيق السلام والأمن. ولهذا السبب، يسرنا إقرار الأمين العام بالتقدم الذي أحرزه بلدي في هذا الصدد.

بات من الواضح أن زيادة النزاعات العنيفة وتفاقم نشاط الجماعات الإرهابية والمسلحة في القارة الأفريقية والانقلابات العسكرية والتغييرات غير الدستورية لنظم الحكم كان لها أثر سلبي على النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتشكل الجماعات المسلحة تحديات أكبر أمام تنفيذ الخطة بسبب توسيع أنشطتها. إنها لا تقوض سلطة الدولة فحسب، بل تقوم بأنشطة تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وفرض قيود على مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامة، مما يوجب النزاعات ويؤدي إلى تفاقم العنف ضد المرأة وتهميش مشاركتها في عمليات السلام. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية فيما يتعلق بهذه الجماعات المسلحة في صعوبة مساءلتها عن أعمالها غير القانونية. وبغية تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها في هذه الحالات، تود جنوب أفريقيا طرح النقاط التالية:

أولاً، من المهم ألا نكتفي بمكافحة أنشطة الجماعات المسلحة والإرهابية وعودتها للظهور وانتشارها وتمويلها، بل يجب أيضاً أن نعالج الأسباب التي تؤدي إلى نشأتها. وثمة حاجة إلى اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، مع تمثيل جميع شرائح القطاعات المعنية، بمن فيها النساء، للتصدي لانتشار الجماعات المسلحة ووجودها في البلدان المتضررة. بيد أن هناك حاجة أيضاً إلى اتباع نهج إقليمي إزاء الجماعات المسلحة التي تترتب على أنشطتها آثار إقليمية وعابرة للحدود تتمثل في الأعداد الكبيرة من اللاجئين والنازحين. ونرى ذلك في معظم مناطق القارة الأفريقية. كما ينبغي عدم استخدام التدابير المتخذة لمكافحة أنشطة الجماعات المسلحة والإرهابية ضد منظمات المجتمع المدني النسائية أو المدافعين عن حقوق الإنسان أو الصحفيين. وفي هذا الصدد، يظل التقييد بالالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أمراً حاسماً.

ثانياً، عادة ما تُهمش النساء في حالات النزاع وتصبح فرصهن في الحصول على الموارد الإنتاجية والسيطرة عليها محدودة، وكذلك فرصهن الاقتصادية مقارنة بالرجال. ومن ثم، ينبغي دائماً ربط الخطة

يقمن بدور حاسم في عمل لجنة إيضاح الحقيقة، التي يتضمن تقريرها التاريخي فصلاً مخصصاً للنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وعلى الرغم من التحديات التي لا تزال أمامنا، لدينا دليل ملموس على أن إحداث تحولات أمر ممكن إذا مارست المرأة سلطة صنع القرار. وندرك أن أمامنا شوطاً طويلاً، ولكننا على يقين من أننا لن نتمكن من بناء سلام شامل إلا بتعزيز دور النساء في مجتمعاتهن المحلية والاعتراف بإسهاماتهن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة ماليفان (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم هذا البيان بصفتي المنسقة المعنية بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جنوب أفريقيا.

وأود أن أشكر وفد غابون على عقد هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن عن موضوع "تعزيز قدرة المرأة على المجابهة وتعزيز قيادتها كطريق من طرق تحقيق السلام في المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة". كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2022/740) ومقدمات الإحاطات - نائبة الأمين العام أمينة محمد والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث وممثلة المجتمع المدني - على مداخلتهن الثاقبة.

تؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً اهتمام مجلس الأمن المستمر بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن طوال هذا العام. ونعتبر ذلك دليلاً على الالتزام المستمر للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوليها القيادة وبسبل النهوض بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وفعالة في عمليات السلام. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجلس للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإن تنفيذها لم يُترجم إلى تقدم ملموس في الميدان. ويسلم آخر تقرير للأمين العام عن هذا الموضوع بالتقدم المحرز، فضلاً عن التحديات التي ما زال يتعين التصدي لها. وقد

في عمليات السلام. وتواصل جنوب أفريقيا الإسهام في تدريب المرأة وبناء قدراتها في عمليات السلام على الصعيدين القاري والمحلي. وبنظم برامج تدريبية سنوية للشباب والنساء بشأن تسوية النزاعات والوساطة والتفاوض، تقدمها وزارة خارجية بلدنا للنساء من البلدان المتأثرة بالنزاعات. وبعض المتدربين أعضاء الآن في مختلف مبادرات بناء السلام في بلدانهم.

خامسا، يساورنا القلق إزاء أوجه ضعف النساء المشاركات في تعزيز السلام والأمن في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وإنه لأمر مفهوم أن يركز تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن للفترة الحالية لدعم المدافعات عن حقوق الإنسان والعاملات في مجال بناء السلام والمجتمع المدني. وتمشيا مع القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، ينبغي للدول الأعضاء أن تهيئ بيئات مواتية لجميع النساء المشاركات في تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل الاضطلاع بعملهن باستقلال، من دون خوف أو تهيب. وينبغي إدانة أي انتهاكات لحقوق المرأة، بما في ذلك حقوق الصحفيات، ويجب محاسبة مرتكبيها. ونعتقد أيضا أن من الضروري تزويد تلك المنظمات النسائية بالموارد اللازمة للاضطلاع بعملها، وهي مسألة أثرت أيضا في القرار ٢٤٩٣ (٢٠١٩).

سادسا وأخيرا، نود أن نعالج مسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وهي آفة رئيسية في حالات النزاع. ونشيد بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على وضع الأحكام التشريعية النموذجية والتوجيهات المتعلقة بالتحقيق في أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع والملاحقة القضائية لمرتكبيها. وسيساعد هذا الإطار السلطات الوطنية ذات الصلة على التصدي لأعمال العنف الجنسي المتصلة بالنزاعات وتحقيق العدالة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة بايريسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر الرئيسة بحرارة على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة، وأن أشكر مقدمات الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة. ومن خلال حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، ستمكن من المشاركة على قدم المساواة وبصورة هادفة في الحياة العامة وفي هيئات صنع القرار. ويمتد ذلك أيضا ليشمل حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة.

ثالثا، نعتقد أن المنظمات والشبكات النسائية ذات أهمية أساسية في تعزيز التضامن والتعاون والتنسيق بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة في النزاعات المسلحة. ونذكر الأنشطة التي تقوم منظمة "نساء جنوب أفريقيا من أجل الحوار"، والتي ما فتئت تتشاطر منذ إنشائها في عام ٢٠٠٣ خبرات نساء جنوب أفريقيا في مفاوضات السلام وبناء السلام مع مختلف البلدان الأفريقية المتضررة من النزاعات، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والسودان، من بين دول أخرى. ونسلم أيضا بالدور الهام الذي تضطلع به شبكة السلام النسائية لاتحاد نهر مانو في الإسهام في إحلال السلام في تلك المنطقة، وهي منطقة اجتاحتها الجماعات المسلحة ذات يوم. ونعتقد أن تلك بعض من أفضل الممارسات التي يمكن محاكاتها في بناء قدرة النساء على الصمود ودعمهن في المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة. ويسرنا أنه في السنوات القليلة الماضية، تم إنشاء عدد من الشبكات العالمية للتعبيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتشارك جنوب أفريقيا حاليا في رئاسة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن ومجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية، وهما منبران هامين يحفزان الدعم وينخرطان في الدعوة الحاسمة الأهمية الرامية إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. إن أساس أنشطتهما هو تبادل الخبرات وإجراء بعثات تقصي الحقائق من خلال بعثات تضامن ميدانية، مثل بعثتي التضامن التابعتين للشبكة إلى موزامبيق ومالي.

رابعا، إن استمرار النهوض بمهارات المرأة وتدريبها وبناء قدراتها في جميع القطاعات أمر هام حتى تتمكن من المشاركة على نحو مجد

ولذلك، ستواصل سويسرا دعم إنشاء شبكات من الوسيطات وبنائات السلام، كذلك الموجودة في لبنان، حيث ندعم جهود إقامة شبكات بين النساء من مختلف الخلفيات السياسية. وسنركز على مشاركة المرأة في عمليات السلام وسنواصل الاستماع إلى أصوات المجتمع المدني. وأخيراً، يتوقف نجاح جميع تلك الجهود على كفالة بيئة آمنة لمشاركة المرأة. وتشير الزيادة في الهجمات على المدارس التي تستهدف الطالبات والمعلمات، فضلاً عن العدد الكبير من حوادث العنف الجنسي المتصلة بالنزاعات، إلى اتجاه سلبي مثير للقلق. واحترام القانون الدولي الإنساني هو التزام مطلق على جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول. وعندما لا تحترم تلك الحقوق، يجب على المجلس أن يستخدم الأدوات المتاحة له لكفالة المساءلة. إن إدراج معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني في نظم الجزاءات هو أحد هذه الأدوات، ولذلك سنقدم دعماً لتلك الجهود.

ويتلقى المجلس بانتظام إحاطات من صانعات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. ومن الضروري ألا يعتمد المجلس على قدرة هؤلاء النساء على الصمود فحسب، بل وأن يتخذ أيضاً إجراءات للتنفيذ الكامل للإطار المعياري للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، الذي سيسهم فيه بلدي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم السنوية الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على قدرة المرأة على الصمود والقيادة. وأشكر نائبة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وممثلي المجتمع المدني على إحاطاتهم.

يتطلب تحقيق السلام المستدام والقدرة على الصمود في البلدان المتأثرة بالنزاعات اتخاذ تدابير شاملة ومحددة السياق تكفل الأمن البشري لكل فرد. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، وضعت اليابان دعم قدرة

العالم مليء بالمعاناة، ولكنه مليء أيضاً بالقدرة على التغلب عليها - هكذا وصفت الناشطة في مجال حقوق المرأة هيلين كيلر القدرة على الصمود. كما توضح الكاتبة الأفغانية هوميرا قادري ذلك في مذكراتها "الرقص في المسجد"، التي تروي فيها فترة مراهقتها في هرات في ظل نظام طالبان، حيث تمكنت، سرا، من تعليم الفتيات الصغيرات وأن تصبح بنفسها باحثة في مجال الآداب.

وهوميرا قادري استثنائية، لكنها ليست استثناء. وغالباً ما تكون النساء في الخطوط الأمامية لبناء السلام في مجتمعاتهن، ليس فقط في أفغانستان، ولكن أيضاً في ميانمار ومنطقة الساحل وأوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر. وتشارك المرأة بشجاعة في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في جهود إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية والعدالة. وفي العديد من البلدان، هن في طليعة الحركات المناهضة للأنظمة الاستبدادية ويرفضن قبول المقترحات السياسية التي لا تضمن حقوقهن.

ومع ذلك، فإننا نشهد تحديات أمام مكاسبنا في مجال المساواة بين الجنسين. ولا تزال الفجوة بين الأطر المعيارية والواقع في اتساع، بينما تضع النساء فرصاً لاستثمار إمكاناتهن الهائلة في مستقبل بلدانهن. إن الاعتماد أساساً على قدرة المرأة على الصمود ليس مستداماً ولا عادلاً. وعلى مجلس الأمن واجب وسلطة دعم صانعات السلام وكفالة احترام حقوقهن. وسويسرا، بوصفها عضواً منتخباً في مجلس الأمن، سنقدم المساهمات التالية.

ففي المجلس نفسه، سيسعى بلدي إلى اتباع نهج منظم ومبتكر وعملي المنحى. وسنهدف إلى إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع السياقات في جدول أعمال المجلس ومنع الأعمال الانتقامية. وفي ذلك الصدد، سننضم إلى الالتزامات المشتركة لرئاسة المرأة والسلام والأمن.

وفيما يتعلق بالعمل على أرض الواقع، يوضح تقرير الأمين العام (S/2022/740) أننا بعيدون عن تحقيق المشاركة المتساوية والمجدية للنساء بكل تنوعهن وفي جميع مراحل عمليات السلام.

لتعزيز الشراكات والتعجيل بالإجراءات من أجل المهمة المشتركة بين الدول الأعضاء ومختلف أصحاب المصلحة الآخرين.

نحن لا نفكر إلى الأفكار. وما نحتاج إليه هو العمل من أجل تعزيز اعتماد المرأة وقيادتها بطريقة مستدامة. وتتطلع اليابان إلى أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تشيد بولندا بغابون على عقد هذه المناقشة الهامة. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا لنانبة الأمين العام على بيانها وعلى التقرير القيم للأمين العام (S/2022/740)، ولجميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة والقادرة لزيادة التفكير.

تؤيد بولندا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، واللذين يؤكدان أهمية إبقاء مسألة المرأة والسلام والأمن في صدارة جدول أعمال جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة الآن، عندما نشهد أن عدد الصراعات العنيفة أعلى مما كان عليه منذ عام ١٩٤٥. ومما يؤسف له أن الذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالإجماع هذا العام ليست لحظة للاحتفال، في ظل الخلفية المريعة لتصاعد الصراعات العنيفة وعكس اتجاه المكاسب التي حققتها الأجيال في مجال حقوق المرأة.

إن استيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان قد قضى عملياً على عقود من التقدم المحرز في مجال الاعتراف بالمرأة وحمايتها ومشاركتها في الحياة العامة. وبدلاً من ذلك، لا تزال القيود والعقبات المفروضة على حقوق المرأة تتزايد، وألغى حقها في المشاركة السياسية تقريباً. ونتيجة لذلك، لا تعاني المرأة فحسب، بل المجتمع الأفغاني بأسره يعاني من تعطل التعليم والعمليات الاجتماعية والتجارية.

نشهد في أوكرانيا، الأثر المدمر للعدوان الروسي، الذي يستهدف عمداً السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية ويؤثر بشكل غير متناسب

المرأة على الصمود وقيادتها في صميم خطة عملها الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي أدرجت فيها ٧٩ إجراء لتحقيق تلك الغاية، مثل دعم المرأة للمشاركة، بما في ذلك في الأدوار القيادية والأدوار النشطة، في مفاوضات السلام الرسمية وغير الرسمية وصنع القرار في عمليات بناء السلام.

وقد انعكست تلك الإجراءات في المساعدة المقدمة على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، واصلت اليابان دعم مشروع تقوده هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان لتعزيز قدرة النساء المشرطات داخليا والمتأثرات بالنزاع والأطراف المعنية في المجتمع المدني على الصمود وتعزيز قيادتها. وقد مكن التدريب على مهارات كسب العيش المرأة من بدء أنشطتها الاقتصادية الأساسية المجتمعية.

وفي الوقت نفسه، تم توفير التدريب على المهارات القيادية لمنظمات المجتمع المدني النسائية التي تعمل من أجل تعزيز القدرة على الصمود. ودعمت اليابان أيضاً مشروعاً آخر متعدد الشركاء بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في منطقة بحيرة تشاد في الكاميرون ونيجيريا، وهو مشروع أُختتم بنجاح في العام الماضي. ووفر هذا المشروع التدريب على المهارات الزراعية للنساء المتأثرات بجماعة بوكو حرام. كما تم توفير التدريب على المهارات القيادية للأطراف المعنية في المجتمع المدني لمنع التطرف العنيف. وكما يتضح من تلك الأمثلة، يمكن السعي بفعالية إلى تحقيق قدرة المرأة على الصمود والقيادة بشكل مترادف.

ومنذ عام ٢٠١٤، استضافت اليابان خمس نسخ من اجتماعات الجمعية العالمية للمرأة في طوكيو، حيث يجتمع القادة الوطنيون في العالم في مختلف المجالات لمناقشة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وظلت المرأة والسلام والأمن دائماً بنداً رئيسياً في جدول أعمال الجمعية العالمية للمرأة، مع إجراء مناقشات متعمقة في هذا الصدد. بعد الانقطاع الناجم عن مرض فيروس كورونا، تعود الجمعية العالمية السادسة للمرأة في ٣ كانون الأول/ديسمبر وستعقد في طوكيو، مع مشاركة المرأة في السلام والأمن في المؤتمر. وإنني لعلّي ثقة من أنها ستكون فرصة ممتازة

الشباب، من الفتيات والفتيان على حد سواء، يؤدي دورا خاصا في هذا المضمار. سيكون لهم تأثير أساسي على نوع العالم الذي سنعيش فيه. وكلما أسرعنا في الالتزام بتوفير التعليم والمهارات الكافية، كلما أسرعنا في إرساء أسس السلام والأمن الدائمين، والتنمية المستدامة، والقدرة على الصمود، والازدهار في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب إيطاليا بمبادرة غابون لعقد المناقشة المفتوحة السنوية لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، مما يمكننا من إعادة تأكيد دعمنا القوي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتؤيد إيطاليا البيانات التي أدلى بها بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، ومجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، وتود أن تضيف بضع ملاحظات بصفقتها الوطنية.

إن تعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع مجالات الحياة العامة وفي عمليات صنع القرار الرئيسية لدينا أمر أساسي لإحداث تغيير وتعزيز التعايش السلمي. ومنذ اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أنجز الكثير، ولكن النساء والفتيات ما زلن يتحملن عبئا غير متناسب في الصراع وما زلن غير ممثلات أو تمثيلهن ناقص في جهود عملية السلام، على الرغم من مساهمتهن البناءة في حل الصراعات على مستوى القواعد الشعبية ووجودهن في الخطوط الأمامية.

إيطاليا لديها تقليد طويل الأمد في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد أيدنا بقوة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ اتخاذه، ونكرس جهودا وموارد كبيرة لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والوساطة الدولية. وقد أثبتت المرأة نجاحها الشديد في حماية المدنيين، والوصول إلى المجتمعات المحلية، وإقامة علاقات من الثقة مع السكان المحليين، ولا سيما مع الفئات الأكثر ضعفا. كما أن بناء السلام وحفظ السلام يعنيان الوساطة، وهو قطاع أثبتت فيه المرأة فعاليتها بشكل خاص. وقد ثبت أن من المرجح أن تستمر اتفاقات السلام لمدة سنتين

على النساء والفتيات. ومن المريع أن عمليات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية المنسوبة إلى قوات موسكو في أوكرانيا، كما ذكرت مؤخرا برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، تشكل جزءا من الاستراتيجية العسكرية الروسية وتكتيكا متعمدا لتجريد الضحايا من إنسانيتهم. ونحن بحاجة إلى إنشاء آليات فعالة لحماية ودعم النساء، بمن فيهن اللائي يُجبرنَ على الهجرة أو النزوح، وهن أكثر عرضة للعنف الجنسي والتمييز والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وتسويتها وبناء السلام تواجه عقبات كبيرة في أوقات الأزمات والصراعات المسلحة الآخذة في الانتشار. وعلى الرغم من كل التحديات، فإن النساء في أفغانستان، وكولومبيا، وإثيوبيا، وميانمار، وأوكرانيا، وسوريا، والسودان، واليمن وغيرها من البلدان التي مزقتها الحروب والصراعات يواصلن العمل من أجل بناء السلام والحفاظ عليه. وتبين لنا مقاومتهن البطولية أن القوة الغاشمة لن تنتصر أبدا على حاجة الإنسان إلى الكرامة والحرية. إن العنف والترهيب يستهدفان بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان ومنعهن من المشاركة السياسية والحد من نشاطهن العام، وبالتالي يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان. الإطار المعياري الحالي للمرأة والسلام والأمن قوي، ولكن استراتيجيات الدعم وآليات الاستجابة من جانب المجتمع الدولي لا تزال غير كافية ومتخلفة. ولذلك، ينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي وضع آليات حماية فعالة تمكّن جميع النساء وتستفيد بشكل جيد من قدرتهن على الصمود والقوة. وينبغي أن تكون أعمالنا أكثر حسما. كذلك يجب أن تكون أكثر تركيزا وتنسيقا. وتظل المهمة الحاسمة متمثلة في التعامل مع الالتزامات بموجب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها جزءا لا غنى عنه من استراتيجيات وخطط الأمم المتحدة الأخرى المتعددة السنوات والعالمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية.

أود أيضا أن أشدد على مشاركة جيل الشباب في بناء ثقافة المساواة بين المرأة والرجل وثقافة السلام والأمن الدائمين. وإن جيل

ونقدر جدا الجهود التي تبذلها غابون لضمان إجراء مناقشة مفتوحة ومركزة اليوم، ونشكر مقدمي الإحاطات على تقاسم آراءهم معنا، ونشجعهم على مواصلة عملهم المهم. وتنتهي النمسا على الأمين العام لالتزامه المستمر بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعلى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث لدورها القيادي فيما يتعلق بحقوق المرأة وتمكينها.

مرة أخرى، يرسم التقرير السنوي عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740) صورة قاتمة لحالة النساء والفتيات في البلدان المتأثرة بالنزاعات. إننا نواجه أزمة ثلاثية على صعيد الأمن والحالة الإنسانية العالمية وحقوق الإنسان. وكما يحدث في أغلب الأحيان، فإن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب. وعلى الرغم من الدليل الواضح على أن المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة بصورة مجدية في عمليات صنع القرار يسهمان في تحقيق السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات، فإننا نسير في الاتجاه المعاكس على ما يبدو.

وتُظهر حرب روسيا غير القانونية ضد أوكرانيا بشكل مؤلم الآثار المدمرة للنزاعات المسلحة على النساء والفتيات. وكما لو أن الهجمات التي تستهدف الأحياء والمؤسسات المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، غير كافية، يجري استخدام العنف الجنسي والجنساني كسلاح من أسلحة الحرب. ويتعين علينا اتخاذ إجراءات حازمة للمعاقبة على هذه الجرائم. ولذلك، تؤيد النمسا لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، في فيينا، والتحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية في أوكرانيا.

ويجب على البلدان الملتزمة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذها في سياساتها الخارجية والأمنية والإنمائية وفي مساعداتها الإنسانية. وليس من السهل دائما القيام بذلك، كما نعلم جميعا، ولكن النمسا تود تقديم بعض الأمثلة على ما نقوم به في ذلك الصدد.

في هذا العام، تم تخصيص ١٥ مليون يورو من الصندوق الدولي النمساوي للإغاثة في حالات الطوارئ لمشاريع تدعم النساء والأطفال الأوكرانيين في أوكرانيا والبلدان المجاورة لها. ونتبع نهجا

على الأقل بنسبة ٢٠ في المائة، ومن المحتمل أن تصل تلك النسبة إلى ٣٥ في المائة وأن تستمر لمدة ١٥ عاما عندما تشارك المرأة في عمليات السلام.

أما على المستوى الوطني، فننفذ خطة عملنا الرابعة بشأن المرأة والسلام والأمن، ونحن فخورون بدعم شبكة الوسيطات من منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز إشراك المرأة في عمليات السلام وجهود الوساطة وبناء السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتوفر الشبكة التدريب وبناء القدرات وفرص التواصل، وقد أدت إلى إنشاء شبكة التحالف العالمي للوسيطات الإقليمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، التي وحدت أصواتا من ست مناطق مختلفة من العالم تنادي بالتعجيل بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أرض الواقع.

أما على الصعيد الدولي، فقد عززنا شراكتنا مع منظومة الأمم المتحدة لصالح النساء والفتيات من خلال زيادة التمويل الأساسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والالتزامات المتعلقة بالسياسات. ونؤيد عمل وكالات الأمم المتحدة في الميدان للعمل من أجل التحقيق الكامل للهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، كما زدنا دعما مالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. ونؤيد بقوة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ونؤمن إيمانا راسخا بالفوائد التي يوفرها وجود موظفات مدمجات إدماجيا جيدا في عمليات حفظ السلام. ونؤيد أيضا أهمية تبسيط الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مناقشات المجلس ذات الصلة.

في الختام، تعتبر مشاركة المرأة شرطا أساسيا لإقامة مجتمعات مرنة وشاملة وسلمية. وفي جهودنا الرامية إلى مواصلة تعزيز الهيكل العالمي لحفظ السلام وبناء السلام، ما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا أيضا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

منهجية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية.

نعم، شهدنا الكثير من التحديات والتطورات السلبية في الشهور الأخيرة، ولكن كانت هناك أيضا بوارق الأمل التي تستحق الذكر. ويشمل ذلك الإسهامات اليومية الحاسمة لممثلات المجتمع المدني وبناء السلام من النساء على الصعيد المحلي والوسيطات والمستجيبات في المجال الإنساني اللائي يناصرن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مثل الشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام وشركائهن. وقد التزمنا معا بمواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال تدابير محددة الأهداف وعمل مشترك قائم على التعاون المتعدد الأطراف. معا، سنحدث تغييرا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر بجرارة الرئاسة الغابونية على تنظيم هذا الحدث المهم، وكذلك مقدمات الإحاطات على بياناتهن الوافية.

تؤيد اليونان تأييدا تاما البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥، وتود أن تضيف ما يلي:

يتطلب تعزيز صمود المرأة وقيادتها في المناطق التي مزقتها النزاعات اتخاذ إجراءات متسقة في مجال السياسة العامة موجهة نحو كفالة الحماية الفعالة لحقوق وأمن النساء والفتيات بمختلف أطيافهن ووفقا لاحتياجاتهن الفعلية وواقعهن المحلي؛ ومنع العنف والتمييز ضدهن والتصدي لهما؛ فضلا عن تعزيز المشاركة المجدية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في جهود السلام وقيامها بأدوار قيادية في هذه الجهود.

أود الآن أن أوجه انتباه المجلس إلى مسألة ذات أهمية قصوى. وأشير هنا إلى التهديدات الأمنية التي تواجهها المراسلات الحريات والعاملات في وسائل الإعلام، اللائي يغطين مباشرة، باحترافية وتضحية كبيرتين، الحقائق المدمرة للنزاعات. ففي عام ٢٠٢١، تحققت

مراعيًا للمنظور الجنساني في جميع جهودنا لدعم أوكرانيا، بما في ذلك الاستجابات الفورية والطويلة الأجل. وثمة أهمية بالغة لمنظمات المجتمع المدني المحلية، ولا سيما المنظمات المعنية بحقوق المرأة، في هذا الصدد.

وكمثال آخر، تم مؤخرا تقديم ٥ ملايين يورو في صورة مساعدات للطوارئ لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان. وتشمل المشاريع الممولة من النمسا إنشاء المجلس الاستشاري للمرأة الأفغانية من أجل إشراك المرأة الأفغانية في عمليات التنسيق والمناقشات الاستراتيجية، فضلا عن دعم المدافعات عن حقوق الإنسان. وستواصل النمسا دعم جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني ونافذة الاستجابة السريعة التابعة له في تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام المحلية، بما في ذلك في أفغانستان وليبيريا ومالي وجنوب السودان.

وبما أن حرية وسائل الإعلام واستقلالها وتعدديتها تشكل أساس المجتمعات الديمقراطية، تشدد النمسا على الحاجة إلى اتباع نهج يراعي الفوارق بين الجنسين إزاء سلامة الصحفيين. ونرى أن الصحفيات معرضات بشكل متزايد لخطر التحرش والتمييز والعنف على شبكة الإنترنت وخارجها - لا سيما في مناطق النزاع، حيث تظل أصوات النساء غير مسموعة في كثير من الأحيان. واحتفالا بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، ستستضيف النمسا مؤتمرا دوليا معنيا بسلامة الصحفيين يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، مع التركيز بوجه خاص على الصحفيات.

أما في مجال حفظ السلام، فتواصل النمسا العمل من أجل زيادة عدد النساء النظاميات في صفوف أفرادها العسكريين. ولا تزال القوات المسلحة النمساوية ملتزمة بمراعاة المنظور الجنساني في العمليات العسكرية بغية تعزيز الإمام بالحالة وتحسين تدابير الوقاية والحماية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ مؤخرا مكتب استشاري دائم لمراعاة المنظور الجنساني. ونكرر تأكيد دعوتنا إلى مجلس الأمن كي يدرج بصورة

١٣٢٥، والبيان الذي أدلى به ممثل تركيا بالنيابة عن مجموعة ميكتا - المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا - والبيان الذي سيدلي به ممثل كرواتيا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية. وأود الآن أن أدلي بالبيان التالي بصفتنا الوطنية، مسلطاً الضوء على عدة نقاط.

أولاً، في سياق مضاعفة جهودنا لمنع العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد النساء والفتيات والتصدّي لهما، خصصت جمهورية كوريا مؤخراً مليوني دولار من صناديق الطوارئ لدعم أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان لمساعدة ضحايا العنف الجنساني في أوكرانيا ومولدوفا. ونؤكد كذلك على اتباع نهج كلي في تعزيز قدرة الناجيات على الصمود، ونود أن نذكر برنامج الدعم الشامل الذي نفذناه مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأجزاء الشمالية من العراق.

ثانياً، تكرر جمهورية كوريا الحاجة إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع عمليات السلام. ونظّم ملتزمين في ذلك السياق بتحقيق التكافؤ بين الجنسين وسط حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقد قدمت جمهورية كوريا أول إسهام لها بمقدار ٠,٥ مليون دولار إلى صندوق مبادرة إلسي هذا العام. وستستضيف جمهورية كوريا كذلك دورة الضابطات العسكريات، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لتشجيع نشر ضابطات عسكريات في عمليات حفظ السلام.

وأود أن أعتّم هذه الفرصة لأسترعي الانتباه إلى الصعوبات المتعددة التي تواجهها النساء المنشقات عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اللاتي يشكلن ٧٢ في المائة من حوالي ٣٤ ٠٠٠ منشقة كورية شمالية وصلن إلى جمهورية كوريا منذ عام ١٩٩٠. وإنه لأمر مروّع ومفجع أن العديد منهن لا يصلن إلى جمهورية كوريا إلا بعد سنوات من تحمل مخاطر الاحتجاز والاتجار بالبشر والإعادة إلى الوطن وما يتبعها من أعمال انتقامية، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب العقوبات القاسية.

ونود أن نذكر البلدان المجاورة في ذلك الصدد بأن مبدأ عدم الإعادة القسرية ينبغي أن يطبق بذات القدر على المنشقين عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من ٢٩ جريمة قتل للنساء مرتبطة بالنزاع، وكان من بين الضحايا مدافعات عن حقوق الإنسان وصحفيات. وأعتقد أن هذا ليس سوى غيض من فيض: فكثيراً ما تكون الصحفيات ضحايا للعنف الجنسي غير الموثق المرتبط بالنزاع، كما أنهن معرضات للتمييز والتحرش الجنسي على شبكة الإنترنت وخارجها في مكان العمل.

وفي هذا الصدد، وكما أشار زميلي النمساوي في وقت سابق، فإن اليونان، بالتعاون مع مجموعة من البلدان المتشابهة في التفكير - الأرجنتين وتونس وفرنسا وكوستاريكا والنمسا - شددت بالفعل على أهمية اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني عند معالجة سلامة الصحفيين في سياقات النزاع من خلال مبادراتنا المشتركة، قرار الجمعية العامة ١٧٣/٧٦، بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الصعيد الوطني، أنشأت اليونان مؤخراً فرقة عمل معنية بكفالة حماية الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام وسلامتهم وتعزيز مكانتهم. وتهدف آلية التنسيق الوطنية الشاملة هذه إلى تعزيز مكانة الصحفيات ومن يغطين مسائل المساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن عمل الصحفيات، وخاصة الصحفيات اللواتي يغطين النزاعات، لا يقتصر على مكان العمل التقليدي.

في الختام، إن إيجاد حلول مستدامة للتحديات المستمرة والمتعددة الأوجه التي تشكلها النزاعات المسلحة وعواقبها على النساء والفتيات مهمة بالغة الصعوبة. ويبدو أن الاستثمار في إمكانات بناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان وقائدات المجتمع المدني المحليات والصحفيات هو الطريق الصحيح نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية بغية كفالة عدم ترك أحد خلف الركب.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية

كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جمهورية

كوريا البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء القرار

ومع ذلك، نجتمع اليوم على خلفية تقاوم في جميع أنحاء العالم لمعارضة المساواة بين الجنسين وتمتع النساء والفتيات تمتعا كاملا ومتساويا بجميع حقوق الإنسان. ففي أفغانستان، استبعدت طالبان النساء والفتيات بصورة منهجية من جميع جوانب الحياة العامة. وفي أوكرانيا نرى تأثير حرب روسيا غير المتناسب تماما على النساء والفتيات. وفي حالات النزاع الأخرى، كما هو الحال في إثيوبيا وميانمار وسورية واليمن ومنطقة الساحل، نلاحظ أن المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء الناشطات سياسيا يتعرضن للاضطهاد أو المضايقة أو القتل.

ونردد الرسائل الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/740) والرسالة المفتوحة للفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، التي وقعتها ٤٨١ منظمة من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم ومفادها أننا لا نحتاج إلى تهيئة بيئة أكثر تمكينا للمدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام من النساء والصحفيات والعاملات في وسائل الإعلام فحسب، بل يجب علينا أن نتصدى في الوقت نفسه للأعمال الانتقامية ضدهن ونمنعها. وعلينا أن نقر بأن القيادات النسائية كثيرا ما تستهدف بسبب التعبير عن آرائها، وندين بشدة التهديدات أو الأعمال الانتقامية ضدهن. ونحث أعضاء مجلس الأمن على دعوة المدافعات عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني إلى هذه الطاولة، مع اتخاذ جميع الإجراءات والاحتياطات اللازمة لكفالة سلامتهن.

إن للجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية وتزايد التمرد الإرهابي والنزاعات والحروب العنيفة تأثير إنساني مدمر، يلحق الضرر بالنساء والفتيات بشكل غير متناسب. ونحن نعلم أن النساء والفتيات في المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة كثيرا ما يقعن ضحايا للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاتجار والهجرة القسرية والتشرد. ولذلك السبب يدعم الاتحاد الأوروبي بناء قدرة شبكات المجتمع المدني المحلية على الصمود وكفالة الوصول الكامل إلى الخدمات الصحية الشاملة والقائمة على حقوق الإنسان، بما في ذلك

وتدعم جمهورية كوريا توطين النساء المنشقات تمشيا مع خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن واقع تجربتنا، يُمكن برنامج تدريب مستشاري الأقران الناجيات أنفسهن من الإسهام في تعزيز قدرة الناجيات الأخريات على الصمود، استنادا إلى فهم متبادل لاحتياجات بعضهن البعض النفسية والاجتماعية.

وتعيد جمهورية كوريا، بوصفها بلدا يواجه تحديات هائلة في بناء سلامه الخاص في شبه الجزيرة الكورية ومرشحا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، تأكيد التزامها بتجربة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى عمل، على الصعيدين المحلي والعالمى، دعما لقدرة المرأة على الصمود وقيادتها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة، تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، فضلا عن جورجيا وأندورا وموناكو وسان مارينو.

أود أن أشكركم، السيدة الرئيسة، وأشكر غابون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة جدا. وكذلك أشكر مقدمات الإحاطات، لا على مدخلاتهن فحسب، بل كذلك على العمل الذي تضطلع به منظماتهن كل يوم.

وأود أن أغتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للعمل النبوي والحاسم الذي تقوم به القيادات النسائية في السعي إلى تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. فقد اتفق المجتمع الدولي لسنوات عديدة على مدى أهمية دعم المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وحل النزاعات وجهود الإغاثة والإنعاش وبناء السلام الطويل الأجل لأي جهد من جهود السلام.

الأمن الانتقالي من خلال إنشاء فريق لحماية المرأة وزيادة تعزيز قدراته، من جملة أمور. وفي فنزويلا، يدعم الاتحاد الأوروبي مشروعاً موجهاً بشأن مشاركة المرأة وقيادتها في خطط منع العنف وبناء السلام في المجتمعات المحلية المعرضة للخطر.

وعلاوة على ذلك فإننا منخرطون، في أوكرانيا، في الجهود الحكومية الرامية إلى إدماج منظور جنساني في تعافي البلد في المستقبل وفي تعزيز المساواة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك من خلال دعمنا لحقوق المرأة الأوكرانية المحلية والمنظمات النسوية. وفيما يتعلق بأفغانستان، سيستمر عملنا لكفالة أن تتمكن المرأة الأفغانية من الإسهام في الحوارات السياسية، ولا سيما من خلال منتدى القيادات النسائية الأفغانية. وقد حصلت ظريفة غفاري، المدافعة الأفغانية عن حقوق المرأة، على جائزة مجلس أوروبا للشراكة بين الشمال والجنوب هذا الأسبوع.

ونعلم أنه لا تزال هناك ثغرات كثيرة تحتاج إلى معالجة في تنفيذ جدول الأعمال هذا. ونحن جميعاً بحاجة إلى إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن في جميع أعمالنا. إن النساء في جميع أنحاء العالم يعدن تعريف كلمة "الشجاعة". والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً راسخاً بتعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها وتمكينها من المشاركة الكاملة في بناء سلام طويل الأمد في جميع القارات. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يفعل المزيد. فنحن لن نتمكن من بناء سلام طويل الأمد من دون نصف البشر.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): تشكرم ناميبيا، السيدة الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. وإذ نحتفل هذا الشهر بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يشجعنا التأييد الساحق لهذا البند من جدول الأعمال، كما هو الحال دائماً.

إن النزاع العنيف يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، مما يزيد من حدة أوجه عدم المساواة والتمييز القائمة من قبل بين الجنسين.

خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. ويتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات محددة الأهداف ويلتزم بتمويل كبير للتنفيذ الكامل والشامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونحن نؤيد جهود الأمم المتحدة لتعميم تلك الخطة على جميع المستويات.

فعلى سبيل المثال، وتمشياً مع خطة عملنا بشأن المرأة والسلام والأمن، ينشئ الاتحاد الأوروبي آليات تشاورية مع الناشطات على مستوى القاعدة الشعبية في جميع السياقات المتصلة بالنزاعات، فضلاً عن القيام ببناء القدرات وإرشاد القيادات النسائية، لكفالة استفادة المزيد من عمليات السلام من المعارف والمهارات التي تأتي بها المفاوضات والوسيطات إلى طاولة المفاوضات.

وفي عام ٢٠٢١، كان أكثر من ٧٠ في المائة من إجراءات الاتحاد الأوروبي الجديدة للاستجابة للآزمات ومنع نشوب النزاعات يتضمن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في عمليات السلام إما كهدف رئيسي لها أو كعنصر مهم من عناصرها.

ويشكل تعميم مراعاة المنظور الجنساني كذلك مبدأً توجيهياً لبعثات وعمليات الاتحاد الأوروبي المدنية والعسكرية الـ ١٨ في جميع أنحاء العالم. وذلك التركيز على منظور المساواة بين الجنسين حاسم الأهمية لزيادة فعالية وأثر منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات، فضلاً عن تعزيز التمتع الكامل والمتكافئ بجميع حقوق الإنسان وتمكين جميع النساء والفتيات.

ويعمل الاتحاد الأوروبي على تمكين المدافعات عن حقوق الإنسان ودعم قدرتهن على الصمود في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أيدنا إدماج منظور جنساني في الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى منع التطرف العنيف، فضلاً عن مشاركة قيادات المجتمع المدني النسائية المنتمية للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاعات والمجتمعات المتضررة من الإرهاب والتي تعمل فيها، بما في ذلك في الصومال وكينيا ومالي ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتونس. وفي جنوب السودان، يدعم الاتحاد الأوروبي تماسك المجتمعات المحلية وآليات شمولية لوقف إطلاق النار ورصد

دعم جمع البيانات عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مصنفة حسب العمر والجنس. ولكي يتم التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا بد أيضا من مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول والمجتمعات.

إن إدماج المرأة في المؤسسات الأمنية التقليدية وحدها لن يساعد في تحسين الثغرات في التنفيذ. وهناك حاجة إلى نهج أكثر شمولاً يأخذ الأمن في الاعتبار إلى جانب إنهاء اللامساواة الهيكلية على مستوى المجتمع ككل. وما دام هناك عدم مساواة على أساس نوع الجنس في مجتمعاتنا ومن دون المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع، لا يمكن ضمان السلام ولا الرخاء على المدى الطويل. وتعزز المشاركة المجدية للمرأة بشكل ملموس جهود الحماية وتعمق فعالية بناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيدة مراد (لبنان) (تكلمت بالفرنسية): نهني غابون على رئاستها لمجلس الأمن في هذا الشهر ونشكرها على تنظيم هذه المناقشة السنوية الجديرة بالترحيب. ونغتنم هذه الفرصة لنهنئ فرنسا أيضا على رئاستها المقتردة للمجلس في الشهر الماضي. كما نشكر جميع مقدمات الإحاطات على إحاطاتهم.

(تكلمت بالإنكليزية)

نجتمع اليوم في وقت حرج جدا بالنسبة لعالمنا. فحقوق المرأة في جميع أنحاء العالم تشهد تدهورا واضحا ويبدو أن تحقيق المساواة بين الجنسين بعيد المنال، حيث أكدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه بالمعدل الحالي للتقدم، قد يستغرق الأمر ما يقرب من 300 عام لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين. ولا يمكننا الانتظار 300 عام. فتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها وضمن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لجميع النساء، كلها أمور مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ويبقى لبنان الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الصدارة وفي صلب أولوياته. وأحرزنا تقدما في تنفيذ خطة عملنا الوطنية الأولى بشأن القرار 1325 (2000)، ونعكف حاليا على وضع خطتنا الثانية.

والنساء عناصر نشطة لتحقيق السلام في النزاعات المسلحة، ومع ذلك فإن دورهن كعناصر فاعلة رئيسية وعوامل تغيير في جهود تحقيق السلام لا يزال غير معترف به إلى حد كبير. والاعتراف بفهمهن المختلف وخبرتهن وقدراتهن المختلفة وإدماجها في جميع جوانب عمليات السلام أمر أساسي للحفاظ على السلام. وتكمن قدرة المرأة الناميبية على الصمود خلال كفاح بلدنا الذي دام 30 عاما من أجل الاستقلال عن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في صميم مشاركة ناميبيا في وقت مبكر وبصورة ملتزمة في مبادرة تقديم القرار 1325 (2000) قبل 22 عاما. ولم تقدم المرأة الغذاء والمأوى والدعم المعنوي فحسب، بل قادت أيضا مبادرات سياسية، بما في ذلك من خلال تقديم التماسات إلى منظمات دولية مثل هذه المنظمة في السبعينيات من القرن الماضي، متحدية بشكل أساسي المعتقدات القديمة والقوالب النمطية الثنائية للذكور النشطين مقابل الإناث الخاملات.

ولا تزال ناميبيا تضطلع بدور قيادي بصورة نشطة وملتزمة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، ومن خلال إنشاء المركز الدولي للمرأة من أجل السلام في بلدي، تصدينا للتحدي المتمثل في وضع تصور أفضل لتأثير المرأة في عمليات السلام وتفعيله. ومن خلال الدعوة العامة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإقامة الشبكات والشراكات، ومن خلال بناء القدرات والتدريب، ظلت الحكومة الناميبية ملتزمة بالارتقاء بالمرأة الناميبية إلى مستوى المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية في عمليات السلام.

لا يزال انتشار الجماعات المسلحة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤدي دورا رئيسيا في اندلاع وتصعيد النزاعات المسلحة الحديثة، التي تتمثل الآن إلى حد كبير في النزاعات الداخلية والحروب الأهلية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أن الحاجة إلى تحسين إدماج الاعتبارات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تزال تشكل أولوية. ونشجع الدول على النظر في كيفية إدماج مكافحة تلك الأسلحة في خطط عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. كما ندعو مجلس الأمن إلى

”إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست مجرد رد على ما ارتُكب من أخطاء تاريخية وما مورس من تهميش، بل هو فرصة للعمل بصورة مختلفة“ (المرجع نفسه، الفقرة ٧). ويجب أن نبدأ في العمل بشكل مختلف ويجب أن نفعل المزيد ويجب أن نفعل ذلك الآن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة الحليق (الأردن): اسمحو لي بداية أن أقدم التهنئة للغابون على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وأن أتوجه إليها بالشكر على عقد هذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن حول موضوع ”تعزيز قدرة المرأة على المجابهة وتعزيز قيادتها كطريق من طرق تحقيق السلام في المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة“. كما أود أن أشكر مقدمات الإحاطات الموقرات على مساهماتهن القيمة.

إيماناً بالدور البارز الذي تلعبه المرأة الأردنية في مسيرة التنمية بشكل عام وفي تعزيز سبل الأمن والسلام والحماية بشكل خاص، وضع الأردن الخطة الوطنية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢١ لتفعيل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتم البدء بتنفيذ هذه الخطة من خلال القطاعات الأمنية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. إذ تم إطلاق استراتيجية التواصل المتعلقة بالقرار والتي تم إعدادها بعد مشاورات مع جميع شركاء الخطة الوطنية لتراعي احتياجات المجتمع الأردني. والأردن الآن بصدد الإعداد للخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والسلام والأمن.

وحرص الأردن على مراعاة تحقيق الأهداف الاستراتيجية للقرار عند تطبيق الخطة الوطنية، والتي تتضمن تحقيق الاستجابة لاحتياجات النوع الاجتماعي والمشاركة الفاعلة للمرأة في القطاعات الأمنية والعسكرية وبناء السلام؛ وتحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في الوقاية من التطرف والعنف؛ وبناء وصنع السلام الوطني والإقليمي؛ وضمان توافر الخدمات الإنسانية المراعية لاحتياجات النوع الاجتماعي، بما في

وتمكن فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، خلال زيارته إلى لبنان في حزيران/يونيه ٢٠٢٢، من مشاهدة كيفية تنفيذ خطة عملنا. ونشكر مرة أخرى الفريق ورؤيسيه، أيرلندا والمكسيك، وننتقل إلى مواصلة تعاوننا.

وفي هذا العام، حقق لبنان تقدماً كبيراً في تعزيز مشاركة المرأة في قطاع الدفاع. وللمرة الأولى على الإطلاق، في عام ٢٠٢٢، كان قرابة ٥٠ في المائة من خريجي الكليات العسكرية اللبنانية من النساء، وكان الخريجون الثلاثة الأوائل من الدفعة من النساء. وعلاوة على ذلك، وبينما لا يزال أماننا شوطاً طويلاً، كان هناك ”بعض الزخم الكفيل بزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة“،

على نحو ما وصفه الأمين العام في تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740، الفقرة ٥١). والواقع أننا شهدنا عدداً قياسياً من المرشحات خلال انتخاباتنا البرلمانية الأخيرة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأنه عندما تكون المرأة جزءاً من الحل، يكون الحل أكثر فعالية وأكثر دواماً وأكثر استدامة. وعندما يتم تمكين المرأة، يستفيد الجميع، كما قالت نائبة الأمين العام أمينة محمد في وقت سابق اليوم.

وثمة أهمية قصوى لتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالنسبة للبنان، يؤدي حفظ السلام من النساء في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دوراً هاماً، حتى وإن كان عددهن لا يزال منخفضاً جداً. ونحیی قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأنها أصبحت أول بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة توفر سكناً يراعي الاعتبارات الجنسانية وتستثمر في تهيئة ظروف عمل أفضل لحفظ السلام من النساء، وبذلك تتصدى للتحديات التي تعوق مشاركتهن مشاركة كاملة ومنتسوية ومجدية في حفظ السلام. ونأمل أن تؤدي هذه الخطوة، كما يذكر الأمين العام في تقريره، إلى ”تحفيز البلدان المساهمة بقوات على نشر المزيد من النساء“، (S/2022/740، الفقرة ٨٥).

بينما لا يزال العالم على بعد سنوات من تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تُطرح كأداة توجيهية لتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها. وكما يقول الأمين العام،

إطار معياري يتضمن المساواة حول تنفيذ الأجندة بشكل موضوعي وهادف.

الرئيسة (تكلمة بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة لينديرتسي (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): باسم مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية التي تشترك في رئاستها جنوب أفريقيا وألمانيا، نهني غابون على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر وعلى عقد المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها بوصفها مسارا لتحقيق السلام في المناطق التي تنتشر فيها الجماعات المسلحة. نشكر أيضا مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

إننا نواجه حاليا ترابطا مثيرا للقلق من الأزمات: زيادة تغير المناخ العالمي واستمرار جائحة مرض فيروس كورونا وزيادة قياسية من النزاعات المسلحة العنيفة - فضلا عن أزمات الغذاء والطاقة الناشئة التي تقوض جميعها جهود التنمية في أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم وتعرض للخطر تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبسبب التمييز الهيكلي ضدهن تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالآثار السلبية لتلك الأزمات. بيد أنه وكما نواصل القول دائما، فإن النساء لسن مجرد ضحايا وناجيات سلبيات فحسب، ويجب ألا نسلط الضوء على محنة المرأة فحسب، بل يجب علينا أيضا أن نبين دورها بوصفها عاملا للتغيير وأنها تقدم إسهامات بناءة ورئسية في المصلحة العامة وفي بناء مجتمعات أكثر استقرارا وسلاما وعدلا.

إن شبكة القيادات النسائية الأفريقية، بوصفها حركة عامة على نطاق أفريقيا من أجل تفعال المرأة الفعال ومشاركتها في صنع القرار على جميع مستويات المجتمع، تُعتبر نموذجا رئيسيا على التنظيم الذاتي والتمثيل النسوي. ويدل ذلك مرة أخرى على أن المرأة تستطيع التعبئة والمطالبة باتخاذ الإجراءات وتحقيق نتائج عظيمة عند التصدي للحوازر الهيكلية والتغلب عليها، خاصة في المجالات التي استبعدت منها لعشرات السنوات. كما أنها مثال على قيادة المرأة في مجال تعددية

ذلك الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية والطبية، وتسهيل الوصول إليها بأمان، خاصة للنساء والفتيات والأردنيات واللجئات الأكثر عرضة للعنف والأكثر حاجة للحماية في المجتمعات المستضيفة ومخيمات اللاجئين في الأردن؛ وأخيرا، تعزيز ثقافة مجتمعية تعترف باحتياجات النوع الاجتماعي وأهمية المساواة بين الجنسين ودور المرأة، بما في ذلك الشابات في أجندة السلام والأمن.

اسمحوا لي أن استعرض أفضل الأمثلة على دعم الأردن لقيادة المرأة كوسيلة لتحقيق السلام وأبرز الأرقام المسجلة والخاصة بالهدف الاستراتيجي الأول للقرار وهو ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاعات الأمنية والعسكرية. ففي الجيش الأردني ارتفعت نسبة المجندات من النساء من ٦,٨ في المائة عام ٢٠١٧ إلى ٩,٦ في المائة للعام ٢٠٢١، وفي الأمن العام والشرطة من ٤,٧٧ في المائة إلى ٦,٢ في المائة للفترة ذاتها، وبالتالي زادت نسبة النساء في المراكز القيادية في الجيش من ٠,٢ في المائة عام ٢٠١٧ إلى ١,٤٦ في المائة عام ٢٠٢١ على سبيل المثال. كما زادت مشاركة النساء في بعثات حفظ السلام بعد أن أصبحت النساء الأردنيات أول من انضممن إلى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧، حيث شاركت لتاريخه ١٤٦ امرأة في جهود حفظ السلام في الكونغو وقبرص وجنوب السودان وفيجي قمن خلالها بواجبات مع اللاجئين وشاركن في تدريب قوات الشرطة المحلية. كما سعت القوات المسلحة الأردنية إلى أن تلعب المرأة دوراً أكثر فاعلية من خلال إشراكها في ميادين جديدة كالمشاركة مع قوات حفظ السلام الدولية والمهام الخاصة والإنسانية. وشارك العنصر النسائي من الخدمات الطبية الملكية في العديد من المهام الخارجية والعمل في مستشفيات مثل (مستشفى ليبيريا ومستشفى الكونغو).

وفي محاولة للتدليل على بعض الطرق التي يمكن من خلالها دعم قدرة المرأة على الصمود يؤمن الأردن بأن خطط العمل الوطنية هي الوسيلة الأساسية لترجمة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على أرض الواقع، كل دولة حسب ظروفها.

كما يؤمن بأن أفضل طريقة لضمان الوفاء بالالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هي توفير التمويل اللازم ووضع

الإحاطات من منظمات المجتمع المدني واعتماد نهج أكثر شمولاً لإيجاد حلول دائمة للأخطار التي تهدد رفاه المرأة في حالات النزاع.

فالعنف ضد النساء والفتيات متفشٍ لا سيما في أوقات النزاع. ويجب ألا يهدأ لنا بال حتي يتحقق التغيير الحقيقي في مكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني. ولا يمكن للمعايير الاجتماعية السلبية والمفاهيم الثقافية الخاطئة أن تكون أبداً مبرراً للعنف ضد النساء والفتيات.

عليه، نشيد بالمؤتمر الثاني القادم للرجال المعني بالذكورة الإيجابية حول موضوع "النهوض بالإجراءات وتعزيز الذكورة الإيجابية بغية إنهاء العنف ضد النساء والفتيات" الذي سيعقده الرئيس السنغالي ماكي سال رئيس الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٢ بالتعاون مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وغانا، فضلاً عن الاتحاد الأفريقي وراعية شبكة القيادات النسائية الأفريقية سعادة إلين جونسون سيرليف المقرر عقده في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في داكار.

إن كفاءة المشاركة الفعالة والمساواة في الحقوق مع توفير الموارد الكاملة للنساء والفتيات عامل أساسي لكفاءة تحقيق السلام والاستقرار والازدهار للجميع. ويتعين علينا تحويل أدوار الجنسين وعلاقات القوى بتخطي الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة الفعالة على جميع مستويات عمليات السلام وفي مجالات القيادة وصنع القرار. فذلك أمر ضروري لكفاءة الإدماج المالي والاقتصادي للمرأة الذي جعله الاتحاد الأفريقي هدفاً له لهذا العقد.

لقد بينت دراسات لا حصر لها أن تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً يؤدي إلى تحقيق النمو المستدام والاستقرار، فضلاً عن تعزيز قدرة المجتمع بأسره على الصمود. إن ذلك يجعل البلدان أكثر استعداداً للتصدي بفعالية للأزمات. وينطبق الأمر نفسه على السلام والأمن، إذ أن من المرجح استدامة اتفاقات السلام عندما تشارك المرأة فيها بصورة فعالة.

ستواصل مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والدور الأساسي الذي تضطلع

الأطراف والعمل معا لمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام الشامل وتحقيق التنمية المستدامة.

لقد أنشئت الشبكة في عام ٢٠١٧ بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبدعم من ألمانيا، وتضم نساءً من جميع القطاعات - المجتمع المدني والمنظمات الشعبية فضلاً عن القطاعات السياسية والعامية والخاصة. وقد أنشأت الشبكة حتى الآن ٣٠ فرعا وطنياً تتألف من قيادات نسائية ومهنيات من مختلف الميادين والخلفيات والأجيال. ويوصفها منبرا عالمياً فريداً للدعوة والتأثير توظف خبرتها للعمل باعتبارها عاملاً رئيسياً للمرأة والسلام والأمن في أفريقيا ووسطاً بقيادة المرأة بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة، تهدف الدعوة التي تقوم بها الشبكة إلى كفاءة إدراج القيادة النسائية بنداً منتظماً في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ومحافل الأمم المتحدة.

ونحن فخورون أيضاً بأن نعلن أن مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية التي أنشئت في نيويورك في عام ٢٠١٨ قد دعمت التطور الديناميكي للشبكة وجهودها للنهوض ببناء السلام من النساء الأفريقيات من منظور الأمم المتحدة، وأنها ستواصل العمل جنباً إلى جنب مع جميع أصحاب المصلحة في إسماع أصوات النساء اللائي يعشن في أوضاع صعبة في المناطق التي تنتشر فيها الجماعات المسلحة.

وكما ذكر في الورقة المفاهيمية التي أعدها وفد غابون لجلسة اليوم (انظر S/2022/743)، يدرك مجلس الأمن الدور الهام الذي تؤديه المنظمات النسائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات وهي تسعى جاهدة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية. ولكن لا تخصص سوى ٠,٣ في المائة فقط من المعونة الثنائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات للمنظمات النسائية التي تعاني من نقص مستمر في التمويل وتُعرقَل قدراتها وإمكاناتها. وبالتالي فإننا نستبعد بعضاً من أهم الجهات الفاعلة في إدارة النزاعات والأزمات وحلها. ويتعين تغيير ذلك. ونحث أعضاء المجلس على مواصلة توسيع نطاق الحيز المتاح لمزيد من مقدمي

الاستماع إليهن ودعمهن وحمايتهن. فعلى سبيل المثال، ستواصل ألمانيا دعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. وقد كنا أكبر مانح له في العام الماضي. كما نواصل دعم نمو الشبكات الإقليمية حيث تجتمع ناشطات المجتمع المدني والقيادات في حيز آمن.

ستواصل ألمانيا دعم شبكة القيادات النسائية الأفريقية وشبكة يونيداس النسائية، التي تقيم الصلات بين النساء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وألمانيا. كما شرعت ألمانيا في إنشاء شبكة العمل المعنية بالتشريد القسري - المرأة بوصفها عاملا من عوامل التغيير بغية دعم المرأة في سياقات التشرد. وستواصل الكفاح من أجل المساواة في الحقوق نساء وروحا، بالمشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة وتوفير الموارد للنساء والفتيات بكل تنوعهن واللأئي يعشن في المجتمعات المهمشة على قدم المساواة. ولهذا السبب التزمت ألمانيا بالسياسات الخارجية والإنمائية النسوية كأساس لا غنى عنه لضمان السلام والاستقرار والازدهار للجميع.

ولا تزال الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي أطلقها مجلس الأمن تمثل أولوية بالنسبة لألمانيا في الأمم المتحدة، ويمكن التعويل على دعم ألمانيا الثابت في وضعها موضع التنفيذ.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بغابون على تنظيم مناقشة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن. وتؤيد سلوفينيا البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية. ونرحب بالتقرير السنوي للأمين العام (S/2022/740) ويعرضه. تشير النتائج الواردة في التقرير، إلى جانب معلومات أخرى يمكن الوصول إليها، إلى حدوث انتكاسات كبيرة في الحالة العالمية للمرأة في السنوات الأخيرة. ومنذ عام ٢٠١٩، تضاعف عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في البلدان الهشة أو المتأثرة بالنزاعات، وفي الوقت نفسه ارتفعت النفقات العسكرية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق. ومما

به الوكالة النسائية الأفريقية في تحقيق قدر أكبر من العدالة والإنصاف والاستقرار والحوكمة الأكثر شمولاً، فضلا عن إيجاد حلول عملية للنزاعات وبناء السلام.

بعد إنكم، سيدتي الرئيسة، سأبدأ بياني الوطني فوراً. لقد اختصرته حرصاً على الوقت وأعتذر للمتترجمين الفوريين لأن لديهم نسخة أخرى.

إذ نقدر الإنجازات المعيارية التي حققتها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن باعتماد ١٠ قرارات بشأنها من قبل مجلس الأمن يجب أن نعترف بأن مشاركة المرأة كثيراً ما تكون محدودة في عمليات السلام والعمل الإنساني وصنع القرار الاستراتيجي على جميع المستويات. بل كثيراً ما نلاحظ تجاهل أولوية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتزامات المساواة بين الجنسين أثناء النزاعات بالرغم من الأدلة الوافرة على أن المساواة بين الجنسين تمهد طريقاً إلى السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات.

يساور ألمانيا القلق البالغ إزاء التراجع عن المكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة، بما في ذلك حقوقها الصحية والجنسية والإنجابية. وكما لوحظ في تقرير الأمين العام (S/2022/740) من المهم جداً أيضاً النظر في العديد من الأزمات المترابطة فيما يتعلق بالخطة.

إن من المسائل الحالية التي التي تسبب القلق الشديد لألمانيا: الحملة المستمرة ضد حقوق المرأة في إيران. ويجب علينا قطع مسار تلك الاتجاهات وأن نستفيد تماماً من إمكانات زيادة مشاركة جميع ذوي الميول الجنسية والفئات الاجتماعية المهمشة. لذلك تظل ألمانيا مؤيدا ملتزما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ستواصل دعم بناء السلام وحفظه السلام من النساء، فضلا عن دعم المنظمات التي تقودها النساء. فهن اللاتي يعملن يوماً بعد يوم لأجل تحقيق العدالة القائمة على المساواة وبناء المجتمعات السلمية، وغالباً ما يعرضن أنفسهن للخطر في مساعيهم هذه. ويتعين علينا

عناصر قوية شاملة لتمكين المرأة، من تدريب النساء الفنزويليات على المفاوضات والوساطة وحل النزاعات إلى عقد ورش عمل لتربية النحل للفتيات اللاجئات الأفغانيات في إيران، ومن تمكين عمل الطبيبات في أفغانستان إلى تقديم المساعدة والرعاية الطبية للنساء والفتيات السوريات اللاجئات في لبنان. وسنرفع حصة تعاوننا الإنمائي من أجل المساواة بين الجنسين من ٣٩ في المائة حالياً إلى ٦٠ في المائة بحلول نهاية العقد.

وبما أننا نعيش في زمن لا يوجد فيه مكان على وجه الأرض لا تصله التكنولوجيا، فكيف يمكن ألا تكون لدينا صورة واضحة عن مدى الهجمات على المدافعات عن حقوق الإنسان؟ ينبغي أن تتضمن تقارير عمليات السلام باستمرار بيانات مفصلة عن الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي بيئات النزاع وما بعد النزاع والبيئات الانتقالية، حيث تتحمل المرأة بالفعل عبئاً غير متناسب من الحرمان وتكون أيضاً هدفاً للجماعات المسلحة والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية، تحتاج المنظمات النسائية إلى المساعدة إذا أريد لها أن تقدم الدعم. لذلك نرحب بدعوة الأمين العام إلى جميع الذين يقودون عمليات السلام وأفرقتهم القطرية لتقديم معلومات مستكملة سنوية عن التدابير التي تُسهم في تهيئة بيئة آمنة وتمكينية للمنظمات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة.

وفي الختام، تلتزم سلوفينيا التزاماً قوياً بمواصلة تقديم الدعم القوي لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة بابتيستا غراد زكارياس (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية):

نشكر غابون على عقد هذه المناقشة، وكذلك مقدمات الإحاطات على عروضهن والتزامهن.

وتؤيد البرتغال البيانين اللذين أدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

يبعث على الفزع أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع قد ازدادت، ونحن نعلم أن ٩٨ في المائة من الناجين من تلك الهجمات هم من النساء والفتيات. وقد تضاعفت الفجوة الجنسانية في مجال الأمن الغذائي بين الرجال والنساء ثمانية أضعاف منذ عام ٢٠١٨، في حين أن الإنفاق العالمي على التعليم قد ركد في الفترة نفسها. وفي المتوسط، انخفض هذا الإنفاق في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بنسبة ١٣ في المائة. ونذكر أن الفتيات سيتحملن أسوأ عواقب تلك الاتجاهات السلبية.

وثمة اتجاه آخر يبعث على القلق البالغ أشار إليه تقرير الأمين العام وهو الزيادة في كراهية النساء والاستبداد اللذين يعزز كل منهما الآخر. والدرس الذي تعلمناه من النزاعات المتكررة هو أن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار ستفشل في الأجل الطويل ما لم تكن شمولية تماماً. لذلك فإن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة أمر أساسي لمعالجة السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة. ونحن بحاجة ماسة إلى اتخاذ خطوات حاسمة إذا أردنا تحويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى واقع.

وخلال ٣٠ عاماً من قيام دولة سلوفينيا، حققت المرأة إنجازات هامة بوصفها قائدة سياسية. وترأس امرأة حالياً المجلس الوطني لدينا. لقد تولت رئاسة الوزراء لدينا امرأة، وكانت وزيرة للدفاع والداخلية، ولأول مرة لدينا وزيرة للخارجية. وقد شغلت المرأة بالفعل منصب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش السلوفيني والمدير العام لشرطتنا. وهذه الإنجازات هي نتيجة لالتزام وطني طويل الأمد بالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في مجتمعنا، كما أنها ساعدت على جعل سلوفينيا سابع أكثر البلدان سلاماً في العالم وفقاً لمؤشر السلام العالمي لعام ٢٠٢٢.

يمثل تمكين المرأة أولوية طويلة الأمد في السياسة الخارجية لسلوفينيا. ويجري مركزنا للتدريب على عمليات السلام دورات تدريبية في مجال المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البعثات والعمليات الدولية. تحتوي مشاريعنا الإنمائية والإنسانية على

وكذلك استراتيجيتنا للتعاون الإنمائي لعام ٢٠٣٠، بهدف تعزيز أوجه التآزر بين الخطتين بما يتماشى مع الترابط الثلاثي.

إن حماية المرأة من العنف الجنسي وحماية حقوقها في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم مسؤوليتان جماعيتان. لذلك نشجع العمل الجماعي وبناء الجسور مع مؤسسات مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني. ولا يزال العمل على المستوى المحلي ضرورياً لبناء القدرة على الصمود. ونحن بحاجة إلى التركيز على الدبلوماسية الوقائية والوساطة. ونحن بحاجة إلى كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في كل مرحلة من مراحل عمليات السلام. ونحن بحاجة إلى وضع حد للترهيب والانتقام ضد بناء السلام من النساء. إن حق المدافعات عن حقوق الإنسان في المشاركة في عمليات السلام غير قابل للتفاوض. ويجب أن يقابل أي شكل من أشكال الانتقام أو المضايقة أو الاحتجاز التعسفي برد، ولا بد من ضمان المساءلة قبل كل شيء.

وتظل البرتغال ملتزمة التزاماً كاملاً بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويمكنكم الاعتماد على دعمنا، سيدتي الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): أهنيء غابون على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكر الرئيسة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

إن للمرأة قدرة لا يمكن إنكارها على الإسهام في عمليات السلام والأمن. وهي أيضاً، من ناحية أخرى، الأكثر عرضة للخطر، لا سيما في أوقات النزاع، وكثيراً ما تقع ضحية للعنف والتمييز في المناطق التي تتأثر مباشرة بالجماعات الإرهابية والمسلحة. ويكتسي منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها نفس القدر من الأهمية. ولتحقيق ذلك، يجب علينا أولاً أن نعالج أسبابها الكامنة. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يواصل جهوده الرامية إلى حل النزاعات بالوسائل

إن قلوبنا اليوم مع جميع النساء والفتيات ضحايا العنف الذي تسببه الجماعات المسلحة - في أوكرانيا ومنطقة الساحل وأفغانستان وسورية وجميع حالات النزاع الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وقد أقمنا احتفالاً في وقت سابق من هذا الأسبوع، في لشبونة، لمنح جائزة الشمال والجنوب التي يقدمها مجلس أوروبا. تكرم تلك الجائزة الأفراد أو المؤسسات التي تتميز في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وكان من بين الفائزين بها ظريفة غفاري. لقد كانت أصغر شخص على الإطلاق يصبح عمدة في أفغانستان، وواحدة من النساء القلائل اللاتي تولين مثل هذا المنصب. ينبغي لهذه القدوة أن تلهمنا الشجاعة والالتزام في الدفاع عن المبدأ القائل بأن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان، لا سيما في سياق بلد لا يسمح فيه الآن للنساء حتى بمغادرة منازلهن دون إشراف من الذكور وحيث منعت الفتيات من الالتحاق بالمدارس الثانوية.

مضى أكثر من ٢٠ عاماً على اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومنذ ذلك الحين، أصبح إطارنا الدولي أكثر قوة، مع تسعة قرارات هامة أخرى لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، فإننا نشهد رد فعل عالمي عنيف ضد المساواة بين الجنسين، مما يحد من تمتع النساء والفتيات تمتعاً كاملاً ومتساوياً بجميع حقوق الإنسان. ويشير الأمين العام بحق في تقريره (S/2022/740) إلى أننا نشهد تراجعاً للمكاسب التي حققتها الأجيال في مجال حقوق المرأة، وأن الأمر متروك لنا وللمجلس لعكس اتجاه ذلك التقهقر. ويجب أن نضاعف جهودنا لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، ووضع حد للتجار بالبشر، وحماية المهاجرات، وكفالة حقوق الإنسان للمرأة في التعليم والصحة. وتلك النظرة المتعددة الجوانب والمتعددة المستويات مطلوبة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد عزز ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، الذي أطلق في منتدى جيل المساواة في عام ٢٠٢١، الوسائل المتاحة لنا للعمل على أساس العلاقة الثلاثية بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ونقوم في البرتغال حالياً، أيضاً، بإعداد خطتنا الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن،

أو صدقا في ادعاءات هذه الدول دعمها للمرأة الإيرانية، نظرا لنفاقها ومعاييرها المزدوجة وتطبيقها الانتقائي لحقوق الإنسان.

إن جمهورية إيران الإسلامية تلتزم التزاما كاملا باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، بمن فيهم النساء والفتيات. ونعتقد أنه لا يمكن لأي بلد أن يدعي الكمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو حقوق النساء والفتيات، وإيران، شأنها شأن البلدان الأخرى، تسعى جاهدة لتحسين حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات.

ولم تؤد الوفاة المساوية لمهسا أمينة، وهي فتاة إيرانية شابة، إلى تحطيم قلوب الأفراد الذين يشكلون حكومتنا فحسب، بل وقلوب أبناء شعب بلدي أيضا. ونأسف للحادث ونأمل ألا نشهد أبدا وقوع مثل هذه الخسارة المفجعة مرة أخرى. وقد أُجري تحقيق شامل لتحديد الظروف التي أدت إلى هذه الوفاة المساوية. وحتى الآن، تم تشاطر نتائج تحقيقين أوليين مع الدول الأعضاء والمنظمات المنتسبة إلى الأمم المتحدة.

إن المرأة الإيرانية ذكية وعلى قدر جيد من التعليم ومتقانية ووطنية. وهي على دراية بحقوقها. كما أنها تفهم كيفية العمل مع الحكومة بطريقة سلمية وبناءة للنهوض بحقوقها. ولذلك، فإننا ننصح تلك الدول الغربية بأنها ليست مطالبة بالعمل كأوصياء أو رعاة للمرأة الإيرانية أو التحدث نيابة عنها.

وفي مناسبات عديدة، بما في ذلك مؤخرا، سمعنا ادعاءات من دول غربية بأنها تدافع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونحث تلك الدول على الوفاء بوعودها والتقيّد بالتزاماتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة واحترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ذات السيادة، وهي أمور تشكل أسس الأمم المتحدة والنظام القانوني الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): تتقدم كوستاريكا بالشكر لغابون على عقد مناقشة اليوم المفتوحة ولمقدمات

السلمية وإيجاد حلول سياسية لبؤر النزاع من خلال الحوار والدبلوماسية والوساطة. وفي كل مرحلة من مراحل عملية السلام، من المفيد إشراك المرأة لأنها عنصر حيوي من عناصر المجتمع.

وما فتئت جمهورية إيران الإسلامية، منذ إنشائها، تعتبر تعزيز الوضع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة عنصرا أساسيا في صنع سياساتها وتشريعاتها وتخطيطها الوطني. ونتيجة لذلك، يحق للمرأة الإيرانية المشاركة الكاملة في فرص إحراز تقدم.

وما التعليم إلا مثال واحد على الفرص بالغة الأهمية لتمكين المرأة. فالنساء والفتيات يمثلن أكثر من نصف إجمالي طلاب الجامعات وتشكل الإناث حاليا ٧٣ في المائة من مزاولي المهن الطبية و ٤٩ في المائة من الأطباء في إيران. كما مكن هذا التقدم الكبير الحكومة من تعيين نساء في مناصب إدارية والعمل على تحسين المهارات الإدارية والخبرات التنفيذية للموظفات، مما زاد من مشاركة المرأة في صنع القرار. وارتفع هذا الرقم من ١٣ في المائة عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٢٥ في المائة عام ٢٠٢١. وعلاوة على ذلك، هيأت جمهورية إيران الإسلامية بيئة يمكن فيها أن تمثل المرأة الإيرانية بفخر المعتقدات الدينية والوطنية لأمتها على الصعيد الدولي في جميع الميادين، بما في ذلك العلوم والرياضة والفنون. وتمثيل بلدي آخذ في الازدياد في هذه الميادين، كما تبين الإحصاءات.

وبالنظر إلى العواقب غير المقصودة والكارثية على حقوق المرأة الإيرانية الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية اللاإنسانية التي فرضتها الولايات المتحدة، فضلا عن انتهاكها لحقوقها الأساسية، ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، ألا تتنصل من مسؤوليتها وأن تجاهر برفض هذه التدابير غير القانونية والوحشية.

في الختام، أود أن أرد على بعض البلدان الغربية التي أساءت استخدام هذا المحفل لتقديم ادعاءات لا أساس لها ضد بلدي فيما تدعي أنها تدعم حقوق المرأة الإيرانية. إننا ندين هذه الادعاءات، التي ليست أكثر من محاولة لتسييس حقوق المرأة. ولا نرى حسن نية

الجناة من العقاب وتقديم دعم شامل للضحايا. ويجب على مجلس الأمن وجميع هيئات الأمم المتحدة، بما فيها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، أن تعترف بجرائم الاضطهاد الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي وغيره من أشكال الاضطهاد المرتكبة على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو الخصائص البدنية أو التعبير عن الذات. كما يجب أن نستفيد من وجود وكالات الأمم المتحدة في السياقات الإنسانية لزيادة إمكانية لجوء الأشخاص الذين اجتازوا تجربة العنف الجنسي إلى القضاء على مستوى المجتمع المحلي وعلى مستوى الدولة.

وقد شهدنا ظهور منظمات تقودها شبكات في حالات ما بعد انتهاء النزاع في أجزاء كثيرة من العالم. ويتمثل هدفها في وضع النساء دون سن ٣٥ عاما في صدارة الجهود المتعلقة بتعزيز القدرة على الصمود وبناء السلام. فالشابات هن القطعة المفقودة في فسيفساء بناء السلام. وقد حان الوقت لإدماجهن في جهودنا لتحقيق السلام والتنمية والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا. **السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم نيوزيلندا. وتؤيد نيوزيلندا البيان الذي أدلت به ممثلة كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥.

تشكر نيوزيلندا غابون على اختيارها التركيز على قدرة المرأة على الصمود وقيادتها في سياقات النزاع. فمما لا شك فيه أن دور القيادة النسائية وقدرتها على الصمود مسألة محورية في إيجاد سبيل للخروج من النزاع في العديد من المناطق في جميع أنحاء العالم. ففي اليمن وأفغانستان وأوكرانيا وميانمار وسورية وهايتي والعديد من البيئات الهشة الأخرى، تقود النساء والفتيات جهودا حاسمة نحو بناء السلام وحل النزاعات. لقد أظهرن تصميمًا وقيادة وصمودًا هائلًا في خضم سياقات خطيرة حيث يتعرضن حقهن الأساسي في الحياة للتهديد على أساس يومي.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمثل خطوة مهمة نحو الأمام؛ ومع ذلك، لا يزال أمامنا شوط طويل نقطعهُ نحو كفالة مشاركة المرأة

الإحاطات على إحاطاتهم. إن القدرة على الصمود والانتعاش، في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع على حد سواء، يتوقفان على العمل المنزلي الخفي وغير مدفوع الأجر الذي تؤديه المرأة إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، تود كوستاريكا أن تسلط الضوء على ثلاثة جوانب.

أولاً، على الرغم من أن القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا تذكر صراحة الأرمال أو الترملة، فإن ٥٠ في المائة من السكان الإناث في سياقات ما بعد انتهاء النزاع أرمال. وتجند الجماعات المسلحة والمتطرفة الأرمال وأطفالهن الذين كثيرا ما يكونون فقراء والذين ينضمون لصفوفها على أمل أن يجدوا الأمن المادي والاقتصادي هناك. وفي عام ٢٠١٧، قدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أكثر من ٣٠ في المائة من الأطفال المجندين يأتون من أسر تتولى أمرها أرملة أو امرأة عزباء.

وبعد مرور أكثر من عقدين واتخاذ ١٠ قرارات، لم نستكشف بما فيه الكفاية دور القطاع الخاص في النهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تعزز انتعاش المجتمعات المحلية بعد انتهاء النزاع، ولا سيما عن طريق توظيف الأرمال ودعمهن، بل ويمكنها حتى تشجيع مشاركتهن السياسية. غير أنه وعلى الرغم من تشتت الجهود الحالية، فإننا نرى الإمكانيات والحاجة الملحة إلى تعظيمها.

ثانياً، ثمة حاجة ملحة إلى توسيع نطاق آليات التمويل القائمة للدفاعات عن حقوق الإنسان وإلى إيجاد مصادر تمويل جديدة لتوفير الموارد لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها نساء أو أفراد من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والتي تعمل في المناطق المتأثرة بالنزاع. ونرحب بإنشاء صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني للدفاعات عن حقوق الإنسان، والذي يهدف إلى توفير موارد سريعة ومرنة لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء.

ثالثاً، تدعو كوستاريكا إلى تعزيز آليات الاستجابة وتوسيع نطاقها لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له ووضع حد لإفلات

المستدام وسنسعى إلى توطيد مشاركتنا في بناء السلام المراعي للاعتبارات الجنسانية وتسهيل الضوء على المنظورات المتنوعة للمرأة.

ثالثا، عقب الاستماع إلى مقدمات الإحاطات ممثلات المجتمع المدني اليوم، من الواضح أن أصواتهن وأصوات المجتمع المدني النسائي المتنوعة أمر لا غنى عنه لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. ونحث جميع الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لتهيئة بيئات آمنة وتمكينية لجميع بناء السلام من النساء، والمدافعات عن حقوق الإنسان، ورائدات المجتمع المدني. لقد حان الوقت لكفالة أن تطابق أقوالنا أفعالنا عندما يتعلق الأمر بقيادة المرأة ومشاركتها في جهود تسوية النزاعات. وسنواصل بذل قصارى جهدنا لتحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة نرفايس أوخيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): أشكر رئاسة غابون على عقد مناقشة اليوم. كما أشكر المتكلمين على إسهامهم المهم في هذه المناقشة.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

في عام ٢٠٢١، تحققت الأمم المتحدة من ما يقرب من ٣٣ ألف حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بزيادة ٨٠٠ حالة عن العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك، زاد الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات النزاع بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠٢١، وكان ٩٨ في المائة من الناجين فتيات. كيف نفسر الضرر التدريجي الذي يلحق كل عام بحالة النساء والفتيات في النزاع، بينما لدينا نظام روما الأساسي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومختلف أحكام القانون الدولي الإنساني؟ بوسعنا أن نفعل المزيد، بوصفنا مجتمعاً دولياً، لكفالة تفاعل تلك الأطر وتكملة بعضها البعض، مع إعطاء الأولوية الكاملة لتنفيذها.

وإدماج المنظورات الجنسانية في جميع جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن. ويبين تقرير الأمين العام لهذا العام (S/2022/740) الثغرات المستمرة في التنفيذ التي يجب أن نوليها اهتماماً. كما يسلط التقرير الضوء على الكيفية التي طرحت بها الآثار المجتمعة لجائحة مرض فيروس كورونا والمناخ والنزاع تحديات أكبر أمام الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لقد أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى ألا نستعيد المكاسب التي فقدناها فحسب، بل وأن نضاعف جهودنا للتصدي لتلك التحديات الملحة.

واستناداً إلى تجربتنا الخاصة، توصي نيوزيلندا بالمبادرات الثلاث التالية لتعزيز قيادة المرأة وقدرتها على الصمود في حالات النزاع.

أولاً، من الأهمية بمكان أن نصر، بوصفنا الدول الأعضاء، على مشاركة المرأة مشاركة مجدية في جميع جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام وأن نجعل ذلك محورياً للخطة الجديدة للسلام. ونؤيد بقوة الدعوة إلى أن تستلزم جميع عمليات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة وقيادتها وأن تكفل ذلك في جميع مراحل ومستويات عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وهذا يعني اتخاذ تدابير ملموسة للتغلب على العقبات التي طال أمدها أمام القيادة النسائية ومضاعفة جهودنا لبناء قدرتهن على الصمود. ومن جانب نيوزيلندا، فإن برنامجنا "واهين توا" للقيادة، مصمم لزيادة مشاركة المرأة وقيادتها في قوات الدفاع، بما في ذلك عمليات حفظ السلام وعمليات السلام.

ثانياً، لقد لمست نيوزيلندا بشكل مباشر القيمة الهائلة للنساء العاملات في بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان وممثلات المجتمع المدني. وقد تحقق ذلك في تجربتنا في دعم جهود السلام في جنوب المحيط الهادئ، بما في ذلك في جزر سليمان. وفي إطار عضوية نيوزيلندا في لجنة بناء السلام ودعمها لصندوق بناء السلام، نحن ملتزمون بالنهوض باستراتيجية المنظمة الجنسانية لبناء السلام لضمان المشاركة المراعية للمنظور الجنساني في جميع جوانب عمل المنظمة لبناء السلام. إن استيعاب الجميع أساسي لتحقيق السلام

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا. السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلت بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيانين اللذين أدلي بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وهي عضو فيها.

ونشكر الرئاسة الغابونية على تنظيم هذه المناقشة، التي تكتسي أهمية خاصة في وقت يواجه فيه العالم، للأسف، كما يشير آخر تقرير للأمم العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740)، انتكاسة في المكاسب التي تحققت على مدى أجيال لحقوق معينة للمرأة، ولا سيما في حالات النزاع وما بعد النزاع، مع تزايد العنف الجنسي في حالات النزاع، ولكن أيضا في مواجهة صعود السلطوية والتطرف العنيف. في بلدان مثل أفغانستان وسورية وكولومبيا واليمن وأوكرانيا، تخاطر المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات والناشطات بحياتهن كل يوم لتعزيز حقوق المرأة ودورها في بناء السلام والمشاركة السياسية.

وتشكل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن جزءا من أولويات السياسة الخارجية لإسبانيا. في عام ٢٠٠٧، وافقنا على أول خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن - وأصبحنا من أول ثلاثة بلدان في العالم تفعل ذلك. ونحن أيضا أحد البلدان التسعة التي يشير آخر تقرير للأمم العام إلى أنها وضعت سياسة خارجية مناصرة لقضايا المرأة، بهدف إدماج المنظور الجنساني في جميع مجالات الشؤون الخارجية. ومنذ عام ٢٠١٧، شاركت إسبانيا في أكثر من ٢٦ حوارا سياسيا ثنائيا ومشاورات وزيارات إلى بلدان تشهد نزاعات وبلدان خارجة من نزاعات. كما نقدم الدعم التقني والمالي لتعزيز خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في بلدان مثل كولومبيا والأردن ومالي وتشاد.

وفي سياق المنظمات الإقليمية، نعمل منذ عام ٢٠٢٠ من أجل تعزيز برنامج المرأة والسلام والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنبر المرأة التابع للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال مذكرة تفاهم ودعمنا التقني والمالي.

وفي سياق الأمم المتحدة، أظهرنا أيضا التزامنا البناء بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك في مجلس الأمن، عندما

وعلاوة على ذلك، بلغ تمثيل المرأة في عمليات حل النزاعات ١٩ في المائة، مقارنة بنسبة ٢٣ في المائة في عام ٢٠٢٠، وذلك يذكرنا بأن نوعية اتفاق السلام تتجلى في تنفيذه وقدرته على تحقيق آثار إيجابية على حياة الناس اليومية. وتشجع شيلي النهج الهيكلية التي تكفل المشاركة الكاملة والهادفة لجميع النساء على جميع مستويات صنع القرار.

ولن ننجح أيضا في تمهيد الطريق صوب تحقيق سلام طويل الأجل إذا لم تعتمد تدابير ليس لمنع وإدانة العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما الممارسات الضارة واستخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب فحسب، بل ولضمان وصول الناجيات إلى العدالة مع كفاءة مساءلة الجناة.

وأود بصفة خاصة أن أشير إلى ثلاثة عناصر تحويلية - التمكين الاقتصادي للمرأة وجمع وتحليل بيانات مصنفة وأهمية الحصول على التعليم.

لكل شخص الحق في التعليم بدون خوف من العنف أو الهجوم. كما يؤدي التعليم دورا فريدا في منع العنف وتمكين الأطفال والشباب من النجاح وأن يصبحوا من عوامل تغيير على الرغم من ظروفهم المعقدة. وعلاوة على ذلك، أظهرت الممارسات الجيدة للإدماج أن النساء والفتيات المتضررات من النزاع اكتسبن الأمن الاقتصادي التدريجي والاستقلال الذاتي من خلال زيادة فرص الحصول على الموارد والسيطرة عليها، وتعزيز مهارات محددة، وتوليد فرص العمل والتعليم التي يحتاجن إليها. نحن ندرك الفجوات في التمويل وجمع البيانات لكي نتمكن من تعزيز النهج الموصوفة أعلاه. وندعو المجتمع الدولي، في إطار الحالة الراهنة وتمشيا مع الالتزامات بخفض الإنفاق العسكري، إلى تحسين توجيه الموارد إلى نظم التعليم والحماية الاجتماعية.

وتكرر شيلي تأكيد التزامها بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات التسعة اللاحقة على أمل أن نتمكن بوصفنا مجتمعا دوليا من التصدي للتحديات.

النساء الأفغانيات في المنفى من المجاهرة برفض انتهاكات الحقوق في أفغانستان والتأثير على جدول الأعمال المتعلق بالشؤون الإنسانية والتنمية والأمن في ذلك البلد.

وفي أوكرانيا، حيث يقترب العدوان العسكري الروسي غير المبرر من شهره الثامن، نشعر بقلق عميق إزاء الأدلة المتزايدة على العنف الجنسي والجنساني ضد النساء الأوكرانيات، وبعضهن قاصرات.

وستواصل إسبانيا العمل مع الشركاء الدوليين لمنع الانتهاكات ضد النازحين، ولا سيما النساء والأطفال. وسندعم جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة في جميع حالات العنف الجنسي والجنساني، وهو أمر يقتضي تعزيز القدرات في مجال جمع البيانات والتحقيقات، على النحو الموصى به في أحدث تقرير للأمم العام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة فيلين.

السيدة فيلين (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر غابون على عقد مناقشة اليوم المفتوحة.

(تكلمت بالإنكليزية)

قبل ٢٢ عاما، أوضح مجلس الأمن التزامه بالمرأة والسلام والأمن وحدد خط الأساس للصلة بين المرأة والأمن. وفي حين أن المناسبات السنوية عادة ما تكون وقتا للاحتفال، فإنني أخاطب المجلس اليوم بجزن. وأنا أخاطبه في وقت تواجه فيه حقوق المرأة تحديات وتحتاج فيه النساء إلى الوقوف في وجه المقاومة العنيفة في كثير من الأحيان، كما هو الحال في إيران وأفغانستان. كما أننا في زمن يشهد نزاعات واسعة النطاق ذات آثار كارثية على الناس - شعوبنا ونساؤنا ورجالنا وفتياتنا وفتياننا، صغارا وكبارا - في بلدان كثيرة جدا، مثل ميانمار واليمن وليبيا وسورية وفلسطين وأوكرانيا.

لقد حطمت الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا السلام في أوروبا وهزت النظام الدولي. وشهدنا هجمات عشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية واستخدام العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

قدمنا في عام ٢٠١٥، بصفتنا عضوا في المجلس، مع المملكة المتحدة، القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) وفي فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. كما استضافت إسبانيا الاجتماع الأول لشبكة مراكز التنسيق غير الرسمية المعنية بالمرأة والسلام والأمن في ألبكانتي في نيسان/أبريل ٢٠١٧.

وكما هو مبين في التقرير الأخير للأمين العام، فإن تعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وفي ولايات عمليات السلام له أثر حقيقي في تحسين أدائها. ولهذا السبب، تستضيف إسبانيا، بالاشتراك مع هولندا، الدورة التدريبية التي تُنظم أربع مرات في السنة بشأن اعتماد نهج شامل إزاء المسائل الجنسانية في العمليات. ويقود بلدي حاليا أيضا برنامج التدريب الجنساني لبعثات الاتحاد الأوروبي بوصفه البلد الرائد في مجال التدريب العسكري الجنساني في الاتحاد الأوروبي.

وإذا أردنا زيادة تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها، فإن دعم الأمم المتحدة والدعم السياسي من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، أمران أساسيان. ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني وهيئة بيئية مناسبة للمنظمات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين للاضطلاع بعملهم بضمانات أمنية كاملة. ومن جانبها، سواصل إسبانيا تمويل الآليات والصكوك والصناديق التي تعزز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسواصل دعم مبادرة "التزام عام ٢٠٢٥"، التي أُطلقت مع فنلندا في عام ٢٠١٨ وتشارك فيها بلدان من عدة قارات، لتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام والوساطة.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى حالتين محددتين، في أفغانستان وأوكرانيا.

وأود أن أؤكد التزام إسبانيا القوي بحماية حقوق النساء والفتيات الأفغانيات، بما في ذلك مشاركتهن الكاملة والمتساوية والهادفة في المؤسسات وتعزيز قيادتهن السياسية. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقنا في مدريد في شباط/فبراير من هذا العام مبادرة "اسمعونا"، التي تمكن

وبمناسبة هذه الذكرى السنوية الثانية والعشرين، تعهدتُ شخصياً بالضغط من أجل إجراء مزيد من التغيير لصالح هذه الخطة ودعوت قيادة الحلفاء والشركاء في الناتو إلى أن يفعلوا الشيء نفسه. فالالتزامات السياسية لا تعمل في عزلة. ولكي تكون ذات معنى، يجب أن تكون هناك مساءلة وقيادة. وتقع على عاتق كل واحد منا هنا مسؤولية، وقد حان الوقت للانتقال من المبادئ إلى الممارسة.

إن المناسبات السنوية فرصة عظيمة لتذكير أنفسنا بما قمنا به ولكي نتطلع إلى الأمام. ويجب أن نظل نشطين لحماية ما تم تحقيقه. ويجب أن نضغط من أجل التصدي للانتهاكات المستمرة والجديدة. ونحن بحاجة إلى تعزيز زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات - في السياسة والدبلوماسية والوساطة وبناء السلام. ويتعين أن نتواصل مع شبابنا من أجل المستقبل. ونحن بحاجة إلى أن يكون قادتنا قذوة يحتذى بها.

وتضرب أوكرانيا، بوصفها بلداً وشريكاً في الناتو، شعباً وأفراداً، مثلاً على القدرة على الصمود وتدافع عن القيم التي تتشاطرها الأغلبية. وتعتمد القدرة على الصمود على الإيمان بقيمتنا الدائمة والشعور بها والعمل وفقاً لها. إن القدرة على الصمود تجمعنا معاً. ومن خلال القدرة على الصمود، سندفع المرأة والسلام والأمن إلى الأمام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد ريزال (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفدي عن تقديره لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة والمهمة بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها كوسيلة لتحقيق السلام في المناطق الموبوءة بالجماعات المسلحة. وتود ماليزيا أيضاً أن تشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

إن ماليزيا قلقة إزاء التقارير التي تفيد بحدوث طفرة عالمية في الاتجاهات السلبية بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونلاحظ مع القلق انخفاض الالتزام بالمساواة بين الجنسين، فضلاً عن

كأسلوب من أساليب الحرب. ويتعارض ذلك مع القانون الدولي. غير أن الأوكرانيين، بمن فيهم النساء، ما زالوا صامدين في وجه النزوح والقتل والتعذيب والترحيل القسري والاغتصاب. وتؤثر جرائم الحرب المروعة تلك على جميع الناس من النساء والرجال والفتيات. ولكننا نعرف مدى التأثير غير المتناسب على النساء والفتيات.

ونحن في الناتو ندرك الأهمية الأساسية للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد أدرك مؤسسو منظمتنا أهمية ترسيخ السلام في قيمنا الدائمة - الحرية والديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون واحترام الالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.

والآن، ولأول مرة، يعترف مفهومنا الاستراتيجي الجديد، المعتمد في مدريد في حزيران/يونيه، صراحة بالمرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين بوصف كل ذلك جزءاً لا يتجزأ من قيم الناتو وما نقوم به. وهذا إنجاز هام. والواقع أن الناتو اعترف منذ أمد بعيد بالدور الهام الذي تؤديه المرأة في تحقيق السلام وضمان أمننا. ومنذ عام ٢٠٠٧، ما فتئت سياساتنا وخطط عملنا بشأن المرأة والسلام والأمن تجسد فهماً أعمق على نحو مطرد للكيفية التي يعزز بها تطبيق المنظور الجنساني عملنا ويقوي مهمتنا. وعندما نفكر في الأمن البشري، فإننا نفكر أيضاً في المنظورات الجنسانية. ويكمل جدول الأعمال هذان أحدهما الآخر ويعززان بعضهما بعضاً.

وعندما بدأ الحلف لأول مرة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اقتصر تركيزنا الأصلي على العمليات. واليوم، يتم إدماج المرأة والسلام والأمن في جميع المهام الأساسية. وقد قطعنا شوطاً طويلاً، ولكن لا يزال أمامنا طريق طويل.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، نعمل من أجل إدماج المنظورات الجنسانية في عملنا بشأن التحديات الناشئة، مثل تغير المناخ والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الإحلالية الناشئة. كما أننا نستكشف أوجه التآزر بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة العالمية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في إطار ولايتنا.

تعتقد ماليزيا أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا لديها الكثير ما تقدمه إلى تعزيز قيادة المرأة وقدرتها على الصمود في أنشطة السلام والأمن. ونعتقد أن من المهم أن نتشاطر مع الآخرين خبراتنا في الوساطة وإدارة الكوارث وبناء القدرات، من بين أمور أخرى. بينما نتعلم أيضا من الآخرين، نسعى جاهدين لكسر الحواجز في تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لا ينبغي لأحد أن يتحمل وطأة الحرب والصراع. ويجب أن نبذل جهودا جماعية أكبر لتشجيع الحوار والمشاركة البناءة والحلول السلمية لمنع نشوب الصراعات والحروب. وفي غضون ذلك، يجب أن نفعل المزيد لتحسين المساواة بين الجنسين في عمليات السلام. ويجب أن نهيب ببيئة مؤاتية لتمكين حفظة السلام وبنائيات السلام من أن يُتَبَوَّنَ مكانهن وأدوارهن اللاتقة في بناء السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد تامسار (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أثنى على غابون لعقد مناقشة اليوم المفتوحة والمهمة جدا بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي مناقشة تأتي في أوانها.

تؤيد إستونيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وأود أن أبدي بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

ترحب إستونيا بالمناقشة المفتوحة السنوية التي يجريها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وتظل ملتزمة بالوقوف بحزم في النهوض بحقوق المرأة وأمنها وقيادتها، كما فعلنا خلال عضويتنا المنتخبة في مجلس الأمن في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

في شهر شباط/فبراير، استيقظ الأوكرانيون على قصف شنه الجيش الروسي، الذي بدأ محاولة غزو إمبراطورية كتلك الممارسات القائمة التي جرت في القرون الماضية. ونتيجة لذلك، أُجبر أكثر من ١٢ مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، على الفرار من منازلهم. وبالإضافة إلى العدد الهائل من القتلى، تعرضت النساء

تزايد العنف والهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، بمن فيهن الصحفيات، في أجزاء كثيرة من العالم. ولا بد من بذل المزيد من الجهود بوضوح لتفكيك الهياكل التي تدعم وتعزز الحواجز التي تحول دون بناء السلام والأمن المستدامين. وفي ذلك الصدد، يجب أن ننشط الجهود الرامية إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بإيلاء اهتمام أكبر لضمان حماية أفضل للنساء المدافعات عن السلام، بما في ذلك من خلال الدعم السياسي والمالي ودعم بناء القدرات.

لا تزال ماليزيا مقتنعة بأن مشاركة المرأة أمر أساسي لنجاح عمليات السلام وإطالة أمدھا. ونحن ملتزمون ببناء القدرات والنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ونواصل دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك من خلال المساهمات، في تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة وإدماج المنظورات الجنسانية في أعمال السلام والأمن.

إن ماليزيا ملتزمة التزاما كاملا بدعم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك عن طريق زيادة عدد الإناث في صفوف المدنيين والعسكريين في بعثات حفظ السلام على جميع المستويات وفي المناصب الرئيسية. ويعمل حاليا ٨٤٩ من حفظة السلام الماليزيين في خمس عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، من بينهم ٨٥ امرأة من حفظة السلام المنتشرات في لبنان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصحراء الغربية. كما أننا نعد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

على الصعيد الإقليمي، ستواصل ماليزيا، إلى جانب زملائنا الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تطبيق منظور جنساني على جهودنا الجماعية لإدماج المرأة والسلام والأمن في جنوب شرق آسيا. وقد تحققت عدة معالم بارزة، بما في ذلك من خلال إنشاء سجل رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمرأة من أجل السلام والفريق الاستشاري الموسع المعني بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن مشاركة النساء العسكريات والموظفات المكلفات بإنفاذ القوانين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونتطلع إلى اعتماد قادة الرابطة لخطة العمل الإقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن في مؤتمر القمة الأربعين للرابطة، المقرر عقده في الشهر المقبل.

وأوكرانيا، وأفغانستان، واليمن وغيرها من البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات. واسمحو لي أن أركز في جل بياني اليوم على العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا.

في هذا الشهر، نحتفل بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لاعتماد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المتضمنة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو قرار تاريخي اعترف بأهمية القيادة النسائية في تحقيق السلم والأمن الدوليين، فضلا عن إسهامها في منع نشوب النزاعات وتسويتها وحفظ السلام وبناء السلام والاستجابات الإنسانية والتعمير بعد انتهاء النزاع.

وفي ذلك القرار والقرارات التسعة الأخرى التي اتخذت طوال العقدتين التاليتين، اعترف المجلس أيضا بالمعاناة التي تجلبها الصراعات المسلحة للنساء والفتيات، وأعلن أن العنف الجنسي جريمة حرب. ودعا المجلس الأطراف إلى احترام القانون الدولي واتخاذ تدابير لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على نوع الجنس.

ومع ذلك، فإن الاتحاد الروسي، وهو عضو في هذا المجلس ذاته، اختار بدلا من العمل على تخفيف الشدائد والمصاعب في عالم تستبد به الصراعات، أن يلحق البؤس ويرتكب الجرائم. تعاني النساء والفتيات معاناة هائلة، بما في ذلك المعاناة من العنف الجنسي، بسبب الحرب غير المبررة وغير المستقرة التي اختار الاتحاد الروسي شنها على أوكرانيا، البلد المجاور له. ويجب أن يخضع الاتحاد الروسي للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبها، بما في ذلك من خلال محكمة خاصة لجرائم العدوان، وسوف يحاسب عليها.

تؤيد لاتفيا بقوة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لأن ضمان حقوق المرأة والسلام يمثل أولوية بالنسبة لنا بوصفنا عضوا في لجنة بناء السلام ولجنة وضع المرأة، فضلا عن المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ابتداء من كانون الثاني/يناير المقبل. وتحترم لاتفيا القانون الدولي وتعمل وفقا لقرارات المجلس لمساعدة النساء والفتيات المتضررات من الصراعات المسلحة.

والفتيات للاغتصاب والترحيل والاستغلال وسوء المعاملة. وفي مواجهة تلك الفظائع المستمرة، أظهرت المرأة الأوكرانية تصميمها نادرا على القيام بأدوار قيادية في المجالات السياسية والعسكرية والإنسانية من أجل مقاومة العدوان الروسي.

لسوء الحظ، هناك العديد من الأمثلة الأخرى. ففي أفغانستان، لا تزال النساء والفتيات محرومات من التعليم، والوظائف، والحقوق السياسية والاجتماعية. وفي إثيوبيا، واجهت النساء والفتيات نزوحا جماعيا. أما في إيران، فتناضل النساء بالتضحية بأرواحهن من أجل حقوقهن، ويستحقن احترامنا ودعمنا.

بما أن تركيزنا اليوم ينصب على قدرة المرأة على الصمود والقيادة، تؤكد إستونيا جهودها الرامية إلى زيادة النهوض بدور المرأة. وسنواصل دعم أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومكتب الممثلة الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

في الختام، كثيرا ما تكون المرأة قوة دافعة حاسمة للتغيير، ولكنها تدفع أيضا الثمن الأكبر في أوقات النزاع. ويجب علينا في الأمم المتحدة أن نعمل معا لتمكين المرأة وضمان مشاركتها العادلة في بناء مجتمعات تتسم بالمرونة والشمول والسلام. وهذا التزام مقدس يمكننا أن نقطعه على أنفسنا للأجيال المقبلة من النساء والفتيات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل لاتفيا.

السيد بيلديغوفيتش (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بشكر غابون على الأخذ بزمام مبادرة مناقشة اليوم المفتوحة، وأشكر أيضا جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على شهاداتهم.

ترحب لاتفيا بالممارسة المستمرة المتمثلة في دعوة ممثلات المجتمع المدني إلى تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن. وترحب لاتفيا أيضا بتقرير الأمين العام (S/2022/740) والتوصيات الواردة فيه.

وتؤيد لاتفيا البيانات التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن بشأن الحالات في السودان،

حيث يواجه المجتمع العالمي النزاعات والأزمات وتغير المناخ والتعافي من الجائحة، المتشابكة مع عودة ظهور كراهية النساء والاستبداد.

يذكرنا الأمين العام مرة أخرى في تقريره السنوي لعام ٢٠٢٢ (S/2022/740) عن المرأة والسلام والأمن بأن التقدم بطيء وأنه في كثير من الحالات، قد تراجع - فيما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات السلام، والقيادة عبر السياقات، والوصول إلى العدالة، مما يقوض حقوق الإنسان ويمنع تحقيق المساواة بين الجنسين.

موضوع اليوم ليس موضوعا للنقاش. فالأدلة واضحة على أن الطرق المؤدية إلى السلام تمهدا قدرة المرأة على الصمود وقيادتها. وفي جميع أنحاء العالم، تطالب النساء بأن يسمع صوتهن، والدفاع عن أعمال حقوق الإنسان، والوساطة في النزاعات، والتفاوض لتحقيق السلام. وحيثما تغيب المرأة نتيجة للقوة أو المعايير والهياكل التمييزية، لا يسود السلام. وحيثما تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للاضطهاد، لا يسود السلام. وحيثما يتم تجاهل معارف وشبكات النساء المتنوعات، بما في ذلك ما يتعلق بالمناخ والكوارث والإرهاب، يسود انعدام الأمن وعدم الاستقرار.

ويساور أستراليا قلق بالغ إزاء تزايد مستويات العداء تجاه المرأة، ولا سيما النساء اللاتي يواجهن أوجه عدم مساواة متعددة الجوانب. إن الأعمال الانتقامية والترهيب والعنف ضد بناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات المجتمعيات والمتظاهرات والطالبات والمعلمات أمر بغيبض. يجب أن نقف مع الجميع ومع كل منظمة تناضل من أجل السلام والأمن، على أساس العدل بين الجنسين.

أدانت أستراليا الاستخدام المميت وغير المتناسب للقوة الشهر الماضي ضد المتظاهرين في إيران ودعت إلى الحقيقة والعدالة ووقف القمع ضد المرأة. وهذا مثال آخر على أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ولماذا يجب علينا أن نفعل المزيد لتحويل الركائز الأربع من السياسة إلى الممارسة. وبينما نتقدم، فإننا نفعل ذلك بالشراكة مع النساء والفتيات، مقرين بقدرتهن على الصمود والقيادة. لجميع

ابتداء من الأيام الأولى من حرب روسيا ضد أوكرانيا، سارعت لاتفيا إلى تخصيص أموال إضافية لتوفير إعادة التأهيل البدني والعاطفي لضحايا الحرب، ولا سيما النساء والفتيات، اللاتي عانين من العنف الجنسي الذي ارتكبه الجنود الروس، كما وثقته لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا. وقد استقبلت لاتفيا أكثر من ٣٥ ٠٠٠ لاجيء أوكراني. وتكفل لاتفيا أن تكون حقوق الإنسان لضحايا العنف الجنسي في صميم استجاباتها. ونتبع معايير لتوثيق تجارب الضحايا بشكل آمن وفعال، مع احترام حقوقهم في الكرامة والخصوصية والصحة.

وكجزء من تعاون لاتفيا الإنمائي، فإنها تدعم منظمات المجتمع المدني لمساعدة النساء والفتيات في أوكرانيا. فعلى سبيل المثال، تدعم لاتفيا، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، إنشاء مركز لإعادة التأهيل في أوكرانيا لمساعدة ضحايا جرائم الحرب، وستقدم الدعم لأوكرانيا في وضع خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. نعلم أن العديد من البلدان والمنظمات الأخرى تتكاتف للتخفيف من حدة الحالة. نحن ممتنون للعمل المهم الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة لمساعدة النساء والفتيات في أوكرانيا.

ونشيد بالمرأة الأوكرانية على شجاعتها ومجابهتها في ضوء العدوان الروسي. ونعترف بالحقيقة الواضحة المتمثلة في أن المرأة قوة للتغيير. وما نحتاج إلى القيام به هو كفالة المشاركة المجدية للمرأة في جميع عمليات صنع القرار أثناء الحرب وبعدها، عندما سيعيد الأوكرانيون بناء بلدهم. وتحقيقا لهذه الغاية، كانت لاتفيا، وستظل دائما، صديقا وشريكا لأوكرانيا.

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويبستر (أستراليا) (تكلت بالإنكليزية): تشكر أستراليا

غابون على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، بعد ٢٢ عاما من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). يتسم التنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بأهمية ملحة،

إلى الاستقلال وتحقيق التنمية. ويمثل تعزيز مشاركة المرأة في كل مجال من مجالات الحياة أولوية رئيسية لفييت نام.

ونسلم بأن المرأة وتمكينها حاسما الأهمية للنهوض بثقافة السلام على أساس معرفتها الفعلية وحكمتها وتسامحها وتفهمها. وهي تؤدي دورا حيويا في تثقيف الشباب، ولا سيما أطفالها، على تقدير السلام، وليس الحرب. وقد تجلى ذلك بوضوح طوال عضويتنا في المجلس. ومن تجربتنا الخاصة، نعتزف بالأدوار المهمة والمتنوعة التي تضطلع بها المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في بناء السلام المستدام.

وبغية التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نحتاج إلى تعزيز بروزها وتبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي كفالة وتعزيز دور المرأة وقيادتها ومساهماتها على الصعيد المحلية والوطنية والدولية عن طريق تعميم مراعاة حقوقها ومصالحها واحتياجاتها في الأطر القانونية والاستراتيجيات والسياسات لضمان مشاركتها الكاملة والمتساوية والمجدية.

وفي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، نحتاج أيضا إلى زيادة عدد النساء العاملات في حفظ السلام وكفالة إسهاماتهن المجدية. بالإضافة إلى ذلك، ولكي تحدث قدرة المرأة على الصمود تغييرا، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم جهودها. ولذلك، فإننا نكرر الدعوة إلى تخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المكرسة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

في الختام، نود أن نؤكد من جديد استعدادنا للانضمام إلى جهود المجتمع الدولي والتزامنا بذلك من أجل كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في العمليات ذات الصلة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر غابون على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المهمة. أود أيضا أن أشكر نائبة

النساء والفتيات الحق في أن يكن جزءا كاملا ومتساويا من عمليات حفظ السلام ومفاوضات السلام والعمليات السياسية. نحن بحاجة إلى القدرات والرؤى والقوة والقيادة التحويلية لمختلف النساء والفتيات لتحقيق السلام والحفاظ عليه.

تستثمر أستراليا في هذه الشراكات، على سبيل المثال، عن طريق دعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، والشبكات الإقليمية للمفاوضات والوسيطات، والمبادرات من أجل العدل بين الجنسين في التحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها. إن أستراليا مناصرة ملتزمة وفاعلة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونقدر الجهود التي يبذلها العديد من أصحاب المصلحة. ونرحب بالتعاون في تنفيذ خطة عملنا الوطنية ونشجع جميع الدول الأعضاء على اعتماد وتوفير الموارد اللازمة وتنفيذ الأطر التي سترشدنا نحو السلام والأمن، مع الإدماج والإنصاف والمساءلة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة ترا فونغ نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): في

البداية، اسمحو لي أن أعرب عن تقديرنا لجمهورية غابون على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة ولمقدمات الإحاطات على بياناتهن الثاقبة.

لأكثر من ٢٠ عاما منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، شهدت المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام قدرا من التقدم. ومع ذلك، فإن عدم المساواة بين الجنسين والاستبعاد والتمييز والفقير والعنف والنزاعات هي بعض المسائل الكثيرة التي تواجه المرأة اليوم.

على الرغم من أن النساء ضحايا ضعيفات، فإنهن أيضا عوامل فعالة للتغيير. فالثورة الأولى من أجل الاستقلال في تاريخ فييت نام، على سبيل المثال، قادتها امرأتان. وسواء كان ذلك في الحرب أو في السلم، ما فتئت المرأة الفييتنامية تؤدي دورا لا غنى عنه. وفي الوقت الحاضر، نحن فخورون بأن لدينا نساء فييتناميات يعملن في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك، فإن التزامنا بالنهوض بالمرأة متجذر بعمق في تاريخنا الطويل من مشاركة المرأة وقيادتها في السعي

وأود أن أشدد على أهمية دور المرأة، النظامية والمدنية على حد سواء، في نظام الدفاع الوطني والنظام العام والسلامة في رومانيا. إنها تشكل جزءا هاما من وجود رومانيا في البعثات الميدانية للمنظمات الدولية، بما فيها بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتشكل النساء حوالي ٣٧,٥ في المائة من أفراد الجيش والشرطة الرومانيين في البعثات الميدانية الدولية، ولهن دور حيوي في فهم حالات الأزمات ومعالجتها وإشراك أضعف الفئات.

ونظرا لملتزمين بالتمسك بالقرارات الهامة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبوصفنا عضوا منتخبا حديثا في مجلس حقوق الإنسان، بتعزيز وحماية حقوق الإنسان - وهي ركيزة أساسية لسياستنا الخارجية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة بلغاريا.

السيدة بشكوففا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيانات التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية. وأود كذلك أن أتشاطر بعض الآراء بصفتي الوطنية.

في البداية، أود أن أشكر غابون على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تقديري لأحدث تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740) وتوصياته ذات الصلة وتحذيره الواقعي من أن العالم يشهد تراجعا في المكاسب التي تحققت على مدى أجيال في مجال حقوق المرأة، وهذا يبعثنا كثيرا عن بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة.

ونرى تلك التحذيرات تتجلى بوضوح أكبر في المناطق التي ابتليت بالجماعات المسلحة. وسواء كانت تلك الجماعات إرهابية بدافع التطرف الديني أو مرتزقة يخدمون آلة الحرب الروسية ضد أوكرانيا أو مجندين غير مدربين، فإن الجماعات المسلحة عادة ما تكون مكونة من الذكور وغالبا ما يتورطون في أعمال عنف جنسي وجنساني ضد النساء والفتيات.

الأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومقدمات الإحاطات.

نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، ونؤيد أيضا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

غير أنني أود أن أضيف عدة نقاط في السياق الوطني باسم رومانيا.

إننا نواجه بالفعل تحديات غير مسبقة للسلام والأمن في أوروبا. فلأسف، تتضرر النساء بشدة نتيجة للعُدوان الروسي على أوكرانيا. وقد عبر أكثر من ٢,٦ مليون لاجئ أوكراني حدودنا في رومانيا، معظمهم من النساء والأطفال، وعادت بعض هؤلاء النساء للدفاع عن بلدهن. إننا معجبون إعجابا شديدا بشجاعتهم وتضحياتهم ونشيد بمساهماتهم في الجهد الوطني للدفاع عن بلدهن.

وأود أيضا أن أعرب عن ذلك التقدير للنساء في كل مكان اللاتي يواجهن حالات عنف ونزاع مسلح - في أفغانستان ومالي ونيجيريا وإيران وميانمار، على سبيل المثال لا الحصر. إن شجاعتهم وصمودهم مصدر إلهام ودعوة إلى أداء الواجب لنا جميعا.

وتتبع رومانيا نهجا استباقيا لتمكين المرأة، سواء كهدف من أهداف حقوق الإنسان أو كشرط مسبق للعدالة الاجتماعية والتنمية والسلام. وقد اعتمدنا ونفذنا استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، تغطيان الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣ - وهما الأوليان من نوعهما على الصعيد الوطني، وتبني كلتاها على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتعزز خطة العمل الوطنية مشاركة المرأة في مجالات الأمن والدفاع الوطنيين والنظام العام والسلامة، وبمعنى أوسع، في المجال الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وقد حددت أهدافها وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وسنبدأ قريبا العملية المشتركة بين المؤسسات لإعداد خطة العمل الثانية.

أو حتى بضعة عقود مقبلة. والإسراع بالوفاء بتلك الالتزامات يحول مجتمعاتنا بالفعل. والتراجع عن تلك الالتزامات، كما شهدنا للأسف في مناطق كثيرة من العالم، يعادل تدمير حياة الأفراد والمجتمعات بالرصاص.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أبدأ بشكركم، السيدة الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على تعزيز قدرة المرأة على الصمود والقيادة. إننا نرى أن من المهم زيادة جهودنا المشتركة لكفالة المساواة بين الجنسين بوصفها طريقاً إلى السلام المستدام، على الرغم من أن التحديات الحالية تشير إلى أننا نسير للأسف في الاتجاه المعاكس. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يواصل مجلس الأمن معالجة مختلف جوانب النزاعات في إطار هذه المناقشات المواضيعية. وتسهم مناقشة اليوم كذلك في إحراز تقدم منهجي في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمل مجلس الأمن وصنع قراراته.

وأشكر نائبة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطتهما الثابنتين في وقت سابق اليوم.

تكرر سلوفاكيا الإعجاب عن تقديرها للقرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١) بشأن عمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي اتخذ بالإجماع في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، والذي يشدد على ضرورة إدراج الانخراط مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني، بمشاركة كاملة ومتساوية وهادفة من النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

تنظر سلوفاكيا إلى الوقاية على أنها حجر الزاوية في جميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. ومن المؤكد أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، إلى جانب هدي الشمولية والمساواة بين الجنسين، تتلاءم مع خطة الوقاية الأوسع نطاقاً التي يشجعها الأمين العام. كما أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة وقوع النساء ضحايا نتيجة لعدوان الاتحاد الروسي غير القانوني ومن غير استقزاز وغير المبرر المستمر على أوكرانيا، الذي أسفر أيضاً عن ملايين اللاجئين، معظمهم من النساء والأطفال. وحدثت مآسي مماثلة في أفريقيا والشرق الأوسط وأفغانستان وميانمار، على سبيل المثال لا الحصر.

ويسهم استبعاد المرأة من عمليات صنع القرار ومناصب السلطة في إزائها. وهناك كلمتان رئيسيتان - الإدماج والتمكين، بما في ذلك التمكين الاقتصادي والحصول على التعليم. واليوم، تعيد بلغاريا تأكيد التزامها بحماية واحترام وتعزيز حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يعي مزيداً من الجهود في ذلك الصدد وأن ينشئ إطاراً آمناً تتمكن فيه المرأة من إسماع صوتها وشغل مناصب مهنية وقيادية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، من دون خوف من الانتقام أو حواجز مرئية أو غير مرئية.

ولمجلس الأمن دور خاص في ذلك الصدد، بسبب سلطته في تحديد في الطريقة التي تصدر بها ولايات عمليات حفظ السلام وتنفيذ ومشاركة النساء والفتيات الكاملة والمتساوية والهادفة في جميع مجالات الحياة أمر بالغ الأهمية إذا أردنا أن نكون لدينا مجتمعات مسالمة وقادرة على القيام بوظائفها ومزدهرة. وينبغي ألا ينظر إلى كفاءة هذه المشاركة على أنه أمر يأتي بعد تحقيق السلام، بل ينبغي أن يكون أحد الأدوات لاحتواء الجماعات المسلحة التي تعصف بالمناطق.

وإذ أنتقل الآن إلى تنفيذنا الوطني للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أود أن أشير إلى أننا نقيم هذا العام التقدم الذي أحرزناه في منتصف المدة بشأن تنفيذ خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. ونهيب بجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تكفل أن تعكس قيم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تدايرها الوطنية لضمان إدماج المرأة وتمكينها، وأن تشكل في سياقات بناء السلام جزءاً كبيراً من أولوياتها الوطنية لبناء السلام.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة بوضوح إلى موقف بلدي - فالتعهد بالالتزامات يحدد فقط اتجاه المسير ويتصور مجتمعاتنا بعد بضع سنوات

ذلك البلد. وقد أسفرت الحرب عن معاناة غير مسبوقه للنساء والفتيات، بما في ذلك بسبب نزوحهن الجماعي، مما يعني أنهن يواجهن مخاطر الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والجسدي. وقد رأينا مدى واقعية وفضاعة تلك المخاطر.

وتشكل الهجمات على التعليم، واستخدام المدارس لأغراض عسكرية، عقبات خطيرة أمام تعليم النساء والفتيات، تحد في نهاية المطاف من مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييدنا لإعلان المدارس الآمنة وتشجيع جميع الدول على تأييده بغية إقامة صلة واضحة بين حماية المدارس من الهجمات والاستخدام العسكري وأمن المرأة ومشاركتها في جميع أشكال عمليات صنع القرار. وفي ذلك الصدد، وفي الختام، يساورنا قلق عميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، كما هو مبين أيضا في تقرير الأمين العام. وحالة النساء والفتيات الأفغانيات مثيرة للقلق بشكل خاص. وحقهن في التعليم والعمل أصبح الآن على المحك. وعموما، فإنهن يواجهن مستقبلا غامضا إلى حد كبير، وهي مشكلة تستحق اهتمامنا المستمر والعاجل.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيدة عبد الهادي - ناصر (فلسطين) (تكلمت بالإنجليزية): باسم دولة فلسطين، أعرب عن تقديرنا لقيادة غابون لمجلس الأمن هذا الشهر ولعقدتها هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أشكر نائبة الأمين العام، السيدة أمينة محمد، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بوخ، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي، السيدة بينيتا ديوب، والسيدة زهرة نادر على إحاطاتهن.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي خطة لمنع الأزمات، ولكنها أيضا خطة للحياة. ولطالما كانت الشبكات النسائية، بمن في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، شريان الحياة لمجتمعاتها. فقد أظهرت تلك الشبكات القدرة على القيادة في البلدان المتأثرة بالنزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية، وكان عملها أساسيا للحفاظ على التماسك

مفيدة أيضا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدفين ٥ و ١٦، اللذين يعترفان بالمساواة بين الجنسين وكذلك بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية كأولويات للتنمية العالمية.

وتود سلوفاكيا، بوصفها رئيسة مشاركة لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، أن تشير إلى القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) بشأن إصلاح قطاع الأمن، الذي يؤكد أهمية مشاركة المرأة مشاركة متساوية ومجدية وفعالة وكاملة في قطاع الأمن من أجل بناء مؤسسات شاملة وذات مشروعية وخاضعة للمساءلة تحمي السكان بفعالية أكبر وتعزز السلام الدائم والتنمية المستدامة. إن إصلاح قطاع الأمن بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية أمر أساسي لتطوير مؤسسات قطاع أمني غير تمييزية وممثلة للسكان وقادرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات الأمنية المحددة لمختلف الفئات، وهي مؤسسات تؤدي بذلك دوراً حاسماً في الوقاية. وتلك أيضا مسألة تتعلق بالحوكمة ينبغي إبرازها في ذلك السياق بالذات.

إن مناصرة القيادات النسائية في حالات النزاع أمر بالغ الأهمية لمعالجة تعقد الأزمات وتنوعها والخطة المتعلقة بالسلام والأمن بشكل عام. وفي ذلك الصدد، تواصل سلوفاكيا جهودها لنشر عدد أكبر من النساء في بعثات مثل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، التي خدمنا فيها بفخر واضطلعنا بدور رئيسي لسنوات عديدة. وتشكل النساء الآن نسبة ١٣ في المائة من الأفراد المنتشرين في تلك البعثة، وهو ما يزيد عن الهدف المحدد بنسبة ٩ في المائة لعام ٢٠٢٢. وبطبيعة الحال، ندرك أن هذه ليست مجرد ممارسة إحصائية. وننظر أيضا في المسائل الهيكلية المتصلة بنشر نساء قادرات ومتمرسات.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2022/740) وأن أثنى على التزامه وقيادته، وليس فقط فيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبينما نحيط علما باستنتاجات وتوصيات التقرير، التي ينبغي أن تتعكس على النحو الواجب في عملنا في المستقبل، فإننا نتوقع تركيزا أكبر على الحالة في أوكرانيا، بسبب الحرب المستمرة التي تشنها روسيا من غير استفزاز وبلا مبرر على

الركائز الأربع للوقاية والحماية، والمساءلة، والمشاركة، والإغاثة والانتعاش. ويجري العمل على توفير خدمات اجتماعية وقانونية ونفسية وصحية مستدامة وخدمات توفير المأوى والحماية للنساء والفتيات لتلبية احتياجاتهن وتمكينهن من الازدهار. ونعمل أيضا على بناء قدرات المرأة بوصفها عاملة في الخطوط الأمامية ومن المستجيبين الأوائل لحالات الطوارئ والأزمات الإنسانية المتصلة بالنزاعات. وفي الواقع، نجحت امرأة فلسطينية، بصفتها وزيرة للصحة، في قيادة استجابتنا الوطنية لمرض فيروس كورونا.

ولكن على الرغم من كل المكاسب التي تحققت، لا تزال المرأة الفلسطينية تواجه تحديات كبيرة وتدفع الثمن الأكبر للظلم المستمر الذي يلحق بالشعب الفلسطيني. فالواقع الذي تواجهه النساء الفلسطينيات وأسرهن هو واقع انتشار العنف والإرهاب الذي يرتكبه كل من جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين، الذين يقتلون ويجرحون المدنيين عمداً، بمن فيهم النساء وأطفالهن، ويقومون باعتقالات تعسفية واعتقالات غير قانونية، ويمارسون المضايقة البدنية والنفسية والترهيب عند نقاط التفتيش. وتشمل الأشكال الأخرى لهذا العنف والإرهاب مصادرة الأراضي وضمها؛ وبناء المستوطنات وهدمها؛ وهدم المنازل وعمليات الطرد؛ والتشريد القسري؛ والحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة؛ والإنكار المنهجي لحقوق الفلسطينيين الأساسية وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك حرقهم الأساسي في العودة وتقرير المصير والعيش في سلام وأمن.

وعلاوة على ذلك، تستهدف إسرائيل المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم النساء. وبينما كانت حمايتهم من بين المطالب الرئيسية في هذه القاعة اليوم، شنت إسرائيل بدلا من ذلك حملة عدائية ضدهم، بل قامت بتصنيف منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، بما في ذلك اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، كمنظمات إرهابية. وكل ذلك لغرض وحيد هو مواصلة الاحتلال الاستعماري غير القانوني وما يمارسه من قمع واضطهاد وهيمنة على الشعب الفلسطيني في ظل نظام الفصل العنصري. ولا شك في أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال

الاجتماعي وتعزيز القدرة على الصمود وتشجيع الاستقرار، حتى في مواجهة الصعاب الهائلة. ويجب حمايتها ودعمها. ويتضخم اليوم دورها الذي لا غنى عنه في ظل الأزمات العالمية المتقاربة التي تؤثر على كل بلد وشعب. ويجب أن تكون المرأة جزءا أساسيا من الحلول التي نسعى إليها.

وفي بلدنا، لطالما أدت المرأة الفلسطينية دورا بارزا في قيادة وتشكيل النضال من أجل التحرر الوطني وتحمل نصيبها من أعباء الوطن. وكانت الحركة النسائية الفلسطينية، منذ انطلاقتها في عام ١٩٢٩، قوة موحدة، ساعدت على حشد شعبنا حول هوية واحدة ورؤية وطنية واحدة للعدالة والحرية. ولا تزال فلسطين ملتزمة بالحفاظ على مكاسب حركتنا النسائية التاريخية، وتتعهد بمواصلة إشراك ودعم جيلنا الشاب من النساء والفتيات في جميع جوانب الحياة، مع اعتبار منظور الأمن البشري محوريا في جميع جهودنا.

ونحن ملتزمون بحماية المرأة من العنف والتمييز؛ وتعزيز مشاركتها الكاملة والمتساوية على جميع مستويات صنع القرار، سواء في بناء السلام أو حل النزاعات أو المفاوضات، بما في ذلك حوارنا للمصالحة؛ وتعزيز تمكينها لضمان رفاه الأفراد، فضلا عن مساهمتها الجماعية في الانتعاش الوطني وتطوير القدرات الوطنية وتعزيزها. وفي الواقع، على الرغم من أن فلسطين لا تزال محرومة من الاستقلال، فإننا نشير إلى العديد من تجاربنا باعتبارها تمثل أفضل الممارسات التي طالما دعمها المجتمع الدولي، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد انضمت دولة فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٤ وأنشأت لجنة وطنية لمواءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات الدولية. وعلى الرغم من العراقيل التي لا تعد ولا تحصى التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني والقيود المجتمعية، فقد واصلنا ذلك الجهد.

وبالمثل، أنشأنا لجنة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبوضع هدف التتمة المستدامة ٥ و ١٦ في الاعتبار، وضعنا خطة عمل وطنية للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ تركز على

فلنبدأ بالاعتراف بقدرة المرأة على الصمود وقيادتها في مواجهة المصاعب والتمييز المنظم ضدها. أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن نزيل الحواجز الهيكلية، لا سيما في المناطق التي تنتشر فيها الجماعات المسلحة. إن الفشل في مكافحة أوجه عدم المساواة وكفالة حقوق المرأة والقضاء على العنف الجنسي المتصل بالنزاع يعوق المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار. في ذلك الصدد، فإن الحركة العالمية المناهضة للنوع الاجتماعي مثيرة للقلق بشكل خاص لأنها تعكس مسار المكاسب التي تحققت على مر الأجيال كما بين الأمين العام في تقريره (S/2022/740).

ثانياً، يتعين علينا تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على نحو ملموس. وتأخذ بلجيكا على محمل الجد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ونداءات المجتمع المدني. من ذلك المنطلق يواصل بلدي تنفيذ خطة عمله الوطنية الرابعة بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2022-2026. وندعو جميع الدول التي لم تعتمد بعد خطط عملها الوطنية على الشروع في وضع تلك الخطط، وبلجيكا على استعداد لتبادل خبرتها في هذا الصدد.

ثالثاً، إن دعم بناء السلام من النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق المرأة أمر بالغ الأهمية. لذلك فإنني فخور بدعمنا لصندوق المرأة للسلام والشؤون الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والآن أيضاً في أوكرانيا، حيث يساعد الصندوق المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة على المشاركة في صنع القرار ومنع نشوب النزاعات والاستجابة للأزمات مثل الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا.

أخيراً، لنعطي خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الأولوية التي تستحقها في المنظمات الإقليمية. وهناك حاجة إلى اتباع نهج تحويلي إزاء نوع الجنس في جميع المجالات. تحقيقاً لتلك الغاية، استخدمت بلجيكا رئاستها الحالية لمندى التعاون الأمني في

هو العقبة الرئيسية أمام أعمال حقوق المرأة وتحقيق السلام والأمن في فلسطين المحتلة. إن ذلك الأثر متواصل بين الأجيال وهائل.

لقد دعا فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن في جلسته الأولى بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي عقدت في حزيران/يونيه، إسرائيل إلى وقف "جميع التدابير التي تؤثر على الرفاه البدني والنفسي والتي تؤثر على جميع جوانب الحياة اليومية للمرأة الفلسطينية التي تعيش تحت الاحتلال" (S/2022/557، المرفق، الصفحة 4).

وبما أن إسرائيل أعلنت صراحة عزمها على مواصلة احتلالها غير المشروع وجميع ممارساتها غير القانونية، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى التصرف. ويجب على المجلس أن يتخذ تدابير تتماشى مع القانون الدولي، بما في ذلك قراراته، لمساءلة إسرائيل وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك النساء. ولا يمكن تمكين الشعب الفلسطيني، بما في ذلك نساؤه، من أعمال حقوقه في العيش في سلام وأمن وكرامة إلا بوضع حد للإفلات من العقاب وتحقيق المساواة في نهاية المطاف.

ختاماً، أعرب عن تضامن نساء فلسطين مع جميع النساء في جميع أنحاء العالم اللواتي يناضلن ضد العنف والاضطهاد ويكافحن من أجل العدالة والسلام ولأجل حياة أفضل لأنفسهن وأسرهن ومجتمعاتهن ودولهن وعالمنا بأسره.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أؤكد أن بلجيكا تؤيد تأييداً تاماً البيانين اللذين أدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

تشكر بلجيكا الجمهورية الغابونية على تركيزها في هذه المناقشة السنوية على قدرة المرأة على الصمود والقيادة. والواقع أن اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة نقص الاستثمار والثغرات المستمرة في تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمر حيوي.

نساء في اللجنة التي تكونت من ١٧ عضواً. وكان للمرأة اليمنية تمثيل نوعي في الوفود المشاركة في مفاوضات السلام.

كما وجهت الحكومة اليمنية بإعادة تفعيل دور اللجنة الوطنية للمرأة بعد توقف أعمالها بسبب انقلاب المليشيات الحوثية وتعطيل كل الإنجازات النسبية التي تحققت للمرأة اليمنية على المستوى الوطني. وتعمل اللجنة الوطنية على إعادة تفعيل فروعها في المحافظات المحررة لتكون رافداً أساسياً للعمل النسوي والوقوف على قضايا المرأة وتمثيلها.

لقد أنشئت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بتمثيل نسائي متميز لتقوم بأعمال التحقيق بما فيها رصد الانتهاكات التي تطال المرأة اليمنية في كافة المحافظات اليمنية وإحالة هذه الانتهاكات إلى القضاء وتحريك الدعاوي القضائية بحق المنتهكين.

وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع وزارة الداخلية وبالشراكة مع منظمات المجتمع المدني النسائية والشبابية لتحديد الشواغل الأمنية للنساء والرجال والأطفال وكذلك الثغرات في قطاع الأمن والتوصيات المستجيبة للنوع الاجتماعي في المؤسسات الأمنية والتعاون مع قطاع الأمن لتطوير تدابير الحماية والوقاية ضد جميع أشكال العنف وإنشاء نظام إلكتروني للإبلاغ والتوثيق لهذه الحالات. بالإضافة إلى العمل مع الوزارات المختلفة لإدماج النوع الاجتماعي والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في هياكلها المؤسسية وبناء القدرات في صنع السياسات والتخطيط.

ترسم مشاركة المرأة في صنع القرار الطريق المباشر لتحقيق التغيير الجذري والنهج الشامل نحو العدالة الانتقالية. وفي هذا السياق أكد المجلس القيادي الرئاسي تمسكه بتسيخ نهج متسق مع ميثاق الأمم المتحدة وجعل خيار السلام وإنهاء المعاناة الإنسانية وتحقيق المواطنة المتساوية وضمان تمكين النساء والشباب من صنع مستقبلهم أسمى أهدافه. كما اتخذ المجلس إجراءات مهمة لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة اليمنية وذلك بتعيين عدد ثمانية منهن في اللجان الداعمة للمجلس القيادي الرئاسي لتقديم الخبرة والدعم الفني وهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى السلام الشامل والمستدام، بما في ذلك مشاركة

إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أعمال المنتدى.

إن بلجيكا على اقتناع بأن مناقشة اليوم ستساعد على تحديد السبل لتعزيز الاهتمام بقدرة النساء والفتيات على الصمود والقيادة. وإن من واجب الدول الانتقال من التحليل والوعود إلى اتخاذ الإجراءات الفعالة، التي لن تتمكن بدونها من عكس الاتجاهات الحالية أو بناء السلام الدائم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): السيد الرئيسة، اسمحو لي بدايةً أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة حول تعزيز قدرة المرأة على الصمود والقيادة كطريق للسلام في المناطق التي تعاني من الجماعات المسلحة، حيث تلعب المرأة دوراً أساسياً في كافة مناحي الحياة بما في ذلك عملية المشاركة في الحياة السياسية وإعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى دورها المحوري في منع وحل النزاعات وفي محادثات السلام وبنائه والحفاظ عليه والاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

حرصت الحكومة اليمنية على صياغة خطة عمل تتوافق مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). حيث تضمنت خطة العمل الوطنية برامج ومشاريع لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة المتمثلة في الحماية والمشاركة والوقاية والإغاثة وبمشاركة صانعي القرارات والسياسات من مختلف الوزارات بما في ذلك الجهات الأمنية ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والشباب والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتنفيذ برنامج العمل الوطني على أساس مبادئ الشراكة والقيادة الشاملة والمساءلة.

وشاركت المرأة اليمنية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي أنهى أعماله في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ والذي يُعد حدثاً وطنياً هاماً ونموذجاً متميزاً يعكس الاهتمام والإرادة السياسية لدور المرأة، حيث مثلت النساء نسبة ٣٠ في المائة في أعمال هذا المؤتمر، بالإضافة إلى مشاركتها في لجنة صياغة الدستور. وقد تمثل ذلك في تعيين أربع

تشكل النساء نصف سكان العالم ويشكلن جزءاً بالغ الأهمية من جهودنا الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة. وإذ تعصف أشكال مختلفة من النزاعات المسلحة بمختلف مناطق العالم، ما فتئت النساء والفتيات يعانين منها بشكل غير متناسب. وتواجه النساء تحديات متعددة في أوقات عدم الاستقرار والنزاع، من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس إلى تدهور سبل العيش، ومن التشريد القسري إلى فقدان الأمن البشري.

وعلى الرغم من ذلك، ينبغي ألا ينظر إلى النساء والفتيات على أنهن ضحايا للنزاعات وعدم الاستقرار فحسب. يجب علينا أيضاً أن ننظر إليهن بوصفهن عناصر فاعلة من أجل السلام والتغيير التحويلي. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على النقاط الأربع التالية.

أولاً، مشاركة المرأة حاسمة. يجب أن نعزز دور المرأة وقيادتها في عمليات السلام وفي صنع القرار السياسي على جميع المستويات. وبالنظر إلى أن المرأة ركيزة أساسية لكل مجتمع، فإن إدماجها يمكن أن يتيح بالتأكيد مزيداً من الفرص للسلام والأمن، فضلاً عن التنمية المستدامة. وفي تايلند، تسعى تدابيرنا ومبادئنا التوجيهية الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن إلى تعزيز دور المرأة بغية التصدي للنزاعات والاضطرابات السياسية والاجتماعية. وفي الوقت الراهن، وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نحن بصدد وضع تدابير ومبادئ توجيهية جديدة للدورة المقبلة.

ثانياً، إن تمكين المرأة له نفس القدر من الأهمية. عندما يتم تمكين المرأة، فإنها تصبح أكثر قدرة على الصمود، مما يمكنها من المشاركة بفعالية في محادثات السلام، والمناقشات السياسية، وبناء المؤسسات، وما إلى ذلك. ويمكنها أن تشارك على نحو أفضل في طائفة أوسع من الأنشطة الاقتصادية وأن تسهم في الجهود الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى الحد من احتمال نشوب النزاعات وزيادة فرص السلام والاستقرار الدائمين.

وانطلاقاً من هذا الاقتناع، اضطلع حفظة السلام التايلنديون، الذين يعملون تحت رعاية الأمم المتحدة، بأنشطة إنمائية وشاركوا

قيادات نسائية في جهود تنفيذ وتثبيت الهدنة وعلى وجه الخصوص، مشاركتها في فريق التفاوض مع الحوثيين لفتح الطرق في محافظة تعز التي تعاني من حصار لمدة تزيد على ثماني سنوات. كما يُعد تعيين المجلس القيادي الرئاسي قاضية في عضوية مجلس القضاء الأعلى لأول مرة مكسباً إضافياً في عدالة التمثيل في السلك القضائي. وتجري حالياً مشاورات في المجلس القيادي الرئاسي لإدراج امرأتين في الفريق الحكومي للتفاوض مع الميليشيات الحوثية للتوصل إلى السلام الشامل واستئناف العملية السياسية.

رحبت الحكومة اليمنية بقرار لجنة العقوبات التابعة لهذا المجلس الموقر مطلع العام الماضي، والتي أدرجت القيادي الحوثي سلطان زابن الذي لعب دوراً بارزاً في سياسة التهريب والاعتقال وممارسة التعذيب والعنف الجنسي والاعتصاب في سجون سرية للنساء المختطفات الناشطات سياسياً. وبالرغم من هذا الإدراج إلا أن الميليشيات الحوثية تواصل انتهاكاتها بحق المرأة اليمنية، وحرمانها من حقوقها السياسية والاقتصادية وفرض سياسات تقيد حريتها في التنقل كأبسط حق كفه الدستور.

ختاماً، تقر الحكومة اليمنية بأهمية الدور المحوري للنساء في بناء التماسك المجتمعي ودورهن المتميز في كل مراحل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وقدرتهن على الصمود والإسهام بشكل أساسي في بناء السلام. وفي هذا الصدد، نشكر كافة الشركاء الإقليميين والدوليين وعلى وجه الخصوص الحكومة النرويجية لدعم اليمن في تنفيذ الخطة الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالخبرة والتمويل. وندعو المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة إلى تقديم مزيد من الدعم للحكومة اليمنية لتتمكن من استكمال التزاماتها نحو تحقيق الأجندة المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود تايلند أن تعرب عن تقديرها لغابون على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا. السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية، التي تتألف من ٥٥ دولة عضوا في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتشارك في رئاستها هذا العام بوتسوانا وكوستاريكا وكرواتيا.

لا تبرح الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تؤدي دورا محوريا في النهوض بمشاركة المرأة وقيادتها على نحو كامل ومتساو وفعال ومجد في جميع مراحل العمليات السياسية وعمليات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، مما يجعل العمليات أكثر فعالية وشمولا. وإدماج المرأة مهم أيضا للنجاح في منع الجرائم الفظيعة ولفعالية عمليات السلام واستدامتها.

فالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتطهير العرقي تنطوي على منظور جنساني ولها أثر جنساني. وعليه، هناك تكامل ودعم متبادل بين المسؤولية عن الحماية والآليات التي تتصدى للجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس. وتحسين المنع وحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والاختطاف والجرائم الأخرى، وإبشراك النساء في جهود منع الفظائع، وكذلك بتيسير دورهن كعوامل للتغيير، يمكن للأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تتخذ إجراءات عملية للوفاء بالمسؤولية عن الحماية.

وكثيرا ما تخفق تحليلات الحالات التي تنطوي على خطر ارتكاب جرائم فظيعة في إدراج أوجه عدم المساواة الجنسانية والمتداخلة. وعندما يطبق منظور جنساني، فإنه غالبا ما يصنف النساء اللاتي لديهن أطفال بوصفهن فئة ضعيفة. وهذا يتجاهل الصور العديدة التي ينتشر بها دور نوع الجنس في الجرائم الفظيعة.

فالتمييز وعدم المساواة القائم على نوع الجنس، بما في ذلك القمع المنهجي للنساء والفتيات، من عوامل الخطر الهامة التي يمكن أن تسهم في الجرائم الفظيعة. ومن شأن معالجة الأسباب الجذرية

مع قادة المجتمعات المحلية، بمن فيهم النساء والفتيات، للمساعدة في معالجة مواطن ضعفهم وتعزيز تمكينهم من خلال بناء القدرات والتدريب، استنادا إلى تجربة تايلند وأفضل ممارساتها. ونعتقد أن من مسؤوليتنا دعم البلدان المضيفة في بناء أساس متين للتنمية المستدامة والسلام الدائم للجميع.

ثالثا، يجب تشجيع زيادة عدد النساء العاملات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن مقتنعون بأن قدرتهن على بناء الثقة والوصول إلى المجتمعات المحلية والنساء في البلدان المضيفة أصول لا تقدر بثمن. وتؤيد تايلند الاستراتيجية الموحدة لتكافؤ الجنسين التي تسعى إلى زيادة تمثيل المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بطريقة مستدامة. ويوصفنا بلدا مساهما بقوات، فإن نسبة النساء العاملات في حفظ السلام اللاتي استخدمتهن تايلند مرتفعة، وسنواصل العمل على زيادة تعزيز مشاركة المرأة على مستويات أعلى، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب وبناء القدرات. ويجري بالفعل تنفيذ تدريب متخصص لحشد المزيد من النساء حافظات السلام، اللواتي تم نشرهن بالفعل في الميدان، بما في ذلك في جنوب السودان.

وأخيرا، نعتقد تايلند أنه لكي يكون أي ترتيب للسلام والاستقرار في مناطق النزاع فعالا ومستداما، لا بد من إجراء حوار ومشاركة وثيقين مع المنطقة المعنية. ويجب أن تؤخذ في الحسبان آراء المنطقة المتأثرة بالنزاع، بما في ذلك أفكار وشواغل نساء المنطقة، من قادة المجتمعات المحلية إلى واضعي السياسات إلى من هم على مستوى القاعدة الشعبية. وخلاصة القول إن آراء المنطقة المتضررة مهمة. فأراء النساء والفتيات مهمة، وآراء النساء والفتيات في المناطق المتأثرة بالنزاع أكثر أهمية.

في الختام، وفي سعيها إلى تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تؤكد تايلند من جديد التزامها بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على النحو الذي أبرزه البيان الافتتاحي لرئيس وزرائنا في مؤتمر القمة العالمي للمرأة في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠٢٢. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لن ينعم المجتمع بالاستقرار الدائم وثمار التنمية المستدامة إلا من خلال تحقيق التنوع والمساواة والشمول.

في جميع استراتيجيات منع نشوب النزاعات وارتكاب الفظائع. ويجب على الدول أن تدعم المساواة بين الجنسين وأن تقضي على العنف الجنسي والجنساني كجزء من منع ارتكاب الفظائع وأن تكفل مشاركة المرأة وقيادتها الكاملتين والمتساويتين والأمنيتين بوصفهما عنصراً أساسياً للوفاء بمسؤوليتها عن حماية السكان من الجرائم الفظيعة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة إسترادا غيرون (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أشكر معالي السيد مايكل موسى أدامو، وزير خارجية جمهورية الغابون، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر المشاركين في المناقشة على أفكارهم القيمة.

يؤكد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له من جديد الدور الهام للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي المفاوضات، وبناء السلام وحفظ السلام، فضلاً عن الاستجابة الإنسانية وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق الدول والأمم المتحدة مسؤولية ضمان الامتثال الفعال لأحكام الخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وما من شك في أن تعزيز قدرة المرأة على الصمود في المناطق التي ابتليت بالجماعات المسلحة مسألة أساسية وينبغي أن تسود في جدول أعمال المجلس. ويجب أن تُستكمل الإجراءات التي تتخذها الدول لتحقيق تلك الغاية بتعهدات ملزمة، مثل تنفيذ تشريعات نزع السلاح القائمة. والعنف المسلح آفة يعززها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مما يقوض حماية المرأة وسلامتها المادية والمعنوية، ويعوق بلا شك تهيئة بيئة تعزز التنمية البشرية المتكاملة والمستدامة. ونعتقد أن معاهدة تجارة الأسلحة صك دقيق قادر على توجيه الدول في تنظيم فعال للاتجار الدولي بالأسلحة، تحظر مبادئه التوجيهية تحويل وجهة الأسلحة. وبالمثل، فمن الأولويات الامتثال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وإدماج مشاركة المرأة بوصفها عاملاً من عوامل السلام والوقاية.

للتمييز والعنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن الاستماع إلى أصوات النساء وإعلائها بشأن تجاربهن واحتياجاتهن الفريدة في حالات الفظائع، أن تعزز استراتيجيات المنع وتسهم في تحقيق سلام دائم. ونشدد على أن المنظمات النسائية تؤدي دوراً رئيسياً في توفير معلومات الإنذار المبكر الحساسة في الوقت المناسب، وحل التوترات بين المجتمعات المحلية من خلال الحوار بين الطوائف، ومكافحة خطاب الكراهية والتحرير على العنف. ويجب أن تكون مشاركة المرأة وقيادتها على نحو كامل وفعال ومجد جزءاً لا يتجزأ من جميع الجهود المبذولة عبر النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ويجب أن تكون المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان جزءاً أساسياً من جميع اتفاقات السلام.

وفي هذا السياق، تود مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية أن تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى زيادة الدعم المقدم للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، والإسهام إسهاماً مجدياً في تنفيذها بسرعة وبشكل كامل. ونحث جميع الدول الأعضاء على احترام جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والوفاء بها. كما ندعو الدول الأعضاء إلى العمل على منع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني والتمييز التي تستهدف النساء والفتيات والتضدي لها. ويشمل ذلك أن تعمل الدول الأعضاء على وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد النساء والفتيات وكفالة التحقيق الكامل في جميع حوادث العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيها ومحاكمتهم أمام محكمة مختصة ووفقاً للمعايير الدولية.

ومن خلال تعزيز فهمنا لديناميات الجنسانية للجرائم الفظيعة ومخاطرها، بما في ذلك من خلال التشاور والمشاركة الهادفة مع السكان المتضررين، وتعزيز التحليل، فضلاً عن الرصد والإبلاغ، يمكننا تحسين التنفيذ الفعال للمسؤولية عن الحماية. ويجب على الدول أن تعترف بمختلف الأدوار التي تؤديها المرأة وأن تأخذ ذلك في الحسبان

وتؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

في حين لم يتحقق بعد تكافؤ الجنسين على الصعيد العالمي في مجال السلام والأمن، فإننا نرحب بكل جهد تبذله الدول المشاركة لزيادة مشاركة المرأة في المجالات المتصلة بالسلام والأمن الدوليين. ومما يؤسف له أن الفتيات والنساء يواجهن عقبات مختلفة أمام نشاطهن، على الرغم من الوعي المتزايد بمساهماتهن في جميع أنحاء العالم. ونتشاطر الشواغل التي أثّرت في تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740) فيما يتعلق بالحوجز العديدة التي تضاعفت بسبب النمطية الجنسانية السائدة التي يتعين على الفتيات والنساء تجاوزها من أجل ممارسة حقهن في المشاركة في الحياة العامة والسياسية.

ولا تدخر جورجيا جهداً لضمان المشاركة المجدية للمرأة في عملية السلام، ولا تزال تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وفقاً لقرارات مجلس الأمن اللاحقة وخطة العمل الوطنية ذات الصلة. وأودّ أن أشير إلى أن حكومة جورجيا تضع اللمسات الأخيرة على خطة عملها الوطنية الرابعة بشأن المرأة والسلام والأمن. إن خطة العمل هذه مبنية على النهج الذي تتبعه الحكومة لإدماج المنظور الجنساني في قطاع الأمن وعمليات صنع القرار من خلال استخدام منظور المساواة بين الجنسين في مفاوضات السلام وتعزيز المشاركة المجدية للنساء والفتيات في جهود في منع نشوب النزاعات وحلها.

تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب وغير متكافئ بالحروب والنزاعات والأزمات. وقد أبرزت حرب روسيا غير القانونية وغير المبررة والوحشية ضد أوكرانيا أهمية التركيز على المرأة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن استمرار الاحتلال والضم الذي يزحف نحو إقليمي تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الجورجيين ينتهك بشكل صارخ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويقوض النظام الدولي القائم على القواعد، ويهدد الأمن الإقليمي والعالمي. ومما يؤسف له أن النساء

وتولي غواتيمالا أولوية خاصة لمشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ووفقاً لبياناتنا الوطنية الواردة من وزارة الدفاع، تم نشر ما مجموعه ٣٠٠ امرأة كأفراد عسكريين ومدنيين في بعثات مختلفة. وقد أثبتت هؤلاء النسوة أنهن قادرات على الأداء الملائم في ظل نفس الظروف الصعبة التي يعيشها نظراؤهن من الذكور. ويتحتم على بلداننا توظيف النساء وإبقاؤهن في عمليات حفظ السلام، إذ تظهر البيانات الأثر الإيجابي الذي تحدثه في تلك البيئات.

وعلاوة على ذلك، تعتبر غواتيمالا أن المنظمات الإقليمية هي من بين الجهات الفاعلة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ هذه الخطة الهامة. فالمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة تضطلع بدور تكميلي هام كما هو منصوص عليه في القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والقرارين اللاحقين ٢٤٦٧ (٢٠١٩) و ٢٤٩٣ (٢٠١٩)، بينما يقع الدور الرئيسي في تنفيذ هذه الخطة العالمية على عاتق الدول.

وخطط العمل الوطنية نتاج حيوي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وينبغي أن تكون أداة قيمة للدول لتنفيذ التزاماتها وللمجتمع المدني لدعمها في جهود التنفيذ. وهي وثائق عملية تتيح للجهات المعنية الوطنية تحديد الأولويات وتحديد المسؤوليات وتخصيص الموارد والشروع في عمل إستراتيجي في إطار زمني محدد لتنفيذ السياسات والبرامج التي تستجيب لاحتياجات وأولويات البلدان المتضررة حالياً من حالات النزاع أو ما بعد انتهاء النزاع.

وتؤكد غواتيمالا من جديد أهمية المسؤولية والقيادة الوطنيتين في بناء السلام وحفظ السلام، وتشدد على أهمية إشراك جميع شرائح المجتمع بغية ضمان تلبية احتياجات جميع القطاعات، ولا سيما أشدها ضعفاً.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد باكراندزه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لرئاسة غابون على عقد جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أنضم إلى زملائي في تقديم الشكر إلى مقدمات الإحاطات على عروضهن الممتازة.

وفي سياق تصاعد النزاع المسلح والعنف، أدت قيادة المرأة كمدافعة عن حقوق الإنسان إلى تعزيز الطابع الشمولي للاستجابة للنزاعات وزيادة الوعي بالحاجة إلى حماية كرامة جميع الناس في النزاعات. ومع ذلك، لسوء الحظ، دفعت المرأة ثمنها باهظاً.

لقد اجتمع مجلس الأمن بالفعل بشأن هذه المسألة عندما تناول في وقت سابق من هذا العام الأعمال الانتقامية التي عانت منها المدافعات عن حقوق الإنسان (انظر S/PV.9016). فقد تعرض العديد منهن للسجن أو انتهاك حقوقهن أو المضايقة أو الاختفاء بسبب دفاعهن عن حقوق أشد الفئات ضعفاً أو لمجرد المطالبة بمكانتهن الأساسية على طاولة المفاوضات.

ونلاحظ بأسف أن الحالة مستمرة في التدهور. فالعقبات الهيكلية والعملية التي تحول دون مشاركة المرأة في عمليات السلام وبناء السلام لا تزال قائمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن المرأة لا تستسلم، ولن تستسلم، لأنها متأكدة من أن ما تبذله من جهود إنما هو من أجل الصالح العام، وليس لصالح مجموعات خاصة. وهذا ما يسمى بالقدرة على الصمود.

وفي حين لا تزال هناك زيادة حادة في الإنفاق العسكري العالمي، لم تبذل أي جهود تذكر فيما يتعلق بإزالة الحواجز. والحقيقة هي أنه عندما يتعلق الأمر بالسلام، فإن الاستثمار المجدي الوحيد هو الاستثمار الموجه، بإرادة سياسية، نحو الحل السلمي للنزاعات والمشاركة الكاملة والهادفة للنساء بمنظوراهن الفريدة والشاملة، مثل مطالب الناشطات بإسكات البنادق في أفريقيا، وضمان الحصول على التعليم في أفغانستان أو الإبلاغ عن الأشخاص المفقودين في سورية.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تنتظرنا، تظل الجمهورية الدومينيكية ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم وجود نظام دولي يسمح بمشاركة المرأة، ويعترف بمساهماتها، ويقبل، كمبدأ مشترك، أنه لا يمكن إجراء تغيير كبير بدون مشاركتها الكاملة. وندعو جميع الهيئات المعنية، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، إلى التمسك على سبيل الأولوية بالدفاع عن المرأة وحمايتها، إذ لا تزال، بما تتصف به من قيادة وقدرة على الصمود، مصممة على الإسهام في بناء بلدان أفضل للجميع.

والفتيات اللاتي يعشن في إقليمي أبخازيا وتسخينفالي اللذين تحتلها روسيا من جورجيا ما زلن يعانين من الانتهاكات المستمرة لحقوقهن الإنسانية ولا يستطعن الاستفادة من إطار حماية حقوق الإنسان التابع لحكومة جورجيا.

وفي كل جولة من مباحثات جنيف الدولية وآلية منع الحوادث ومواجهتها، يثير وفد جورجيا بنشاط احتياجات النساء المرشدات داخلياً والمتضررات من النزاع وأولوياتهن. ويتم تسليط الضوء على هذه المواضيع مع الرؤساء المشاركين لمباحثات جنيف الدولية - الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، كي يتم على النحو الواجب إظهار احتياجات وأولويات النساء المرشدات داخلياً والنساء المتأثرات بالنزاع في عمليات تسوية النزاعات السلمية. وعلاوة على ذلك، وللغرض نفسه، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جورجيا، يعقد المشاركون من الجانب الجورجي في مباحثات جنيف الدولية اجتماعات منتظمة مع ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم النساء المرشدات قسراً المتأثرات بالنزاع، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق المرأة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً على التزام جورجيا بالنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على المستوى الوطني، علاوة على إسهامها في تعزيز تنفيذها على الصعيد العالمي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية الدومينيكية.

السيدة سيدانو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): تشيد الجمهورية الدومينيكية بغابون على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، ونعرب عن تقديرنا لقيادتها في إدراج المنظور الحاسم لقدرة المرأة على الصمود وقيادتها في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها طريقاً إلى تحقيق السلام في المناطق التي ابتليت بالجماعات المسلحة.

إن قدرة المرأة على الصمود وقيادتها عاملان رئيسيان على الطريق نحو تحقيق السلام المستدام. وتعزيزهما يعني تعزيز السلام. ودعمهما هو مسؤوليتنا المشتركة.

له أنه بعد خمس سنوات، لم يحرز أي تقدم بشأن إعادتهم إلى وطنهم بسبب الافتقار إلى حسن النية الحقيقي من جانب ميانمار.

وأود الآن أن أقدم بعض الأفكار لتعزيز قدرة المرأة على الصمود في مجال النهوض بقضية السلام.

أولاً، من خلال الدعم السياسي، يكتسي وجود خطة عمل وطنية فعالة أهمية حاسمة للمضي قدماً بالالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أي بلد. وبنغلاديش من بين البلدان الـ ١٠٣ التي وضعت خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشجع جميع الدول الأعضاء على صياغة خطة عمل وطنية تتضمن مؤشرات أداء.

ثانياً، لقد ظل التمويل شاغلاً رئيسياً بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المناطق المتأثرة بالنزاع. ومن المثير للقلق أنه بدلاً من تحويل الموارد اللازمة لدعم قضايا، مثل قضية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا نزال نشهد زيادة في الإنفاق العسكري على المستوى العالمي، الذي وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق بمبلغ ٢,١ تريليون دولار في عام ٢٠٢١. ونركز على الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع العام والمانحين غير التقليديين لإيجاد مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل.

ثالثاً، إن الدعم المادي للعاملات في مجال بناء السلام وأسرهن، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي للنساء الضحايا، ضروري لمشاركة المرأة مشاركة مجدية في حفظ السلام وبناء السلام في حالات النزاع. ويمكن للإنذار المبكر الفعال والمشاركة المجتمعية والحملات الإعلامية التي تقوم بها بعثات حفظ السلام أن تكفل إيجاد بيئة مواتية للنساء العاملات في مجال بناء السلام. ونشدد أيضاً على دور لجنة بناء السلام ومشاركتها في الدفاع عن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مناطق النزاع. وبصفتنا الرئيس الحالي للجنة بناء السلام، فقد وضعنا المرأة والسلام والأمن في قائمة أولويات برنامج عملها لعام ٢٠٢٢.

رابعاً، يساورنا قلق عميق إزاء الطائفة الواسعة من العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعرب كذلك عن قلقنا

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئاسة غابون على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة السنوية الهامة. كما أشكر نائبة الأمين العام، سعادة السيدة أمينة محمد، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بوجو، وغيرهما من مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الشاملة.

وتؤيد بنغلاديش البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً كندا، بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وكرواتيا، باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

إن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمر حتمي لبناء السلام والحفاظ عليه، لا سيما في الحالات المتأثرة بالنزاع. وقد اعتمد مجلس الأمن القرار التاريخي الفارق ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، في عام ٢٠٠٠، عندما كانت بنغلاديش عضواً في المجلس. بيد أن سينااريو التنفيذ لا يبعث على الارتياح. ولدينا العديد من المهام المتبقية بغية تحقيق تنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً. ومع ذلك، يمكننا أن نستلهم التقرير الأخير للأمين العام، الذي ذكر فيه:

”إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست مجرد رد

على ما ارتكب من أخطاء تاريخية وما مورس من تهميش، بل هو فرصة للعمل بصورة مختلفة“ (S/2022/740، الفقرة ٧)

ولبنغلاديش تجربتها المروعة فيما يتعلق بالعنف الجنسي ضد المرأة خلال حرب التحرير التي خاضتها في عام ١٩٧١، عندما تعرضت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة لانتهاكات جنسية. وعلى الرغم من انشغالنا بالعديد من التحديات في إعادة بناء بلد مزقته الحرب، فقد اتخذنا تدابير لإعادة تأهيلهن على الفور. وقدم الجناة إلى العدالة من خلال إجراءات المحاكمة، وتم الاعتراف رسمياً بإسهام الضحايا.

وإذ نسترشد بتجربتنا، فقد وفرنا المأوى لأكثر من مليون من مواطني ميانمار المشردين قسراً - الروهينغيا - وغالبيتهم العظمى من النساء والفتيات. ونقدم لهم كل ما يلزم من الدعم الحاسم. ومما يؤسف

النزاع. وفي أقل من عام، أصدرنا توجيهها وزاريا لضمان تنفيذ اللائحة الرئاسية على الصعيدين الوطني والمحلي. ومنذ ذلك الحين، شهد تنفيذ الخطة تقدماً كبيراً، مما أدى إلى زيادة كبيرة في مشاركة المرأة الإندونيسية في برامج السلام والأمن.

ثانياً، يجب علينا إنشاء منصات ودعم رأس المال البشري. في عام ٢٠٢٠، شرعت إندونيسيا في إنشاء شبكة جنوب شرق آسيا للمفاوضات والوساطات في مجال السلام. وقد ازدادت قوة الشبكة من خلال تبادل أفضل الممارسات، كما تم تعزيز قدرات نساء جنوب شرق آسيا على التفاوض بشأن السلام والوساطة لإحلاله. وتعمل إندونيسيا، بالتعاون مع المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، على المساعدة في تمكين النساء والشباب في عملية السلام والتنمية في ميانمار. وفي أفغانستان، تهدف شبكة التضامن النسائي الأفغانية الإندونيسية إلى تمكين المرأة الأفغانية بوصفها من عناصر إحلال السلام على جميع المستويات، وخاصة على مستوى القواعد الشعبية. وبالطبع لا يمكن إحداث تغيير دائم إلا من خلال الناس أنفسهم ولا يمكن فرضه من الخارج. ويجب توجيه أي مساعدة إلى ما يحتاجه الناس لإقامة دولة مسالمة ومستقرة ومزدهرة.

ختاماً، وهذه هي النقطة الأخيرة التي أود التطرق لها، يجب أن نضع الدور الموضوعي للقيادة النسائية بغية تعزيز السلام الدائم والمستدام. ولا تزال المرأة في عمليات الأمم المتحدة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في معظم الأدوار القيادية. ولا تقود النساء سوى ١٢ بعثة من أصل ٣٧ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وكما يقول الأمين العام في تقريره (S/2022/740)، فإن الحاجة إلى قيادة المرأة مهمة، لا سيما في مناطق مثل أفغانستان حيث توجد قضايا رئيسية تتعلق بحماية المرأة. وتشاطر إندونيسيا وتؤيد الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى تركيز محدد وهداف على تمكين المرأة وحمايتها في أفغانستان. ويجب الإصغاء إلى أصواتهن بشكل أفضل. وتتمثل إحدى الطرق لضمان ذلك في إنشاء وظيفة أو منصب للأمم المتحدة يركز على المرأة الأفغانية ويمكن أن يساعد الجميع على فهم

لأن انتشار هذه الأسلحة يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ونهيب بجميع الدول أن تكفل قصر توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الحكومات أو الكيانات المأذون لها بذلك حسب الأصول. وأخيراً، نشدد على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في بناء قدرات المؤسسات الوطنية. كما أن بناء القدرات في قطاعي الأمن والقضاء في بيئة هشة أمر حاسم الأهمية لمحاسبة مرتكبي العنف ضد المرأة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بمبادرتكم، سيدتي الرئيسة، بعقد مناقشة اليوم بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

إن تعزيز قدرة المرأة على الصمود في حالات الطوارئ والحالات المعقدة أمر أساسي لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع ذلك، وعلى نحو ما أبرز مقدمو الإحاطات، فإننا نشهد كيف لا تزال هناك تحديات، سواء في جهود الحماية أو في مشاركة المرأة، وكيف تتشابك العوامل المركبة لتشكيل جبهة مكتملة ضد الجهود الجماعية المبذولة لتنفيذ الخطة.

وتتطلب هذه التحديات الاستثنائية جهوداً استثنائية. وفي هذا السياق، تؤيد إندونيسيا الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في الذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالإصرار على مشاركة المرأة مشاركة مجدية في جميع عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وينبغي أن تكون المساهمة المجدية للمرأة حاضرة في جميع مراحل إحلال السلام، من منع نشوب النزاعات وحلها إلى حفظ السلام وبناء السلام والتنمية. ولتحقيق تلك الفكرة، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولاً، يجب أن نكفل أعلى مستوى من الالتزام والدعم السياسيين. ولطالما استرشدنا بذلك المبدأ. ففي عام ٢٠١٤، تم التوقيع على لائحة رئاسية لتوفير أعلى أساس سياسي لحماية النساء والأطفال في حالات

أولاً، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قمنا بسن قانون يقضي بأن يكون ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المسؤولين المنتخبين أو المعيّنين في مؤسسات مالي وإدارتها من النساء، مما يساهم بشكل كبير في اضطلاع النساء بأدوار سياسية في مالي. ثانياً، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قمنا بسن وتنفيذ قانون بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، يتضمن أحكاماً محددة للنساء الريفيات، ولا سيما في المناطق المتضررة جراء انعدام الأمن. ثالثاً، أنشأنا صندوقاً لدعم تمكين المرأة وتطور الطفل. رابعاً، نضمن رعاية شاملة للنساء ضحايا العنف المرتبط بالنزاع من خلال مراكز محددة تم إنشاؤها في عدة مناطق في مالي. خامساً، اعتمدنا وما زلنا ننفذ خطة عملنا الوطنية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أذكر المجلس بأن مالي، التي كانت عضواً في مجلس الأمن للفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١، أيدت بقوة اتخاذ ذلك القرار التاريخي بشأن المرأة والسلام والأمن.

وختاماً، ارتفع عدد النساء الأعضاء في لجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي المبرم في عام ٢٠١٥ الناجم عن عملية الجزائر من ثماني نساء إلى ١٢ امرأة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الاتفاق يتضمن أحكاماً تتعلق بحماية المرأة ومكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك ضمان الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال الأنشطة المدرة للدخل.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام حكومة مالي بمواصلة جهودها لتمكين نساء مالي من مواصلة الإسهام في السلام والمصالحة الوطنية والتعايش السلمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا. وفي ذلك السياق، أشكر جميع الشركاء الذين يساعدون جهودنا في ذلك المجال وأمل في استمرار دعمهم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفقتها الوطنية.

أولاً، نشكر غابون على تنظيم هذه المناقشة المهمة جداً بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ونحن ممتنون لجميع مقدمي

الظروف الفريدة التي تواجه المرأة الأفغانية فهما أفضل وإيجاد حلول عملية وطويلة الأمد لتلك المشاكل.

ونحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لزيادة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في الدعوة إلى خطة السلام داخل منظومة الأمم المتحدة. ولا تزال إندونيسيا ثابتة ومستعدة لدعم الأمم المتحدة في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن الاستثمار في قدرة المرأة على الصمود وقيادتها في الواقع استثمار في مستقبل مستدام وسلمي. **الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيد كونفورو (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإشادة بوفد غابون على قيادته الرائعة لمجلس الأمن هذا الشهر. وينبغي لي أن أشير إلى أن رئاسة غابون اتسمت بمبادرات مهمة مثل مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تعزيز قدرة النساء على الصمود في المناطق الموبوءة بالجماعات المسلحة - وهي مسألة ملحة في عصرنا.

وكما يعلم المجلس، ما فتئ بلدي، مالي، يمر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بأزمة عميقة ومتعددة الأبعاد للأسف ضحاياها الأبرياء أساساً من النساء والأطفال والمسنين. وتتعرض تلك الشرائح الضعيفة من مجتمعنا بانتظام للعنف البدني والنفسي والمعنوي من جانب الجماعات المسلحة غير القانونية وغيرها من كيانات الجريمة المنظمة. وقد أظهرت بوضوح تجربتنا كبلد في حالة نزاع أن النساء، إلى جانب كونهن ضحايا، يتمتعن بقدرة قوية على الصمود. وأدوارهن الحاسمة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها تجعلهن أطرافاً فاعلة حقيقية لتحقيق السلام. وما فتئت المرأة المالية، منذ اندلاع الأزمة، تعمل بنشاط من خلال الرابطات والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات لدعم السكان المدنيين في حماية حقوق المرأة والطفل والدفاع عنها، وإعادة بناء التماسك والمؤسسات الاجتماعية، والمشاركة في الحوار والمصالحة فيما بين الطوائف. كما واصلت مكافحة العنف الجنساني بينما تواصل العمل في أنشطة مدرة للدخل في المناطق النائية من بلدي. وتواصل النساء الماليات، بوصفهن وسيطات على الصعيد المحلي، العمل على تعزيز التعايش السلمي فيما بين مجتمعاتنا، على الرغم من بيئة عدائية لانعدام الأمن والقيود الاجتماعية والثقافية.

إن جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي، متجذرة بعمق في الأعراف الثقافية والقوالب النمطية الجنسانية، وتؤدي بلا جدال دورا في تأجيج التمييز الجنساني، وإدامة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وإعاقة المرأة. وهذا تحد كبير لمجتمعاتنا يتعلق بالقدرة على الصمود وينبغي التصدي بإجراء التغييرات المناسبة، مع إشراك جميع المكونات والأطراف المعنية في الحوار.

وتبين الأدلة أيضا أن المدافعات عن حقوق الإنسان، بوجه عام، أكثر عرضة للاستهداف من جانب جهات فاعلة تابعة للدول وجهات من غير الدول، بما في ذلك في شكل خطاب الكراهية والمضايقة والعنف الجنسي والجنساني. وتواجه المدافعات عن حقوق الإنسان تهديدات إضافية ومختلفة مقارنة بتلك التي يواجهها الرجال، ومرة أخرى تتشكل هذه التهديدات من خلال القوالب النمطية الجنسانية الراسخة والتصورات الاجتماعية المتأصلة عن المرأة. وكما جاء في تقرير الأمين العام (S/2022/740)، من المرجح أن تستهدف هذه الهجمات السلوك الشخصي للمرأة وسلوكها الأخلاقي بغية التقليل من شأنها ووصمها بالعار. وعلينا أن نعترف بأنه على الرغم من جهود المجتمع الدولي، يجب تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على جميع المستويات في جميع أنحاء العالم.

ولا تزال ليتوانيا ملتزمة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الوطني، فضلا عن دعم وتعزيز تنفيذها على الصعيد الدولي. ودأبت ليتوانيا على دعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني منذ إنطلاقه في عام ٢٠١٦. ونتعاون أيضا تعاونًا وثيقًا مع المنظمات غير الحكومية التي تركز على حقوق المرأة الأوكرانية بغية تقديم المساعدة الإنسانية للاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات الأوكرانيات، سواء لأولئك في أوكرانيا أو النازحات إلى بلدان أخرى.

ونشجع جميع الدول الأعضاء على تهيئة وصون بيئة آمنة وتمكينية لجميع الذين يعملون من أجل حماية وتعزيز المساواة بين الجنسين، بمن فيهم النساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعات عن المساواة بين الجنسين، وضمان عدم وجود مكان للإفلات من العقاب.

الإحاطات على عروضهم، بمن فيهم السيدة زهرة نادر على شهادتها المؤثرة.

إن المساواة بين الجنسين عامل أساسي في ضمان أمن البلد واستقراره. وهناك أدلة تشير إلى أن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عملية صنع القرار توفر طريقا نحو السلام المستدام ومنع نشوب النزاعات. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاعتراف بأن النساء عناصر حاسمة الأهمية بالنسبة للسلام والأمن، وعلى الرغم من قيادتها القوية في طليعة الاحتجاجات ضد القيادات السلطوية، لا تزال النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يواجهن القمع والاعتداء وما زلن ممثلات تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في الحياة العامة.

وفي الآونة الأخيرة، تواجه إيران اضطرابات عامة شديدة جراء المظاهرات والاحتجاجات التي أشعلها مقتل مهسا أميني بشكل مأساوي. وتقود النساء الإيرانيات بكل تنوعهن التغيير ويطالبن بتحقيق العدالة. إن أعمال العنف واستخدام القوة الفتاكة من قبل السلطات ضد المتظاهرين والمدافعات عن حقوق الإنسان أمر مروع. كما ندين بيلاروس لحرمانها النساء من العديد من الحقوق والحريات التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان ولسجنها الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان، مثل ماريا كاليسينكا وماريا رابكوف، اللتين قادتا حركات شعبية احتجاجا على الانتخابات الرئاسية المزورة في عام ٢٠٢٠.

ونشعر بالفزع إزاء القمع المنهجي الذي تمارسه طالبان ضد النساء والفتيات في أفغانستان. ويحرم ما يقرب من ٢٠ مليون امرأة وفتاة أفغانية من الحقوق الأساسية، مثل الحق في التعليم والعمل. ويساور ليتوانيا قلق عميق أيضا إزاء التقارير عن حالة حقوق المرأة في هايتي، حيث تستخدم العصابات المسلحة الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على نطاق واسع لثب الخوف ومعاكبة السكان المحليين وإخضاعهم وإلحاق الأذى بهم. إن العدوان العسكري الروسي الوحشي وغير المبرر على أوكرانيا يتسبب في أزمة إنسانية أخرى تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. ويجب التحقيق في العنف الجنسي والجنساني المستمر والعدد المتزايد من حالات اغتصاب النساء والفتيات الأوكرانيات المبلغ عنها، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وأود أن أتشاطر معكم مثالا على عمل أحد شركائنا مع جماعات الرعاة في جنوب السودان. فمن خلال ما يسمى بقوافل السلام، يجتمع الرجال والفتيات في مخيمات رعاة الماشية مع النساء والفتيات والمسنين للتفكير في الشؤون الجنسانية والمشاركة الإيجابية للذكور والسلام الشامل.

وأخيرا، الحماية هي أمر أساسي. ومن غير المقبول أن يتقلص الحيز المتاح للقيادات النسائية والنساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان وأن يواجهن تهديدات وعنفا يعرضهن لخطر جسدي ويمنعن من ممارسة عملهن الهام.

ولا تزال مملكة هولندا ملتزمة التزاما قويا بدعم عمل الأمم المتحدة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وحماية التقدم المحرز بشق الأنفس والدفاع عنه من أجل النساء والفتيات بكل تنوعهن، وحماية حقوقهن، ومواصلة العمل الجماعي لضمان سماع أصواتهن والاعتراف بمساهماتهن ودعم قيادتهن. فلنغتنم هذه الفرصة للعمل بشكل مختلف.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المغرب. **السيدة الموتشو (المغرب) (تكلمت بالفرنسية):** أولاً وقبل كل شيء، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية قصوى - المرأة والسلام والأمن - في ظل رئاسة غابون لمجلس الأمن. ونرحب أيضا باختيار موضوع هذا العام بشأن تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها كوسيلة لتحقيق السلام في المناطق الموبوءة بالجماعات المسلحة.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو الإطار المرجعي الدولي لاحترام وتعزيز حماية حقوق المرأة في حالات النزاع وبناء السلام، ويشدد على أهمية مشاركة المرأة النشطة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. وقد عزز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) دور المرأة ومساهماتها في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع وقدرتها على التصدي لمختلف أشكال التمييز والإيذاء التي ترتكبها الجماعات المسلحة في عدة مناطق من العالم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا. **السيدة براند (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم المهمة.

تؤيد مملكة هولندا البيانات التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي، ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، ومجموعة أصدقاء المرأة في أفغانستان، ومجموعة الأصدقاء المعنية بالمسؤولية عن الحماية.

ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

ونرحب بتركيز المناقشة على قدرة المرأة على الصمود والقيادة. وكما ذكر الأمين العام عن حق في تقريره (S/2022/740)، وكما أكد زميلي من بنغلاديش للتو، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست مجرد رد على الأخطاء التاريخية والتهميش، بل هي أيضا فرصة للقيام بالأشياء بشكل مختلف. إنها فرصة لنا للتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجهها النساء والفتيات في حالات النزاع في العديد من أنحاء العالم، من أفغانستان إلى أوكرانيا ومن مالي إلى اليمن.

وفي الوقت الذي يجري فيه عكس مسار التقدم المحرز في مجال حقوق النساء والفتيات، ويزداد عدد النزاعات، وترتكب الجماعات المسلحة انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، نحتاج إلى أمم متحدة قوية وعمل جماعي لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للقيادات النسائية والنساء من بناء السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان على جميع المستويات.

ونحتاج أيضا إلى عمل جماعي بشأن الوقاية بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار، بما في ذلك علاقات القوة غير المتكافئة، والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية والمعايير الاجتماعية السلبية التي يستند إليها التمييز الجنساني وعدم المساواة بين الجنسين. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكننا أن نتعلم من العمل الجاري على مستوى المجتمع المحلي ومستوى القاعدة الشعبية، مثل لجان السلام. ويمكننا أن نتعلم من المبادرات التي تشمل الرجال والفتيات، لأنها جزء هام من الحل. ويمكننا أن نتعلم من هذه النهج ونجاحها في تخفيف حدة النزاعات الناشئة.

ورجالاً - يمكنه التمتع بحقوقه ويشارك مشاركة كاملة في عملية التنمية في البلد.

أما الركيزة الثالثة فهي التمكين الاقتصادي للمرأة. يسعى المغرب إلى تحسين ظروف مواطنيه، بدون تمييز، ومكافحة التفاوتات الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. ولذلك، يحتل التمكين الاقتصادي للمرأة أولوية قصوى لدى المغرب في خطة عمله الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ المغرب سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين. وكنا من أوائل البلدان في العالم التي نفذت ميزنة مراعية للاعتبارات الجنسانية، التي تتبع نهجاً شاملاً للمساواة بين الرجل والمرأة في تمويل السياسات العامة، مما يعزز مشاركة المرأة وقدرتها على الصمود وقيادتها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

في الختام، يود وفدي أن يشدد على أن إدراج النهج الجنساني في حالات ما بعد انتهاء الصراع أمر أساسي لضمان التنمية المستدامة والمنصفة منذ بداية عملية البناء، التي يتقاسم فيها الرجال والنساء الموارد، والفرص، وصنع القرار، والسلطة. ولا يزال إعطاء الأولوية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمراً حاسماً، ولا سيما في إعادة بناء الاقتصاد من خلال التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع، والانتعاش الاقتصادي، وإعادة إرساء الحكم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل النيجر.

السيد عثمان (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أشكر غابون على إدراجها في برنامج العمل، خلال رئاستها لمجلس الأمن، مسألة المرأة والسلام والأمن المهمة والحسنة التوقيت.

إننا إذ نقترّب من الذكرى السنوية الثانية والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، يواجه المجتمع الدولي تصعباً في التهديدات الأمنية التي، للأسف، تشكل النساء والفتيات ضحاياها الرئيسيين. والتقرير الأخير للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن (S/2022/740) يسترعي انتباهنا إلى المعاناة القاسية للمرأة

وفي ٢٣ آذار/مارس، أطلق المغرب رسمياً أول خطة عمل وطنية لديه بشأن المرأة والسلام والأمن دعماً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والهدف العام لخطة العمل الوطنية الأولى للمغرب هو المساهمة في حماية السياسات التي تعزز المساواة للمرأة وتطويرها بصورة شاملة، استناداً إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد عمل المغرب على تحقيق أهداف القرار باتباع نهج تشاركي وشامل، مع إشراك جميع الإدارات الوزارية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة وممثلي المجتمع المدني.

لقد أثبتت العمان الماضيان للمجتمع الدولي أننا لم نعد نواجه أخطاراً تتصل بالنزاعات في العالم فحسب، بل إن تهديدات اليوم، بما في ذلك التهديدات التي تتعرض لها صحتنا والكوارث الطبيعية المتصلة بتغير المناخ، لا تقل أهمية عن التهديدات العسكرية والتهديدات المتصلة بالنزاعات. ولهذا السبب، اختارت المملكة المغربية، لدى وضع خطة عملها الوطنية، نهجاً أكثر شمولاً وتكاملاً بالنظر إلى ما هو أبعد من المفهوم العسكري للبحث للأمن. والهدف من ذلك هو تعزيز قدرة المرأة على الصمود في مواجهة التهديدات الناشئة في سياق إقليمي ودولي دائم التغيير.

ومن أجل معالجة هذه القضايا، تستند خطة العمل الوطنية المغربية إلى ثلاث ركائز رئيسية.

وتتطوي الركيزة الأولى على تعزيز مشاركة المرأة في الدبلوماسية الوقائية والوساطة وعمليات حفظ السلام. والمغرب، في التزامه المستمر بحفظ السلام والأمن الدولي، يشجع ويدعو إلى تعزيز مشاركة المرأة في تلك المجالات، استناداً إلى فكرة أنه لا يمكن بناء السلام المستدام إلا من خلال المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات السلام.

وتتطوي الركيزة الثانية على تعزيز ثقافة السلام والمساواة بين الجنسين. وفي هذا الإطار، يسعى المغرب جاهداً إلى تعزيز أسس المجتمع المفتوح وفقاً لمبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والتضامن ونبذ العنف. ومن خلال حملات التوعية والتثقيف، يشدد المغرب على أهمية ثقافة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين على أساس المبدأ الأساسي القائل بأن كل فرد - نساء

أشير إلى إنشاء مجموعة أصدقاء المرأة في منطقة الساحل في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، خلال اجتماع انعقد على غرار صيغة آريا، شارك في رعايته ١٢ عضواً في مجلس الأمن، بما في ذلك النيجر.

أود أن أعرب عن ارتياح وفدي للتقدم الكبير المحرز في النظر في البعد الجنساني في عمليات حفظ السلام وبناء السلام - وهو اتجاه ينبغي تشجيعه، لأنه يساعد على تحسين تنفيذ الولايات.

إن حالة الطوارئ المناخية تنشئ احتياجات إنسانية إضافية وتؤدي إلى تفاقم القضايا الإنمائية القائمة وإطالة أمدها. وفي الواقع أن الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ، وإن كانت متنوعة في طبيعتها من منطقة إلى أخرى، أصبحت متكررة على نحو متزايد، وتؤثر تأثيراً سلبياً على حقوق الإنسان، وتعطل سبل العيش، وتهدد الأرواح في جميع أنحاء العالم. وفي منطقة الساحل التي ينتمي إليها بلدي، فإن تغير المناخ، بما له من أثر سلبي على الأنشطة الزراعية والرعية، وكذلك على الموارد المائية، يتسبب أيضاً في الجفاف الشديد والأمطار الغزيرة التي تقوض الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

إن هذه البيئة التي تسودها المنافسة على ضمان سبل كسب الرزق توجج الصراعات المتفاقمة بين القبائل بسبب التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن جراء أنشطة الجماعات الإرهابية المسلحة، يتجلى فيها بوضوح الأثر السلبي غير المتناسب على النساء والفتيات. وترى النيجر أن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لا ينفصل عن السياسات الحكومية لمكافحة تغير المناخ التي تشمل البعد الجنساني.

عند هذا المنعطف، أود أن أذكر بأن بلدي قد نقح سياسته الجنسانية الوطنية للتصدي للتحديات الجديدة المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة. والركيزة الثالثة للسياسة تتشدد على تمكين المرأة والنمو الشامل فيما يتعلق بالإدارة البيئية المستدامة وإدارة مخاطر الكوارث وحالات الطوارئ الإنسانية.

في الختام، يجري تنفيذ البرامج والبرامج الفرعية لاستراتيجية النيجر وخطتها الوطنية للتكيف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي بنهج يراعي الفوارق بين الجنسين.

في حالات الصراع والطوارئ الإنسانية، ولا سيما عودة الهجمات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان وزيادة العنف الجنسي المتصل بالصراعات. ويعرب وفدي عن قلقه العميق إزاء الإبلاغ عن ٣٣٠٠ حالة من حالات العنف الجنسي المتصلة بالصراع، ويدعو إلى مزيد من التعاون والتنسيق لضمان المساءلة وإنهاء الوصمة التي تواجهها الناجيات من العنف الجنسي.

فيما يتعلق بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وضعت النيجر خطة عمل وطنية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، تركز على المجالات الاستراتيجية التالية: الوقاية، والحماية، والعمل المشترك، والشراكة، والتنسيق. ولضمان العمل المشترك بهمة من جانب الجماعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني التي تقودها المرأة في عمليات السلام والتحويلات السياسية، تركز الخطة على إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة المجدية للمرأة في منع نشوب الصراعات على نحو مستدام وفي تعزيز التماسك الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، ولتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في سائر مناحي الحياة العامة، أنشأ القانون رقم ٢٠٠٠-٠٠٨ الصادر في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ نظام محاصصة للمناصب المنتخبة في الحكومة والإدارة العامة للدولة. وعلاوة على ذلك، بغية ضمان السلام والازدهار، تسعى الاستراتيجية الوطنية للتمويل الشامل إلى ضمان الإدماج الاقتصادي للمرأة، وهو تمويل يراعي الفوارق بين الجنسين، وأسفر عن زيادة كبيرة في فرص حصول المرأة على خدمات مالية متنوعة ومبتكرة وجيدة ومنخفضة التكلفة.

إن النيجر إذ تدرك أن سيادة القانون والوصول إلى العدالة أمران أساسيان لبناء مجتمع عادل وسلمي، من خلال القانون رقم ٢٠١١-٠٤٢ الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ الذي أنشأ وكالة وطنية للمساعدة القانونية والقضائية، كفلت بدون أي تمييز وصول المواطنين إلى العدالة ومن دون عوائق.

أما على الصعيد الدولي، فقد شارك بلدي في العديد من المبادرات الرامية إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أن

بأدوار مهمة وأساسية في منع نشوب النزاعات وحلها. وحفظ السلام، وبناء السلام والعمليات السياسية والاستجابات الإنسانية ومساعي المصالحة والوساطات وإعادة البناء والتعافي بعد النزاعات والحروب.

وعلى الرغم من الالتزامات الواردة في القرارات العشرة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، من المهم أن ننوه بأن جدول أعمال هذا الملف لا يزال في حاجة إلى المزيد من الالتزامات والإرادة السياسية لضمان تنفيذه بالكامل، ولا سيما في نطاق عمل مجلسكم. إننا نؤمن بالدور المهم الذي تؤديه المرأة في المجالات المختلفة، مع التأكيد على أن مشاركتها في العمليات السياسية وبناء السلام له أثر إيجابي على مخرجات ونتائج تلك العمليات، حيث تشير التقارير والإحصائيات في هذا الصدد إلى أن مشاركة المرأة تزيد من احتمالية استمرار اتفاقيات السلام لسنوات أكثر وجعلها أكثر استدامة. لذلك، يجب أن يكون تمكين المرأة في الأزمات والنزاعات من أهم الأدوات في عمليات السلام.

إن دولة الكويت تولي مسألة النهوض بالمرأة الكويتية وتمكينها وتعزيز حقوقها وحمايتها اهتماما بالغا. ونجدد، في هذا الصدد، التأكيد على أن المرأة الكويتية تزداد مكاسبها عاما بعد عام في هذا الإطار، وخاصة منذ أن نالت حقوقها السياسية بالترشح والانتخاب في عام ٢٠٠٥. وقد ساهمت المرأة الكويتية في صنع القرار السياسي عبر السنين من خلال تقلدها مناصب قيادية عديدة. ومؤخرا، شهدنا عرسا ديمقراطيا في بلدي تمثل في انتخابات مجلس الأمة الكويتي حيث نجحت فيها المرأة الكويتية بالعودة مجددا إلى كرسي البرلمان بعد فوز امرأتان في تلك الانتخابات. كما تم تعيين امرأتين في التشكيل الحكومي الأخير. وبناء على توجيهات القيادة السياسية في بلدي، تم مؤخرا استحداث أول وزارة بتاريخ دولة الكويت تهتم بالمرأة والطفولة لبناء مجتمع متوازن ومتربط قائم على احترام حقوق المرأة وحماية الطفل ضد أي انتهاك أو استغلال أو إساءة لهم بأي شكل من الأشكال، ولتعزيز دور المرأة الكويتية في بناء نهضة البلد ومستقبله والعمل على تمكينها في مختلف الميادين. هذا وتؤكد دولة الكويت على

الرئيسية (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت. السيد محمد (الكويت): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إلى غابون على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة اليوم خلال رئاستها لمجلس الأمن. أعتنم هذه المناسبة لأعرب عن تمنياتنا لبلدكم الصديق بالتوفيق والنجاح خلال الفترة المتبقية من رئاستكم للمجلس. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على ما قدموه لنا من معلومات قيمة وآراء، نقدرها حق قدرها، بشأن موضوع مناقشة اليوم المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

يواجه عالمنا اليوم تحديات كبرى ومعقدة ومترابطة، بما في ذلك مكافحة انتشار الأوبئة مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، واستمرار النزاعات المسلحة والحروب، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والمالية، وانعدام الأمن الغذائي، والمجاعة في بعض الدول، وغيرها من التحديات الجسيمة. إن كل ذلك له آثار مباشرة على سبل عيش مئات الملايين من البشر، ولا سيما النساء والفتيات.

نتفق جميعا على أن مسألة النهوض بالمرأة وتمكينها موضوع بالغ الأهمية في جدول أعمال المجتمع الدولي. ومع ذلك، وعلى الرغم من موضوع تمكين المرأة جدير بالاهتمام، ما زلنا نرى أن هناك المزيد مما ينبغي عمله من أجل تمكين المرأة في مختلف المجالات.

لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أنشأ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ركيزة أساسية في العمل المتعددة الأطراف على الصعيد الدولي، وأداة هامة في تعزيز الجهود الوطنية، والإقليمية، والدولية في منع نشوب الصراعات وتسويتها، والنهوض بالمجتمعات، وتحقيق التقدم في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والإنمائية، والسياسية. ويشهد التاريخ بأن المرأة دائما تكون أولى ضحايا الحروب والنزاعات والاضطرابات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى المناخية. ورغم ذلك، فإن المرأة أثبتت وبرهنت عبر الزمن وفي كل حين، بما في ذلك خلال النزاعات المسلحة، أن إمكاناتها وقدراتها المذهلة على الصمود لمواجهة الصعاب حاضرة ومستدامة. وقامت

السيدة رودريغس - بيركيت (غيانا) (تكلت بالإنكليزية): أهنتكم، سيدتي الرئيسة، وأهنئ الجمهورية الغابونية على توليكم الرئاسة، وأعرب عن امتناني للدعوة إلى عقد هذه المناقشة السنوية لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن تحت شعار "تعزيز قدرة المرأة على المجابهة وتعزيز قيادتها كطريق من طرق تحقيق السلام في المناطق المتضررة من الجماعات المسلحة". أشكر السيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام، والسيدة سيما بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وغيرهما من مقدمات الإحاطات لنا على بياناتهن، وأود أن أوثق بأنهن بدورهن النشط في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إننا نجتمع في وقت يبدو فيه أن هناك انتكاسة في المكاسب التي تحققت في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لذلك، يجب أن نضاعف جهودنا. ولا تزال غيانا ملتزمة التزاماً كاملاً بالخطة وبالتمكنين الشامل للمرأة. ونؤكد من جديد دعمنا للجهود الجارية لتعزيز صمود المرأة وقيادتها والتصدي للأثر غير المتناسب للنزاع على النساء والفتيات.

وفي المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة، لا تزال المرأة تبدي قدرة هائلة على الصمود في أقصى الظروف. إن أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/740) يسلط الضوء على بعض التحديات المتزايدة التي تواجهها النساء والفتيات في البلدان المتأثرة بالنزاعات، من الزواج القسري والاتجار والعنف والاستغلال الجنسين إلى الجوع الحاد وعدم القدرة على الحصول على الرعاية الطبية. ويكشف التقرير عن الحاجة الملحة إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، من بين أمور أخرى. والمرأة جزء من الحل ويجب أن تكون جزءاً من عملية صنع القرار بطريقة مجدية وعلى قدم المساواة. وذلك أمر أساسي لصون السلم والأمن الدوليين واستدامتهما.

لكن لكي نبني القدرة على الصمود ونعزز القيادة النسائية، يجب أن نتصدى للحوالز القائمة. ومن أهم المؤشرات لتعزيز القيادة وبناء القدرة على الصمود من أجل السلام مدى إدماج المرأة في مؤسسات الحكم. في غيانا، زدنا ولا نزال نزيد تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها وتمثيلها على جميع مستويات الحكومة. أما على الصعيد

مواصلتها للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ولا يفوتني هنا إلا أن أقدم تحية إجلال واحترام وعرفان لتضحيات المرأة الكويتية، فتاريخنا يشهد بأنها واجهت الاحتلال بكل بسالة وشجاعة إلى أن عاد الحق لأصحابه وتحرر بلدي بموجب قرارات صادرة عن مجلسكم. كما أدت المرأة دوراً مهماً في مرحلة إعادة الإعمار والبناء ونهضة المجتمع، وكانت عنصراً أساسياً في جهود دولة الكويت لمواجهة كوفيد-19.

ختاماً، اسمحوا لي أن أنطرق إلى جزئية مهمة من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن الصادر هذا الشهر، ألا وهي تلك التي تتعلق بتناول مجلسكم لخطة المرأة والسلام والأمن. يشير التقرير إلى أنه في عام 2021 تضمنت 69 في المائة من قرارات مجلس الأمن إشارات إلى المرأة والسلام والأمن، ما يشكل زيادة بنسبة 5 في المائة عما كان عليه الأمر في عام 2020. كما قدم عدد أكبر وغير مسبوق من النساء إحاطات لمجلس الأمن في عام 2021، حيث دعت 62 امرأة من المجتمع المدني لتقديم إحاطات إلى المجلس مقارنة بـ 25 امرأة ممثلات للمجتمع المدني بين عامي 2000 و 2015. إن هذا التقدم المهم مرحب به ويحسب للدول الأعضاء التي ساهمت في إنجازه. ونأمل بمواصلة هذا التطور لضمان وصول صوت النساء واستمرار مشاركتهن في أعمال المجلس بفعالية.

هذا وكلنا فخر أن نرى وفد دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة الممثل العربي في مجلس الأمن بقيادة في قيادة امرأة وعضوية كوكبة مميزة من النساء الدبلوماسيات، مشيدتين في ذات السياق بالجهودات الاستثنائية لهذا الفريق في نقل صوت العرب إلى مجلسكم بما فيها صوت المرأة العربية.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غيانا.

مرارا وتكرارا التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على جميع المستويات - محليا ووطنيا ودوليا.

إن الإرهاب والحرب ظاهرتان عالميتان يتعرض لهما، للأسف، الشعب الإسرائيلي على أساس منظم. وقد تعين على المواطنين في العديد من مدن جنوب إسرائيل أن يتعاملوا مع الآثار الطويلة الأجل للهجمات التي تشنها المنظمات الإرهابية، بما في ذلك حركتا حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، سواء أثناء حالات الطوارئ أو في حياتهم اليومية.

وأكد ذلك ضرورة إنشاء نموذج فريد يدعم تلك المجتمعات المحلية ككل، فضلا عن دعم كل فرد من أفرادها على حدة. وأنشأت منظمة "الائتلاف الإسرائيلي للتعامل مع الصدمات"، بالشراكة مع السلطات الإسرائيلية ذات الصلة، خمسة مراكز للنهوض بالقدرة على الصمود في جنوب إسرائيل بهدف توفير الرعاية الفردية والأسرية وتعزيز استعداد السلطات المحلية لحالات الطوارئ والتهديدات الأمنية.

وتقاس القدرة على الصمود في أوقات النزاع ولكنها تُبنى في أوقات السلم. وفي بيت هاغفن بمدينة حيفا، تجتمع مجموعات من النساء المسيحيات والمسلمات واليهوديات بانتظام للتدريب كمتطوعات من أجل مساعدة المجتمع المحلي في أوقات الطوارئ. ويتم تعليم هؤلاء النساء نوات الخلفيات المتنوعة أدوات عملية، مع تعزيز قدرتهن على الصمود. وثمة مجموعة أخرى تتألف من نساء يهوديات وأرثوذكسيات، يجتمعن بصفة دورية لتعزيز الخطاب المشترك. ومن خلال رواياتهن، الشخصية والمجتمعية على حد سواء، تساعد هؤلاء النساء في بناء الثقة وتعزيز قنوات الاتصال. وتلك القنوات هي التي تمكن من إجراء حوار عندما تشتد الحاجة إلى ذلك.

وعلى مر السنين، ونتيجة للأحداث التي تسبب إصابات جماعية وحالات الطوارئ في إسرائيل، نشأت ضرورة وجود سلسلة رعاية شاملة ومتعددة التخصصات على أساس التعاون الشامل لعدة قطاعات واتباع نهج استباقي للتأهب لحالات الطوارئ. وتقف إسرائيل على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل من أجل كفالة تحسين مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء القدرة على الصمود.

الدولي، فنواصل الدعوة إلى إدماج المرأة وتمكينها، بينما نسهم في الجهود الإنسانية الرامية إلى حماية النساء والأطفال. وأعربت غيانا باستمرار عن تأييدها القوي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال إنشاء وتنفيذ آليات تسعى إلى تحقيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في عمليات منع نشوب النزاعات وصنع السلام. ويشمل ذلك مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، فضلا عن تشجيع زيادة مشاركة المرأة على جميع المستويات في منع نشوب العنف المسلح والنزاعات المسلحة والحد منهما.

ومن الضروري اتباع نهج متعدد الجوانب مراعى للمنظور الجنساني إذا أردنا أن نعالج بصورة مجدية مشاركة المرأة في السلام والأمن. وهناك بالفعل أطر قوية قائمة، بما في ذلك منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب أن نتخذ معا إجراءات جماعية للوفاء بتنفيذ تلك الالتزامات.

في الختام، تقف غيانا على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود البناءة الرامية إلى النهوض بالمرأة في جميع المجالات بغية بناء مستقبل أفضل للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شابير بن نفتالي (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن

أهنئ غابون على رئاستها.

صدقت إسرائيل على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٠٥،

وعينت مبعوثا خاصا لمعالجة هذه المسألة، كما أنها تعمل باستمرار مع الشركاء الرئيسيين لتنفيذ القرار.

وكانت إسرائيل ثالث بلد في العالم تتولى فيه امرأة، هي غولدا مائير، أعلى المسؤوليات السياسية كرئيسة للوزراء. والمساواة بين الجنسين مكرسة في إعلان استقلال إسرائيل.

وما فتئت إسرائيل تؤمن بالدور الأساسي للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات وفي عمليات السلام والمفاوضات وحفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولهذا السبب، أظهرت إسرائيل

إذ نجتمع معا للإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نجد أن الزخم الذي تولد قبل ٢٠ عاما لا يقل أهمية عن أي وقت مضى. ففي حالات النزاع المسلح، لا تزال الأضرار المرتبطة بنوع الجنس، بما في ذلك العنف الجنسي، متفشية. واليوم، يجب على المجتمع الدولي أن يجدد التزامه بحزم بالنهوض بحالة النساء والفتيات في سياقات النزاع.

ونعلم أن عدم المساواة بين الجنسين يؤدي إلى تفاقم أثر النزاع على النساء، اللاتي كثيرا ما يكون لديهن موارد مالية أقل للتعافي من إصاباتهن ومن الأضرار التي تلحق بممتلكاتهن؛ وهن أكثر عرضة للتمييز بسبب الإصابة أو الإعاقة؛ وقد يواجهن عقبات إضافية أمام الحصول على الرعاية الطبية؛ وهن أقل مشاركة في تحديد أماكن تسليم المساعدات الإنسانية. ومن ثم، فإننا نعلم أن العمليات العسكرية لا توفر بيئة متكافئة للنساء والفتيات.

ويجب على أطراف النزاع المسلح أن تراعي هذا التفاوت على نحو أفضل في عملياتها القتالية. وعندما يتعلق الأمر بالأثر المحدد لسير الأعمال العدائية، يمكن أن يكشف التحليل الجنساني عن اختلافات كبيرة في الآثار الضارة للأعمال العدائية على النساء والرجال. ويمكن التنبؤ بهذه الاتجاهات. وينبغي أن يسترشد القائمين على العمليات العسكرية بما فيه الكفاية بالأدلة على تأثيرها على النساء والفتيات.

وكما هو مبين في تقريرنا الأخير، نعتقد أن إدماج منظور جنساني في تطبيق القانون الدولي الإنساني وتفسيره يشكل لبنة أساسية للتقدم نحو تخفيف الضرر الواقع على النساء والفتيات في النزاعات المسلحة. وعلى وجه التحديد، يقتضي القانون الدولي الإنساني أن تُقِيم أطراف النزاعات المسلحة الضرر المتوقع أن يلحق بالمدنيين وأن تتخذ خطوات للحد منه كجزء من تطبيق التزاماتها. ونرى أنه من المرجح أن تكون تقييمات الضرر المتوقع أن يلحق بالمدنيين دقيقة إذا نُظر إليه من منظور جنساني.

إن المنظور الجنساني أمر بالغ الأهمية ليس لضمان احترام القانون الدولي الإنساني ومبدأي الإنسانية والحياد فحسب، بل أيضا

وتنفذ الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (ماشاف) برامج لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء قدرات النساء اللاتي يعشن في جميع أنحاء العالم. وتهدف تلك البرامج، التي تركز على التمكين من خلال الزراعة وريادة الأعمال والتكنولوجيا والتطوير الكلي لنظام الرعاية الصحية، إلى معالجة عدم المساواة بين الجنسين والجوانب الحاسمة للتنمية المستدامة.

كما تقدم منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية المساعدات الإنسانية وخدمات التوجيه لتعزيز قدرة المرأة على الصمود على الصعيد العالمي. وفي الآونة الأخيرة، صُممت سلسلة من هذه البرامج التدريبية للمهنيين الأوكرانيين ونُفذت في إسرائيل. وتوفر تلك البرامج الأدوات اللازمة لتعزيز القدرة على الصمود من خلال الأساليب الإسرائيلية للتعامل مع الصدمات النفسية في المدارس والمجتمعات المحلية.

إن مشاركة المرأة في ميداني السلام والأمن أمر حيوي ويجب مواصلة تعزيزه. غير أنه من المفجع أن العديد من النساء في جميع أنحاء العالم ما زلن يناضلن من أجل نيل أبسط حقوقهن الإنسانية. فالنظام الإيراني مذنب بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحق سكانه، وخاصة النساء والفتيات. والقمع الوحشي لحقوق المرأة من قبل النظام الإيراني، فضلا عن القمع المروع لأولئك الذين يحتجون على هذه الوحشية، والذي أدى إلى مقتل مئات المتظاهرين على أيدي الشرطة الإيرانية، يتناقض بوضوح مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك علاقة لا يمكن إنكارها بين الشمول وإحلال سلام مستدام طويل الأمد. وتحرص إسرائيل على تشاطر معارفها وخبراتها في ميدان المرأة والسلام والأمن على الصعيد العالمي، وترغب في ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة بوفان.

السيدة بوفان (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن.

(تكلمت بالإنكليزية)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلبت ممثلة جمهورية إيران الإسلامية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيتها الكلمة الآن.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية): لم يكن لدى وفد بلدي نية للإدلاء بأي بيانات أخرى بشأن هذا البند من جدول الأعمال نظرا إلى طول مدة الجلسة، التي استمرت أصلا طوال اليوم ولكن لأن ممثلة النظام الإسرائيلي أساءت مرة أخرى، في بيانها، استخدام هذا المنبر وانحرفت عن الموضوع الرئيسي المعروض على مجلس الأمن، موجهة ادعاءات لا أساس لها تجاه بلدي، فإنني أشعر بأنني مضطرة للرد على تلك المزاعم الباطلة.

لم يكن ذلك مفاجأة حقيقية لنا لسببين. أولا، ظل النظام الإسرائيلي دائما يأتي بخطط تنطوي على الخداع واستخدام الأكاذيب. وغرضه الخبيث واضح: وهو إخفاء سياسات النظام الصهيوني التوسعية والتخريبية والإرهابية في المنطقة وصرف الانتباه عن الفظائع المروعة التي لا تزال ترتكب في فلسطين المحتلة، ولا سيما ضد النساء والفتيات الفلسطينيات.

ثانيا، ردا على الجرائم الدولية، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وأعمال العدوان التي يرتكبها هذا النظام ضد شعب فلسطين وغيره من دول المنطقة، لم يف مجلس الأمن بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويرجع هذا إلى أن عضوا دائما في مجلس الأمن أعطى النظام الإسرائيلي حرية مطلقة في التصرف. ولذلك، فإن تقاعس مجلس الأمن وصمته سيشجعان النظام الإسرائيلي على ارتكاب المزيد من الجرائم البشعة.

وبناء على ذلك، من غير المستغرب أن يحضر نظام الفصل العنصري الإسرائيلي جلسة مهمة مثل هذه ويتكلم عن حقوق النساء والفتيات، في حين أن النساء والفتيات الفلسطينيات ما زلن يعانين من الاحتلال الذي دام عقودا وسياسات وممارسات النظام الاستعمارية وذات طابع الفصل العنصري في فلسطين المحتلة. وكان ينبغي لممثلة النظام الإسرائيلي أن تتكلم عن الأعداد التي لا حصر لها من النساء

لتقديم استجابة فعالة لأنه يساعدنا في تحديد مكانم قوة الناس وقدراتهم وآلياتهم للتكيف.

وقد رأينا مرارا وتكرارا كيف اضطرت النساء للقيام بأدوار جديدة في أوقات الحرب وكيف يفعلن ذلك بعزم وقوة. وبينما لا يزال الرجال هم الأكثر عرضة للإصابة أو القتل أو الاختفاء أو الاحتجاز، تصبح النساء المعيلات الرئيسيات للأسر والقيادات والناشطات اللواتي يبحثن عن أحبائهن. وهن يفعلن ذلك كله فيما يواصلن القيام بأعمال الرعاية التقليدية وغيرها من الأعمال التي لا تُقدر حق قدرها أو لا يُعترف بها. إن قدرات النساء على التكيف مع أدوار جديدة والقيام بها أمر بالغ الأهمية لاستقرار وحماية مجتمعاتهن. ولا يمكننا أن نبني القدرة على الصمود بفعالية دون إيلاء اهتمام لنوع الجنس من منظور كل من التحديات والفرص التي يكشفها، وخاصة في أوقات النزاع والاضطراب. ولهذا السبب، التزمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتعميق فهمها للكيفية التي يمكن بها للمنظور الجنساني أن يساعدها في الوفاء بولايتها على نحو أفضل في جميع مجالات عملها.

وثمة دور لنا جميعا في معالجة الآثار الجنسانية للنزاع المسلح، وتعتزم اللجنة الدولية للصليب الأحمر تماما القيام بدورها. ومما يشجعنا أن نرى اتخاذ عدة دول لخطوات ملموسة لتنفيذ التزاماتها المتصلة بالقانون الدولي الإنساني بموجب القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونطلب إلى الدول أن تفعل المزيد.

أولا وقبل كل شيء، نطلب إلى الدول أن تفعل المزيد لضمان إدماج الحظر الصريح للعنف الجنسي بموجب القانون الدولي الإنساني في القانون الوطني والعقيدة العسكرية والتدريب. ونوصي أيضا بأن تدرج الدول منظورا جنسانيا في تطبيق القانون الدولي الإنساني في خطط عملها الوطنية وغيرها من السياسات ذات الصلة التي تتناول القانون الدولي الإنساني.

ونحن على استعداد لدعم الدول في تلك العملية والعمل معها من أجل تحسين حماية ودعم وتمكين النساء والفتيات المتأثرات بالنزاعات المسلحة.

والفتيات الفلسطينيات اللاتي وقعن ضحايا لفظائع نظامها في غزة الإسرائيلية لوقف جرائمه ووحشيته البشعة ضد الفلسطينيين، ولا سيما النساء والفتيات الفلسطينيات.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥ .

إننا نحث مجلس الأمن على تحمل المسؤولية وإظهار اهتمامه من خلال الأفعال بدلا من الأقوال بالضغط على نظام الفصل العنصري